عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين
في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة
دراسة ميدانية

زينب خليل محمد عودة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1430هـ - 2009م

اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة
دراسة ميدانية

الطالبة: زينب خليل محمد عودة

بكالوريوس تجارة – جامعة قناة السويس –جمهورية مصر العربية

المشرف الرئيس: الأستاذ الدكتور جواد راغب أيوب الدلو

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة ماجستير في (الدراسات العربية) من برنامج معهد الدراسات الإقليمية عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس – القدس.

1430 هـ/2009 م

جامعة القدس– القــدس
عــمادة الدراسات العليا
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

(اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة)
دراسة ميدانية

اسم الطالبة : زينب خليل محمد عودة
الرقم الجامعي: 20511510

المشرف الرئيس: الأستاذ الدكتور جواد راغب الدلو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2009/2/1 مــن لجنــة المناقــشة المدرجــة أســماؤهم وتواقيعهم.

1. رئيس لجنة المناقشة: أ.د. جــواد راغب الدلو التوقيع
2. ممتحنــاً داخليــاً : أ.د. عــزو إسماعيل عفانة التوقيع
3. ممتحنــاً خارجيــاً: أ.د.عــاطف إبراهيم عدوان التوقيع

القدس– فــلسطين

1430هـ – 2009م

الإهـــــداء

أهدي رسالتي هذه إلى كل من عشق تراب فلسطين.....

أهديها إلى كل فلسطيني أينما كان.....

إلى كل لاجئ تشرد وعانى ويلات التشرد في شتى البقاع

إلى كل من عانى ويعاني مرارة اللجوء ... والحرمان من وطن...

أهديها إلى كل شهيد ... وأسير ...إلى كل من ضحى بقطرة دم على طريق التحرير

إلى لأمي الحبيبة...

إلى والدي الحبيب....

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء...

إلى أمي وأبي تحية خاصة اللذين عاصرا النكبة وبدآ من بلـــدتهما المجـــدل بفلـــسطين التاريخية رحلة اللجوء والحرمان والتشرد منذ العام 1948..

ولقد كان لتشجيعهم المتواصل لي ولهفتهم لرؤية رسالتي تناقش الأثر الكبير في إنجـــاز هذا العمل....

إلى هؤلاء جميعاً أهدي رسالتي...

زينب خليل محمد عودة

إقــرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس؛ لنيل درجة الماجستير، وأنهـــا نتيجـــة أبحـــاثي باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل أي درجـــة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:

زينب خليل محمد عودة

التاريخ:

2009/2/1

شكر وعرفان

أقدم الشكر لله العلي القدير(عز وجل) الذي قدرني بعونه تعالى، ووفقني إلى إنجاز هذا العمل على أكمل وجه، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور جواد راغب الدلو، أولاً لقبوله الإشراف على رسالتي هذه، وثانياً لتشجيعه وجهده الكبير الذي بذله معي، وعلمه الوافر الذي غمرني به، ووقته الذي منحني إياه لإنجاز هذا البحث الذي لولاه – بعد الله– ماخرج في هذه الصورة، فله كل التقدير والعرفان.

كما أتوجه بشكري إلى عناية الأستاذ الدكتور / عزو عفانة ، وعناية الأستاذ الدكتور / عاطف عدوان على قبولهما مناقشة هذه الرسالة وملاحظتهما القيمة.
كما أوجه جزيل شكري وعرفاني إلى جامعة القدس (أبو ديس) وعمادة الدراسات العليا ومعهد الدراسات الإقليمية والعاملين فيه، وأقدم كل الشكر والتقدير إلى الأخوات والأخوة بفرع الجامعة بغزة، لحسن تعاونهم على مدار فصول الدراسة وإعداد هذه الرسالة.
وأثني على كل الأساتذة الأفاضل في لجنة المحكمين الذين ساهموا بعلمهم وجهدهم في تحكيم استبانة الدراسة الميدانية، كما أقدم شكري إلى الأخ الإحصائي جهاد عكاشة، لجهده الوافر في إجراء جميع المعالجات الإحصائية الخاصة بالدراسة الميدانية .

كما أقدم شكري وتقديري إلى كل أقاربي وأصدقائي وزملائي في العمل وخارجه وكل من ساعدني في إتمام الرسالة على أكمل وجه.
وأخيراً خالص شكري وتقديري إلى المعلم والأب الحنون الدكتور رياض الزعنون، وزير الصحة السابق، الذي كانت له توجيهات داعمة لي في مشوار دراستي وحتى يومنا هذا .

زينب خليل عودة

التعريفات

1- الاتجاه

يقصد به: نسق أو تنظيم لمشاعر الفرد ومعارفه وسلوكه أو استعداده للقيام بأفعال معينة، ويتمثل في درجات من القبول أو الرفض نحو القضية أو الموضوع محل الاهتمام (الرفاعى،1982) وسوف تأخذ الباحثة بهذا التعريف لتناسبه مع موضوع الدراسة.

2- اللاجئون الفلسطينيون

توجد تعريفات عديدة خاصة باللاجئ بشكل عام، وهى ذات صلة وثيقة بما تردد حول تعريف اللاجئين الفلسطينيين، كما أن هيئة الأمم المتحدة، مصدر التشريع لقواعد القانون الدولي، قدمت مجموعة اتفاقيات ومواثيق دولية تحمي وتحافظ على الإنسان "اللاجئ" وحقوقه، ومن بينها الاتفاقية الدولية لوضع اللاجئين عام 1951، وهي أبرز الاتفاقيات بعد الحرب العالمية الثانية، جاء فيها أن اللاجئ: كل شخص يوجد نتيجة لأحداث وقعت قبل الأول من يناير سنة 1951، وبسبب خوفه من التعرض لاضطهاده لأسباب الدين أو الجنس أو العرق، أو انتمائه لعضوية فئة، أوآرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يتمكن أو لا يريد بسبب ذلك التخوف، أو كل شخص لا يتمتع بجنسيته، ويوجد خارج دولة إقامته المعتادة (بابادجى، جاندر، لابراديل1997).

ونعرض هنا أبرز التعريفات للاجئين الفلسطينيين، منها تعريف الأونروا أنه " الشخص الذي مكانه العادي للسكن في فلسطين مابين الأول من حزيران 1946 وحتى 15مايو/آيار1948 ثم فقد دياره ومورد رزقه بسبب حرب 1948" (الأونروا، قرارات الأمم المتحدة). وكي يتأهل اللاجئون الفلسطينيون للتسجيل لدى الأونروا لا بد أن تكون فلسطين قد كانت مقرا لإقامتهم في هذه الفترة، وأن يكونوا قد فقدوا مساكنهم ومصادر رزقهم نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية عام 1948.

وتوفر الأونروا خدماتها لمن ينطبق عليهم هذا التعريف من الذين يعيشون في مناطق عملياتها الخمسة، والمسجلين لديها والذين يحتاجون للمساعدات. كما يحق لذرية لاجئي 1948 تسجيل أنفسهم لديها كلاجئين. وقد ازداد عدد اللاجئين المسجلين لدى الوكالة من 914000 نسمة عام 1950 إلى أكثر من 4504169 لاجئاً في أحدث إحصائية لها في حزيران/يونيه 2007، منهم

1337388 لاجئاً يعيشون داخل ثمانية وخمسين مخيماً موزعة في داخل فلسطين والدول العربية، والباقي يعيشون خارجه (الأونروا، 2007).

وحسب تعريف الميثاق الوطني الفلسطيني فإن اللاجئين الفلسطينيين هم " المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين عام 1947م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني" (منظمة التحرير الفلسطينية ، ب–ت).

وأما تعريف دائرة شؤون اللاجئين بمنظمة التحرير الفلسطينية للاجئ الفلسطيني: أي شخص كان بتاريخ 11/29/ 1947 أو بعده، مواطناً فلسطينياً ومكان إقامته فلسطين، في مناطق سيطرت عليها لاحقا دولة إسرائيل بين 15 أيار 1948م، و20 تموز 1949م، وأجبر على تركها بسبب الحرب ولم يعد ، ومن كان في الخارج في ذات الفترة ولم يتمكن من الرجوع إليها وفقد مصدر رزقه حتى 20 تموز 1948م، لنفس السبب سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة، وسلبت أرضه، أو أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، وأنسال اللاجئين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف، سواء كانوا على قيد الحياة أو لا" (المصدر السابق).

3- المخيمات

المخيم، حسب تعريف الأونروا : عبارة عن رقعة أرض خصصتها السلطات المضيفة للأونروا من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين، وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم. والمناطق التي لا تخصص بهذه الصورة لا تعد مخيماً. غير أن الأونروا تدير كذلك المدارس والمراكز الصحية ومراكز التوزيع في مناطق خارج المخيمات تتركز فيها تجمعات اللاجئين، مثل اليرموك بالقرب من دمشق (الأونروا،ب–ت).

وتعد الرقع الأرضية التي أقيمت عليها المخيمات هي: أرض حكومية، أو في أغلب الحالات أرض تؤجرها الحكومة المضيفة من المالكين المحليين. وهذا يعني أن اللاجئين في المخيمات لا "يمتلكون" الأرض التي بنيت عليها منازلهم، بل يحق لهم "استخدامها" للسكنى، تقتصر مسؤولية الأونروا في المخيمات على توفير الخدمات وإدارة المرافق. ولا تمتلك الأونروا المخيمات أو تديرها أو تحرسها، حيث تقع هذه المسؤوليات جميعها على عاتق السلطات المضيفة.(المصدر السابق).

وترى الباحثة أن عدم اعتراض الأونروا على بناء اللاجئين الفلسطينيين للبيوت الدائمة على أراض المخيمات تأتى في إطار خطوات توطينهم في المناطق والبلدان الموجودين بها .

4- محافظات غزة

أطلقت السلطة الوطنية الفلسطينية على قطاع غزة – وتبلغ مساحة قطاع غزة 365كم2- (البطش،2005) مصطلح محافظات غزة التي يبلغ عددها خمساً، وهى: محافظة الشمال، وفيها مخيم جباليا الذي بني في العام 1948، وتقع في شمال غزة، ومحافظة غزة، وفيها مخيم الشاطئ، حيث يقع غرب غزة، وبُني عام 1949، ومحافظة دير البلح،الواقعة وسط القطاع، ويتوزع حولها 4 مخيمات، هي: مخيم دير البلح، مخيم النصيرات، مخيم البريج، مخيم المغازي، وجميعها بنيت عام 1949، ما عدا مخيم النصيرات بني عام 1948، ومحافظة خانيونس وفيها مخيم خانيونس ومحافظة رفح التي تقع في جنوب القطاع وفيها مخيم رفح (أبو هين، 2005).

5-حق العودة

هو حق فردي وجماعي ينسجم مع مواثيق القانون الدولي، ويعنى: حق اللاجئين الفردي والجماعي بالعودة إلى ديارهم والعيش في وطنهم، ولا يغير هذا الحق أي حدث سياسي طارئ ولا يسقطه أي تقادم، وتكفله مبادئ القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية (فلسطين في الذاكرة،2007) كما أن هذا الحق هو حق ذو طبيعة مدنية، وفي نفس الوقت أبعاد سياسية، وإن عملية التجريد من الجنسية والتهجير هما محرمتان بموجب القانون الدولي (بديل،2002).
وقد أكدت هذا الحق الخاص باللاجئين الفلسطينيين العديد من قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة رقم (194-د-3) الصادر في 11 ديسمبر عام 1948، الفقرة الحادية عشرة منه، حيث جاء في نصه " تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب -وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف- أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الإضرار من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة " (الأونروا، ب-ت).

كما جاء في عدة اتفاقيات أن لكل شخص الحق في مغادرة كل بلد، بما فيه بلده والعودة إليه، من ضمن هذه الاتفاقيات، جنيف الرابعة، الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية، والبرتوكول الرابع في الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان، والمعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان، والشرعة الإفريقية لحقوق الإنسان، وقوانين حقوق الإنسان. (بابادجى،جاندر، لابراديل1997).

وحق العودة مكفول بحق تقرير المصير، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة عـــام 1946 " كمبـــدأ" و"حق" وهو ليس قراراً سياسياً،أو اتفاقاً بالتراضي والتسوية،إذن فحق العودة مكفول على المستوى الفردي، عن طريق ميثاق الأمم المتحدة، وعلى مستوى الجماعة، عن طريق حق تقرير المصير.

كما يعرف المصطلح " إنه الحق الذي يطالب به شخص واحد أو عدة أشخاص أو فروعهم بالعودة إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، تلك الأماكن التي أرغموا على مغادرتها، وحق استعادتهم هناك للأملاك التي انتزعت منهم أو تركوها" (بابادجى،جاندر، لابراديل1997،ص40).

الملخص:

تناولت الدراسة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، وقامت الباحثة بتنفيذها في آذار/ مارس 2008 على عينة قدرها 600 لاجئ يقطنون مخيمات محافظات غزة الثمانية وهي: جباليا، الشاطئ،النصيرات،البريج،دير البلح، المغازى، خانيونس، رفح والبالغ عددهم –وفقاً لأحدث إحصائيات الأونروا – نحو 488.504 أفراد يشكلون47% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين فيها البالغ عددهم 1.037.092 (الأونروا،2007) ويتكون مجتمع الدراسة من الأفراد البالغ عمرهم 18 سنة فأكثر، القادرين على التعبير عن توجهاتهم نحو حق العودة، ولقد قامت الباحثة عند تطبيق الدراسة الميدانية بالأخذ بتقسيمات الأونروا للمخيمات الثمانية في محافظات غزة ، مع إعطاء زيادة نسبية للزيادة السكانية في بلوك عن آخر.

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، ومواقفهم من البدائل والحلول المطروحة بعد ستة عقود من اللجوء، ومدى وجود علاقة بين ذلك وبعض المتغيرات الديمغرافية، مركزة على مخيمات محافظات غزة باعتبارها من أكبر تجمعات الفلسطينيين وأكثرها معاناة، علماً أن اللاجئين حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يمثلون67.7% من إجمالي سكان محافظات غزة، وكان لندرة الدراسات المسحية الميدانية، التي تتناول اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم بالمخيمات، دافعاً للاهتمام بالوصول إليهم والتعرف على مواقفهم نحو حق العودة .

وتقع الدراسة ضمن البحوث الوصفية، وفى إطارها استخدمت عدة مناهج أبرزها التاريخي والمسحي والعلاقات المتبادلة بشقيه، المقارن، والدراسات الارتباطية، واستخدمت الباحثة صحيفة الاستقصاء (الاستبانة) للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية وفق نظام التوزيع المتناسب، قوامها 600 لاجئ من المخيمات الثمانية بمحافظات غزة وكان نصف حجمها تقريباً من كل مخيم من الذكور والنصف الآخر من الإناث، وتم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وقد شملت ستة مجالات ضمت 50 سؤالاً تشكل مقياساً متدرجاً من خمس درجات يتراوح مابين الموافقة بشدة والمعارضة بشدة وما بينهما.

وقد استخدمت الباحثة برنامج SPSS 12 لتحليل بيانات الدراسة والتحقق من فرضيها المتعلقة باتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة والمتغيرات الديمغرافية، وتم تطبيق عدة معالجات إحصائية منها معامل ارتباط بيرسون، وسبيرمان، ألفا كرونباخ، والتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية T. test لمعرفة دلالة الفروق بين مجموعتين، تحليل التباين أحادي الاتجاهOne Way ANOVA .

وقد توصلت الباحثة إلى نتائج عدة أهمها: وافق 94.3% من المبحوثين على أن حق العودة مقدس ولا يمكن التفريط فيه، كما رأى نحو93.3% أن حق العودة هو لفلسطين التاريخية بحدودها المعروفة من البحر إلى النهر، كما عارض نحو84.5% دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس، مقابل تنازلهم عن حق العودة، بينما وافق نحو 8.2%، بينما اعتقد نحو7.4% أن حق العودة هو للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود 1967، بينما عارض ذلك 85.3%، كما اتفق نحو 87.2% من المبحوثين على عدم التعامل مع دعوات التنازل عن حق العودة، بينما قبل نحو11.5% بالتعامل معها، كما رأى نحو89.4% أن إسرائيل تتحمل مسؤولية استمرار قضية اللاجئين؛ لعدم قبولها وتنفيذها قرار حق العودة 194، وعبر نحو 91.9% من المبحوثين عن رفضه العودة لبلدته الأصلية، والحصول على الجنسية الإسرائيلية.

كما أظهرت النتائج أن نحو90.5% من المبحوثين يرى أن حق العودة ثابت، لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن، وأعرب نحو97.0% من المبحوثين عن تمسكهم بقوة بحقهم بالعودة لبلداتهم في فلسطين التاريخية؛لأنها تمثل لهم الأرض والوطن والهوية، كما وافق نحو 94.7%على أن أصحاب حق العودة لفلسطين التاريخية: هم كل اللاجئين الفلسطينيين، وسلالتهم الذين يتوارثونه عن آبائهم، بينما عارض نحو 82.8% من المبحوثين أن يكون تطبيق حق العودة هو بعودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى ديارهم، وتوطين، وتعويض الأغلبية الباقية.

وبناء على نتائج الدراسة وضعت الباحثة توصيات أهمها : يجب على المجتمع الدولي اعتبار قضية اللاجئين قضية سياسية بالدرجة الأولى، لها متطلبات وحقوق عديدة يكفلها القانون الدولي، كما ينبغي على القيادة الفلسطينية التمسك بحق العودة وعدم التنازل عنه باعتباره حقاً مقدساً غير قابل للتصرف، وذلك انسجاماً مع اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تكفلت بحفظه وصيانته، العمل على تعزيز مواقف اللاجئين الرافضة للتوطين والتعويض والبدائل المطروحة لحق العودة، يجب على القيادة الفلسطينية ووكالة الغوث وكافة الجهات المعنية بشؤون اللاجئين تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم في المخيمات ودعم صمودهم بدلاً من العمل على توطينهم، تعزيز العمل باتجاه التوعية والتثقيف للاجئين الفلسطينيين سواء من الناحية المعرفية أو القانونية بمفهوم حق العودة.

Abstract

Title of the study: Attitudes of Palestinian refugees in the camps of Gaza governorates towards the Right of Return

This thesis covers the attitudes of Palestinian refugees in the camps of Gaza governorates towards the right of return. The research was carried out during March 2008. It used a sample of 600 refugees from the eight camps: Jabalya, Al-Shat'e, Al_Nusairat. Al−Buraij, Dair Al-Balah, Al-Maghazi, Khan Yunes, and Rafah. The total of refugees ,living in these camps, is 488,504, i.e., 47% of the refugees, registered by UNRWA, their total is 1,037,092 (2007. UNRWA).

The research of the population includes all individuals ,who are 18 years or older and can express their attitudes towards the right of return. In her empirical research, the researcher used UNRWA's division of the eight camps. A proportionate increase in questionnaire is given to the more crowded blocks.

The research aimes are to identify the attitudes of the refugees of the Gaza camps towards the right of return and the solutions proposed after 60 years of being refugees. The thesis also seeks to identify any link between their attitudes and some demographic changes in these camps. The focus is given to the camps of Gaza governorates ,which are considered the largest, and the most miserable, Palestinian gatherings. The refugees form about 67.7% of the population in Gaza. The scarcity of the surveys that tackle the attitudes of the Palestinian refugees in the camps towards the right of return was a motive to conduct this research.

The research uses descriptive methodology. Within it, it uses the historic approach, survey approach, comparative approach and the correlation analysis.

The researcher used a questionnaire to collect answers to the questions and the hypotheses of the research. She used a random sample according to proportionate distributions system. The sample consisted of 600 individuals from the eight camps of Gaza governorates. The people chosen from each camp were equally divided between men and women.

The questionnaire was divided into six parts with 50 questions in total. The answer to a question uses a scale of five choices, ranging from 'I strongly agree' to 'I strongly disagree'.

The researcher used SPSS programme to compile the answers and test the hypotheses of the research. Many statistical processes were applied, such as Pearson correlation, Spearman correlation, Alph Kron bacH correlation, repetitions, percentages K, averages, standard deviation, and T test, in order to identify the significance of the differences between two K groups and analyzing the one way ANOVA.

The main conclusions of the research include:

94.3% of the people surveyed agreed that the right of return is sacred and can not be given up. About 93.3% consider that the right of return is to historic Palestine with its known borders extending from the sea to the river .Nearly 84.5% rejected having a Palestinian state in Gaza and West Bank, with Jerusalem as its capital and in return giving up the right of return. Only 8.2% accepted this proposal. Also, 7.4% accepted the proposal that the return should be to a Palestinian state established in the West Bank and Gaza. This was opposed by 85.3%.

89.4% consider that Israel is responsible for the continuity of the refugees' problem, because it refuses to implement UN resolution 194. About 91.9% refused the idea of going to their original towns and getting an Israeli citizenship. Nearly 87.2% said that the years they lived in the camps did not affect their adherence to the right of return.

The results showed that about 90.5% of the interviewees consider the right of return as fixed, undeniable, and cannot be forfeited with the lapse of time. About 97.0% of the interviewees expressed strong adherence to their right to return to their towns in historic Palestine, because they represent to them the land, home and identity. About 94.7% of the interviewees approved that the right of return to historic Palestine is for all Palestinian refugees and their offspring, while 82.8% of the interviewees opposed to confine the application of the right of return to the return of a few thousands refugees to their homes, and the resettlement and compensation of the remaining majority.

The conclusions above led the researcher to make some recommendations which include:

- The international community should consider the refugees problem as a political issue in the first place, and entails rights guarantee by international law.- The Palestinian leadership should adhere to the right of return and treat it as an inalienable, sacred right in line with attitudes of the refugees, international law, and UN resolutions which protect this right.

-The refugees should be supported in their rejection of resettlement, compensation and other alternatives to the right of return.

-The Palestinian leadership, UNRWA and all other bodies concerned with refugees should improve the social and economic conditions of the refugees, and support their steadfastness, instead of working on resettling them.

- Much work should be done to increase the refugees' awareness and knowledge of the right of return.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الإقرار	ب
شكر وعرفان	ج
التعريفات	د- ز
الملخص بالعربية	ح- ط
الملخص بالانجليزية Abstract	ي-ك
فهرس المحتويات	ل-ن
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	
1.1 المقدمة	3-2
1.2 مشكلة الدراسة	4
1,3 حدود الدراسة	4
1.4 مبررات الدراسة	5
1.5 أهداف الدراسة	6
1.6 أسئلة الدراسة	7-6
1.7 الفرضيات الأساسية	7
1.8 استعراض فصول الرسالة	8
الفصل الثاني: استعراض الأدبيات	
2.1 المقدمة	10
2.2 المحور الأول أهم الدراسات العربية	18 -11
2.3 المحور الثاني الدراسات الأجنبية	23-18
2.4 المحور الثالث موقع هذه الدراسة من الدراسات السابقة	24

الفصل الثالث: الإطار النظري	
3.1 مقدمة	**26**
3.2 المبحث الأول الاتجاهات	**33-27**
3.3 المبحث الثاني اللاجئون الفلسطينيون .. خلفية تاريخية	**53-34**
3.4 المبحث الثالث اللاجئون في مخيمات محافظات غزة	**68-54**
3.5 المبحث الرابع حق العودة والحلول المطروحة	**92-69**
الفصل الرابع: الأساليب والإجراءات المنهجية	
4.1 المقدمة	**93**
4.2 نوع الدراسة	**93**
4.3 مناهج الدراسة	**96-94**
4.4 المتغيرات الإحصائية	**96**
4.5 أداة الدراسة	**107-97**
4.6 مجتمع الدراسة وعينتها	**114-107**
4.7 المعالجة الإحصائية	**115**
الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها	
5.1 المقدمة	**117**
5.2 طرق تحليل المعلومات	**135-118**
5.3 عرض نتائج الدراسة الميدانية	**143-136**
5.4 مناقشة النتائج	**154-144**
الفصل السادس: الاستنتاجات والتوصيات	
6.1 المقدمة	**156**
6.2 استنتاجات الدراسة	**159-157**

6.3 عرض التوصيات	**162-160**
المقترحات 6.4	**163**
المراجع	
المراجع العربية	**174-165**
المراجع الأجنبية	**175**
الملاحق	**184-176**

فهرس الجداول

الجدول	رقم الصفحة
جدول 1.3: بدء طرد وتهجير الفلسطينيين (أبوستة، 2003).	42
جدول 2.3: يبين جهة التقدير وتعداد اللاجئين عام 1948م (شبكة فلسطين للحوار،2007).	45
جدول3.3: عدد اللاجئين المسجلين في 30 حزيران من كل عام لغاية العام 2005(الأونروا،2005).	46
جدول4.3: يوضح عدد اللاجئين والمهجرين في الداخل من عام 1950 لغاية عام 2007(بديل، 2007).	47
جدول 5.3: مجموع اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في30 يونيه 2007(الأونروا، 2007).	49
جدول 6.3: إجمالي عدد الأفراد والمواليد وعائلات اللاجئين المسجلين في كل منطقة (الأونروا، 2007).	50
جدول 7.3: إجمالي عدد اللاجئين في مخيمات محافظات غزة المسجلين في30حزيران2007 (الأونروا،2007).	59
جدول8.3: أعداد اللاجئين في مخيمات محافظات غزة في1948- وعام2007(بديل،والأونروا).	60
جدول9.3 : توزيع اللاجئين المسجلين وفق الفئات العمرية في عام 2000(بديل، 2002).	61
جدول10.3: خدمات الصحة المقدمة من الأونروا للاجئين في مخيمات غزة(الأونروا، 2007).	65
جدول 11.3: خدمات التعليم العام الدراسي 2007/2006(الأونروا،2007).	67
جدول 12.3: مشاريع الإسكان لتوطين اللاجئين في قطاع غزة(الصوبانى،1991).	83
جدول 1.4: مواصفات مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	99

جدول 2.4 : صدق الاتساق الداخلي لجميع أبعاد مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة كما يعبر عنه معامل ارتباط بيرسون.	100
جدول 3.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول المعرفة بمفهوم حق العودة كما يعبر عنه معامل بيرسون.	101
جدول4.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني، مدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة كما يعبر عنه معامل بيرسون.	101
جدول 5.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث، رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه كما يعبر عنه معامل بيرسون.	102
جدول 6.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع، مواقف اللاجئين نحو البدائل المطروحة لحل قضيتهم كما يعبر عنه معامل بيرسون.	103
جدول 7.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس، تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات كما يعبر عنه معامل بيرسون.	103
جدول 8.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد السادس، تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على هذه الاتجاهات كما يعبر عنه معامل بيرسون.	104
جدول 9.4: تشبعات عبارات مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	105
جدول 10.4: ثبات التجزئة النصفية لمقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة كما يعبر عنه معامل بيرسون ومعامل سبيرمان / بروان.	106
جدول 11.4: ثبات مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة كما تعبر عنه معاملات a كرونباخ.	107
جدول 12.4: يبين توزيع العينة بشكل متناسب في مخيمات محافظات غزة الثمانية (الأونروا،2007).	110
جدول 13.4: خصائص أفراد عينة الدراسة.	114-112
جدول 1.5: نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن أثر الجنس في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	118
جدول 2.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن تأثير العمر في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	120

جدول 3.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر الحالة الاجتماعية في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	122
جدول 4.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر المخيم في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	124
جدول 5.5: نتائج تحليل التباين الأحادي ، للكشف عن أثر التعليم في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	126
جدول 6.5: نتائج تحليل التباين الأحادي ، للكشف عن أثر المهنة في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	128
جدول 7.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر الدخل الشهري في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	130
جدول 8.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر التوجه السياسي والانتماء في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.	132
جدول 9.5: يبين التكرارات والنسبة المئوية لفقرات المقياس ككل .	139-136

فهرس الـــمـــلاحـــــق

الملحق	رقم الصفحة
ملحق رقم (1) لجنة المحكمين	177
ملحق رقم (2) استبانة الدراسة: " اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين فـــي مخيمـــات محافظات غزة نحو حق العودة "	184-178

الـــفصل الأول

خـــلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة
1.2 مشكلة الدراسة
1.3 حدود الدراسة
1.4 مبررات الدراسة
1.5 أهداف الدراسة
1.6 أسئلة الدراسة
1.7 فرضيات الدراسة
1.8 استعراض عام لفصول الرسالة

الـــفصل الأول

خـــلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

ترتبط مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل وثيق بالنكبة التي حلت بفلسطين عام 1948، وأسـفرت عن اقتلاع الفلسطينيين من مدنهم وقراهم وأرضهم وممتلكاتهم من جهة، وقيام دولة إسرائيل مـن جهة أخرى، وهو ما أدى إلى تهجير مئات آلاف الفلسطينيين ولجوئهم إلى منـاطق أخـرى مـن فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وإلى الدول العربيـة المجـاورة، خاصـة الأردن ولبنـان وسوريا، وبقي بعض منهم داخل حدود فلسطين التاريخية ، إضافة إلى آخرين لحقوا بهم بعد هزيمة 1967. وبحسب أحدث مسح لمركز "مصادر حقوق المواطنة واللاجئين" (بديل) فقـد بلـغ تعـداد اللاجئين الفلسطينيين نحو7ملايين لاجئ، أي ما نسبته 70% من مجمل تعداد الـشعب الفلـسطيني البالغ 10.1 ملايين فلسطيني (بديل،2007)، وهذه تعد أعلى وأضخم نسبة لاجئين علـى مـستوى شعوب العالم.

وتتولى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) مسؤولية اللاجئين المسجلين لديها فقط، والبالغ عددهم في أحدث إحصائية لها في حزيـران/يونيـه 2007 حـوالي 4504169 لاجئاً، منهم 1337388 لاجئاً يعيشون داخل ثمانية وخمسين مخيماً، موزعة على عدد من المناطق في داخل فلسطين والدول العربية، والباقي يعيـشون خـارج المخيمـات (الأونـروا، 2007). أما في داخل فلسطين فيوجد27 مخيماً، تسعة عشر منها في الضفة الغربية يعـيش فيهـا 187,916بنسبة 16,3% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في المنطقة ذاتهـا والبـالغ عـددهم 734,861 ،وفي قطاع غزة يوجد ثمانية مخيمات يعيش فيها 488.504 بنسبة تصل نحو 47% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في القطاع البالغ عددهم 1.037.092 لاجئاً (المصدر السابق).

ورغم أن القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان كفلت لأي جماعة حق العودة إلـى الأرض التـي طردت منها، الإ أن اللاجئين الفلسطينيين المنفيين في شتى بقاع العالم بقوا علـى حـالهم طـوال السنوات التي تلت النكبة، وظلوا متمسكين بحقهم في العودة ولم يتنازلوا عنه، فيما بقيت إسـرائيل تتنصل من مسؤوليتها عن طردهم وتهجيرهم من جهة أخرى، بل وتحملهـا للجيـوش العربيـة، والأدهى أنها تساوي من الناحية القانونية والإنسانية بين اليهود العرب الـذين وصـلوا إسـرائيل

ويعيشون فيها، وبين مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، كما تواصل مطالبتها للدول العربية والمجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم تجاههم من كافة النواحي.
ومنذ النكبة وحتى يومنا هذا تحتل مسألة اللاجئين الفلسطينيين محوراً أساسياً في جميع الحلول المطروحة منذ عام 1949، حيث رفضت إسرائيل مبدأ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم وفق قرار الأمم المتحدة رقم 194 (بعباع،2000)، وترى أن الحل يكمن من خلال آليتين، هما: توطين غالبية اللاجئين في دول الشتات، وإعادة قسم قليل منهم من خلال أسلوب جمع الشمل (سالم، 1997)، كما أن المشاريع التي تطرحها الجهات المختلفة تركز في معظمها على مسألة توطين اللاجئين، دون النظر إلى الحلول الأخرى لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، مع تجاهل تام لرغباتهم وحقوقهم في العودة، علماً بأن حق العودة ينطبق على نحو ثلاثة أرباع الشعب الفلسطيني الذي يعيش بعيداً عن أرضه وديارة.

ورغم مرور ستة عقود على النكبة، والأعداد الكبيرة للاجئين الذين ينطبق عليهم حق العودة، إلا أن قضيتهم لا تزال تراوح مكانها، فالموقف الإسرائيلي رافض البتة لكل القرارات الدولية والمبادرات السياسية التي تتحدث عن حق العودة، ويعتبر عودة اللاجئين إلى ديارهم وبيوتهم، التي اقتلعوا منها، بمثابة تدمير للمشروع الصهيوني، أو بعبارة أخرى (تهديد ديمغرافى)، وعلى الجانب الآخر وفى ظل العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، وحالة الضعف والترهل العربي، والتشرذم الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو برزت دعوات تنادى بالتنازل عن حق العودة، منها ماعرف اتفاق بيلين–أبو مازن في 1994 ثم "خريطة الطريق" وتلاها موضوع إحياء مبادرة حل دولة ثنائية القومية لـ"أيالون–نسيبة"، وكذلك الدعوة الصادرة عن لقاء فلسطينيين وإسرائيليين في جنيف عام 2003(عبد ربه – بيلين).(عاروري،2003)، ومقابل ذلك انطلقت دعوات ومبادرات أخرى، وتشكلت منظمات ومبادرات تضامنية تطالب بالتشبث بحق العودة؛ ففي عام 2000 تأسس "اتحاد حق العودة الفلسطيني"(العودة)، و"المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين" (بديل)والمجموعة "194 " و" شمل" مركز اللاجئين وفلسطينيي الشتات، وأخرى تنادى بالتعويض، وبالعودة إلى الضفة الغربية والقطاع بعد إقامة الدولة الفلسطينية فيهما، وغيرها.
إن هذه الدعوات والمبادرات تتطلب الوقوف بجدية على اتجاهات اللاجئين بصفة عامة، ولاجئي قطاع غزة خاصة، نحو حق العودة ومواقفهم من المبادرات الأخرى، خاصة أن عدد لاجئ القطاع المسجلين لدى الوكالة 1030638 لاجئاً (الأونروا،2007) يمثلون ما نسبته 67.7% من مجمل سكان قطاع غزة(شبانة،2007). ولكن يعيش نحو 488.504 في داخل المخيمات (الأونروا،2007) يمثلون ما نسبته 47% إلى تعداد اللاجئين المسجلين (الأونروا،المصدر السابق)، ويعيشون في ظل ظروف معيشية وإنسانية واقتصادية واجتماعية صعبة، وهو ما سوف يساعد القادة والسياسيين علي

الوقوف عن كثب على اتجاهاتهم ومواقفهم من حق العودة في ظل المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت على القضية الفلسطينية.

1.2 مشكلة الدراسة

في ضوء تعدد وتنوع المقترحات والمبادرات التي تتحدث عن حل قضية اللاجئين والموقف من حق العودة، تباينت آراء اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة تجاه هذا الموضوع، ورغبة من الباحثة في الوقوف على حقيقة هذه الاتجاهات، فقد أجرت دراسة استكشافية في شهر يوليو2007 على عينة عشوائية من لاجئي بعض مخيمات محافظات غزة بلغ عددها 100 شخص، شملت مختلف الفئات العمرية، في مخيمات: خانيونس والنصيرات وجباليا والشاطئ، ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن حوالي91% من اللاجئين يرون أن حق العودة حق لايمكن التنازل عنه، فيما وافق 9% على التنازل عنه مقابل التعويض، كما رأى 79% منهم أن حق العودة هو إلي أراضي 1948 التي طردوا منها، بينما يرى 8% أنه إلى دولة فلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

كما أظهرت الدراسة الاستكشافية توقع 83% من المستطلعة آراؤهم تجسيد حق العودة إلى أراضى 1948، فيما رأى 17% منهم أنه لا يمكن تحقيقه ، فيما رفض نحو 92% التخلي عن حق العودة مقابل الحصول على دولة فلسطينية ضمن حدود عام 1967، بينما وافق على ذلك 8%، كما بينت الدراسة أن نحو86% رفض مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، فيما وافق 14%، ورأى نحو81% من اللاجئين المستطلعة آراؤهم أن إسرائيل لن تقبل بعودة اللاجئين إلى أراضى 1948 والعيش فيها، بينما توقع موافقتها 19%، وتمسك 93% بحق العودة، بينما قبل الباقي التعويض .

ومما سبق يتضح أن مشكلة الدراسة تبلورت فيما يلى: ما طبيعة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ؟ وما درجة ومدى تمسكهم به؟ وماذا يعنى عندهم، وما موقفهم من المبادرات والبدائل المقترحة؟، ومدى وجود تفاعل بين بعض المتغيرات الديموغرافية وحق العودة.

1.3 حدود الدراسة

1.3.1. الحد المكاني: تقتصر هذه الدراسة على مخيمات اللاجئين الثمانية المنتشرة في محافظات غزة.

1.3.2. الحد الزمانى : حددت الباحثة الفترة الزمنية لإجراء المسح على عينة من اللاجئين في مخيمات محافظات غزة في آذار – مارس 2008.

1.4 مبررات الدراسة

رغم الدراسات العديدة التي أجريت حول مشكلة اللاجئين، إلا أن هناك العديد من المبررات التي تستوجب إجراء هذه الدراسة، أهمها:

1- إن عدد اللاجئين المسجلين في محافظات غزة نحو 1.030.638 يمثلون 67.7% من إجمالي عدد سكانه، ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين في المخيمات 488.504 لاجئ تصل نسبتهم نحو 47% إلى تعداد اللاجئين المسجلين، وهذا يستدعي الاهتمام بمواقفهم واتجاهاتهم نحو قضيتهم حق العودة.
2- ندرة الدراسات المسحية الميدانية على أسس علمية التي تتناول اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم في المخيمات المنتشرة، سواء في داخل فلسطين أوخارجها، نحو حق العودة .
3- إن معظم الدراسات التي أجريت على اللاجئين الفلسطينيين تاريخية وثائقية وقانونية، في حين هذه الدراسة مسحية تهدف إلى الكشف عن اتجاهاتهم نحو حق العودة وغيره من الحلول المطروحة.
4- إن هذه الدراسة ستجرى بعد انعقاد مؤتمر الخريف في أنابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي اتفق فيه على تناول قضايا الحل النهائي ومن ضمنها قضية اللاجئين.
5- إن نتائج هذه الدراسة سوف تقدم معلومات وبيانات كمية لصانعي القرار توضح موقف اللاجئين من الحلول المطروحة لقضيتهم.
6- كون الباحثة لاجئة تتطلع للتعرف على موقف واتجاه اللاجئين نحو حق العودة، والكشف عما إذا كان قد لحق به أي تغيير نظراً للظروف الصعبة التي يعيشها سكان قطاع غزة واللاجئون في المخيمات بصفة خاصة.
7- المساهمة في إثراء النقاشات الجارية والمؤتمرات والندوات بموقف واتجاهات لاجئي مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.
8- من المأمول أن تكون هذه الدراسة ضمن سلسلة من الأبحاث والدراسات الأكثر تخصصا وإحاطة في قضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلي ديارهم.

1.5 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، خاصة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية، التي تظهر بين الفينة والأخرى حول هذه القضية، والتي ظلت تتراوح بين مقترحات التوطين والتعويض وغيرها، وبناء على ذلك تهدف هذه الدراسة تحقيق مايلى:

1- التعرف على طبيعة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.
2- الكشف عن اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.
3- التعرف على وجهات نظر اللاجئين نحو حق العودة والتوطين والتعويض، وبالتالي معرفة وتحديد درجات التأييد والمعارضة لكل منها.
4- التعرف على مجموعة العوامل المؤثرة سواء بالسلب أو الإيجاب على قرار واتجاه اللاجئين نحو حق العودة.
5- العمل على توضيح أن سنوات العيش الذي تمتع به اللاجئون في مخيمات محافظات غزة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لم تغير مشاعرهم وإحساسهم نحو العودة إلى أراضهم التي طردوا منها عام 1948.
6- توفير معلومات وبيانات جديدة للمهتمين والعاملين في مجال اللاجئين يستفاد منها في التعرف على أحوالهم وظروفهم وتطلعاتهم نحو الحلول المطروحة.
7- التعرف على الخيارات التي يمكن أن يتطلع إليها اللاجئون وتضمن حلاً عادلاً لقضيتهم.
8- وصف السمات السكانية الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للاجئي مخيمات محافظات غزة التي يمكن أن تفيد في مجالات عدة.
9- خدمة أغراض التخطيط المستقبلية والمؤسسات والجهات الرسمية المعنية بالتخطيط.

1.6 أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، وتم بلورة التساؤل الرئيس كما يلي:

ما طبيعة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات، تسعى هذا الدراسة إلى الإجابة عنها، وهى:

1- ما اتجاهات اللاجئين نحو مفهوم حق العودة للاجئين الفلسطينيين؟
2- مامدى ودرجة اتجاهات اللاجئين نحو التمسك والثقة بإمكانية تحقيق حق العودة؟
3- ماحجم ودرجة تباين اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة إيجابية أم سلبية أم محايدة ؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة ؟
5- ما اتجاهات اللاجئين من البدائل المقترحة لحق العودة (التعويض والتوطين)؟
6- ما أثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة؟
7- هل يتحدد الاتجاه العام نحو حق العودة بتفاعل متغيرات البحث المستقلة مع التابعة ؟
8- هل أثرت الظروف السياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في محافظات غزة نحو حق العودة؟

1.7 فرضيات الدراسة

لقد تم صياغة بعض الفرضيات كالتالي :

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى للنوع (ذكور وإناث).
2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى للعمر.
3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى للحالة الاجتماعية.
4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى لموقع المخيم.
5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى للمستوى التعليمي.
6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى لنوع المهنة.
7- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى لمستوى الدخل الشهري.
8- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند: مستوى($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام نحو حق العودة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزى لطبيعة التوجه والانتماء السياسي.

1.8 استعراض عام لفصول الرسالة

شملت الدراسة خمسة فصول، وذلك على النحو التالي:
الفصل الأول، وهو بعنوان خلفية الدراسة وأهميتها، وقد شمل المقدمة ومشكلة الدراسة ومبرراتها وأهدافها وأسئلتها وفرضياتها، وأما الفصل الثاني، وعنوانه "استعراض الأدبيات" ويتناول أهم الدراسات السابقة، الدراسات العربية والأجنبية التي تطرقت إلى قضية اللاجئين وحق العودة، ثم التعقيب عليها، وموقع الدراسة الحالية منها، وأما الفصل الثالث بعنوان الإطار النظري وشمل على أربع مباحث، الأول تناول الاتجاهات من حيث تعريفها وخصائصها وأنواعها ومراحل تكوينها ووظائفها وطرق قياسها، وأما الثاني حول اللاجئين الفلسطينيين: خلفية تاريخية، تطرق إلى عدة جوانب منها مايتعلق بالأطماع الصهيونية في فلسطين، وتهجير وتشريد الفلسطينيين وحدوث النكبة 1948، والتوزيع السكاني للاجئين في مخيمات اللجوء، وأما المبحث الثالث فقد تناول اللاجئين في مخيمات محافظات غزة: الواقع والتطلعات، استعرضت فيه الباحثة نبذة عن محافظات غزة، مجتمع اللاجئين في مخيمات محافظات غزة الثمانية، ثم واقع اللاجئين الفلسطينيين في هذه المخيمات من نواح عدة، أهمها: أوضاعهم الاجتماعية والصحية والتعليمية والمعيشية، وأما المبحث الأخير فهو بعنوان حق العودة والحلول المطروحة، وقد شمل حق العودة في المنظور الدولي، وأهم مشاريع التوطين والبدائل المطروحة لتسوية قضية اللاجئين، ومواقف الأطراف المعنية من حق العودة.

وأما الفصل الرابع فهو بعنوان الأساليب والإجراءات المنهجية، وقد شمل المقدمة ونوع البحث ومنهجه والمتغيرات الإحصائية، وأداة وطرق جمع المعلومات ومجتمع البحث وعينته ثم المعالجة الإحصائية، والفصل الخامس وهو بعنوان نتائج الدراسة ومناقشتها، وقد شمل المقدمة وطرق تحليل المعلومات ثم عرض نتائج الدراسة الميدانية ثم مناقشتها، وأخيراً الفصل السادس بعنوان الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات، وشمل المقدمة واستنتاجات الدراسة وتوصياتها ومقترحاتها ثم ختاماً قائمة بأهم المراجع والملاحق.

الفصل الثاني

استعراض الأدبيات

يتناول هذا الفصل أهم الدراسات السابقة ويشمل المحاور التالية:

2.1 : المقدمة

2.2 : أهم الدراسات العربية

2.3 : الدراسات الأجنبية

2.4 : موقع الدراسة من الدراسات السابقة

الفصل الثاني

استعراض الأدبيات

2.1 المقدمة

تناولت العديد من الأدبيات العربية والأجنبية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة منذ حوالي نصف قرن، فالمكتبة العربية زاخرة بالكثير من الأبحاث والكتب واستطلاعات الرأي التي تناولتها بالتفصيل، باحثة في مسبباتها والآثار والنتائج التي ترتبت عليها وأبعادها القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما يوجد العديد من الدراسات التي تناولت حق العودة وأهميته ووضعيته في القانون الدولي، وكذلك المشاريع والمبادرات التي طرحت بخصوص اللاجئين التي ركزت على توطينهم في بلدان اللجوء أو تعويضهم عما فقدوه، بالإضافة إلى قيام مراكز دراسات وأبحاث متخصصة بعدة استطلاعات رأى تناولت الأحوال الاجتماعية والصحية والإنسانية للاجئين وموقفهم من عملية التسوية السلمية الجارية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ومسألة حق العودة ومشاريع التسوية المطروحة.

وفي هذا الفصل سوف نستعرض الأدبيات لأهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت مشكلة اللاجئين وموقفهم من حق العودة، وهى في معظمها دراسات قانونية أو تاريخية، أو وثائقية أو سياسية، تناولت أوضاعهم المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديمغرافية، ودمجهم في المجتمعات العربية أو توطينهم فيها، والحلول المقترحة لقضيتهم، وفى مقدمتها حق العودة وموقفهم منه، وهو ما يستدعي الوقوف عندها وتمحيصها قبل الاستفادة من نتائجها. ولقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث أقسام وذلك على النحو التالي:

2.2 : أهم الدراسات العربية

2.3 : الدراسات الأجنبية

2.4 : موقع الدراسة من الدراسات السابقة

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية وموقع الدراسة الحالية منها.

2.2 : أهم الدراسات العربية

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث العربية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم خاصة في البلاد العربية والحلول والمشاريع المطروحة لحل قضيتهم، وأهم هذه الدراسات:

2.2.1. دراسة مصرية (1997):

تناولت الدراسة وهى بعنوان " في سسيولوجيا أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين: تجربة لاجئي قطاع غزة"، مشكلة توطين اللاجئين وتجربة لاجئي قطاع غزة، وسعت إلى التعرف على العوامل المؤثرة في قرار توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، وركزت على علاقة الارتباط بين ثلاثة مؤثرات أيديولوجية وسياسية ومجتمعية لفهم طبيعية عملية توطين اللاجئين.
واشتمل البحث على ثلاثة محاور رئيسية هي: "لاجئو غزة تجربة فريدة في التشتيت"، "وتوطينهم: الأسباب والأبعاد والوسائل"، و"مردودات التوطين"، وتعد الدراسة من البحوث الوصفية، وقد اعتمدت على المنهج المقارن وكذلك دراسة حالة تجربة لاجئي قطاع غزة من جوانب عدة أهداف، سياسة التوطين التي رسمتها ونفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي للاجئي غزة، مدى وعى اللاجئين بالدوافع الحقيقية وراء التوطين، أثر التوطين على التكاثف الاجتماعي، ومدى تمسكهم بالعودة .
كما استخدمت الباحثة المنهج المقارن لقياس التغيير الذي طرأ على تجمعات اللاجئين من نفس القرية أو المدينة من فلسطين عام 48 في مخيم الشاطئ مقارنة بحي الشيخ رضوان، وكيفية المحافظة على الصلات الاجتماعية، واعتمدت على العمل الميداني والمقابلات في كل من مخيم الشاطئ وحي الشيخ رضوان لمعرفة آراء لاجئي غزة حول عملية توطينهم في مشروع الشيخ رضوان. وأظهرت نتائج الدراسة رفض جميع اللاجئين في الشاطئ وحي الشيخ رضوان لكلمة " التعويض" كلية، والتركيز على حق العودة فقط أثناء سؤالهم عن إيمانهم وتمسكهم بحق العودة أو التعويض، كما أجاب مانسبته 83,3% من لاجئي حي الشيخ رضوان و50,7 % من لاجئي مخيم الشاطئ أن التوطين لا يهدد حقهم في العودة أو التعويض، ودعم نحو 71،8% في مخيم الشاطئ و72,2% في حي الشيخ رضوان إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع حتى لو استثنيت أراضيهم وممتلكاتهم في فلسطين 1948.

وأوصى البحث بضرورة أن تتبنى دائرة اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، مواقف اللاجئين ومطامحهم الوطنية المشروعة وعلى رأسها حق العودة، واعتبار قضية اللاجئين قضية نضالية مثل باقي القضايا تتطلب إيجاد صيغ وحدوية مابين كافة الأطر والجهات الفلسطينية لإيجاد حل عادل

لها، عبر التفعيل السياسي الجماهيري بما يخدم، ليس فقط اللاجئين، بل القضية الفلسطينية بشكل عام.

2.2.2. دراسة سالم (1997):

وهى بعنوان " حق العودة – البدائل الفلسطينية" تناولت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ نشوئها، وتظهر بالتفصيل حجم وتقديرات أعداد اللاجئين وفق عدة جهات، والقرارات التي صدرت بشأن قضيتهم، والتعريفات المختلفة للاجئين والنازحين، وحق العودة في الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي إضافة للدول العربية، والمواقف الدولية تجاه القضية، وسير عملية السلام والمفاوضات بشأنها، وتوقعات وسيناريوهات العودة والتوطين والبدائل الفلسطينية لمواجهة إجراءات الترانسفير، ومستقبل (الأونروا) .

وتخلص الدراسة إلى أن الحل المأمول هو القائم على إعادة كل اللاجئين والنازحين الفلسطينيين الذين يريدون العودة لوطنهم، وإيجاد حلول للمشكلات التي تترافق مع ذلك، كما وتؤكد على أن الحلول القائمة على اختزال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم هي حلول لا يمكنها أن تعمر طويلاً، خاصة أنها ستجد من يقاومها ضمن صفوف اللاجئين.

وتؤكد الدراسة على وجوب عدم خضوع الحلول لقضية اللاجئين أو انطلاقها من مقاييس المصلحة الإسرائيلية، بل من مقاييس العدالة وإحقاق الحقوق لأصحابها، كما دعت إلى عدم تداول الفكرة القائلة بأن عودة اللاجئين الفلسطينيين غير ممكنة بسبب إقامة مستوطنات ومدن وقرى يهودية في أماكن سكناهم الأصلية، وبينت أن الخوف من المساس بالأغلبية الديمغرافية اليهودية، وبالطابع الصهيوني لإسرائيل، خوف لا مكان له إذا توفرت النوايا لخلق صيغة ديمقراطية للجميع.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام أكثر بقضية اللاجئين الفلسطينيين، ليس فقط في بلدان اللجوء العربية، بل وفى الأمريكتين وأوروبا وأستراليا وعموم أرجاء العالم، من أجل استكمال الصورة عنهم، وكذلك ضرورة عمل مسح شامل لأبناء الشعب الفلسطيني، وضرورة الاهتمام بالأبحاث القانونية فيما يخص حق العودة،وقرارات الأمم المتحدة بشأن القضية، والأوضاع القانونية للاجئين وقضايا الجنسية والمواطنة ،كما شددت على ضرورة عمل أبحاث حول حق العودة من وجهة نظر إيجاد وإبداع آليات ووسائل لتحويل هذا الحق من حق نظري إلى خطة عمل ملموسة للعمل والمتابعة.

كما دعت إلى الاهتمام بدراسة مسائل وقضايا الاستيعاب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وآفاق هذا الاستيعاب وعلاقته بتنمية القدرات فيهما، ودراسة المشاريع الاقتصادية التي تطرح بشأن اللاجئين وآثارها على حق العودة، أو التوجه نحو التوطين، ومن ضمن ذلك دراسة وضع المخيمات.

2.2.3. دراسة دبور (1999):

وهى بعنوان " اللاجئون الفلسطينيون والبحث عن الحل الدائم" تناولت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، والبحث عن الحل الدائم، وتهدف إلى تحديد السياسات والتوجهات الممكن إتباعها للوصول إلى هذا الحل، والتعرف على عناصر القبول والرضي من الأطراف المعنية، خاصة الفلسطيني والإسرائيلي، في تناول المشكلة وقابلية التطبيق العملي وقياس مدى توافرها للحل، وفى تلبية الحد الأدنى على الأقل من الحقوق للفلسطينيين.

وركزت الدراسة على الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية واستخدمت منهجاً تحليلياً جمع بين عدة مناهج، منها: التاريخي والقانوني والواقعي،والمصلحة القومية، وتحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية.

وقسمت الدراسة إلى أربعة فصول، حيث تناول الأول البعد التاريخي لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وجذور نشوئها، وتعريفهم وأعدادهم وتواجدهم،أما الثاني فعالج وضع اللاجئين في ظل القانون الدولي والمواثيق الدولية ذات العلاقة، وأما الثالث فتم خلاله عرض مواقف الأطراف المختلفة ذات العلاقة بقضية اللاجئين ووجهة نظرها في حل مشكلتهم ورؤية هذه الأطراف استناداً لفهمها طبيعة العملية السلمية الجارية ومصالحها القومية في المنطقة، وأما الفصل الأخير فكان لفحص مدى قدرة المفاوضات السياسية النهائية على التوصل إلى الحل النهائي الدائم لقضية اللاجئين.

ويبين البحث عدم قدرة أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بقضية اللاجئين على الإيفاء بكل معايير ومواصفات الحل الدائم المطلوب من حيث الديمومة والرضي والقبول من الأطراف، والشمولية والقابلية للتطبيق العملي، كما أن البحث عن حل دائم لمشكلة اللاجئين لايمكن بأي حال من الأحوال انتزاع هذه المشكلة من سياقها العام وهو قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي.

وتوصى الدراسة بأفضلية الثبات على الحق، والمحافظة عليه، على الولوج إلى أو الموافقة على حل لايؤدى إلى إحقاق حق اللاجئين في العودة والتعويض وتقرير المصير في دولتهم القانونية المقرة في القرار رقم 181 وبشكل فعلي، وهذا التوجه عليه أن يستند إلى حركة نضالية ضاغطة من الفعل النشط البناء على الأرض داخلياً لتهيئة الذات وتقويتها لتغيير ميزان القوى أو التسريع في حدوث ذلك.

وتخلص الدراسة أن الحل الذي يمكن الوصول إليه عبر المفاوضات النهائية، إذا قدر لها أن تستمر، يحتاج من الأطراف إلى تقديم تنازلات قد تكون قاسية والقيام بالموافقة على رزمة من المقايضات في الموضوعات المتعلقة، مثل: الحدود،اللاجئين،القدس،المستوطنات،السيادة الفلسطينية، وتؤكد أن الحل في ظل ميزان القوى السائد، الذي يتحكم في المفاوضات، لايمكن أن تتوفر له معايير ومقاييس الحل العادل.

2.2.4. دراسة أبو عيد (2000):

وهى بعنوان " حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم: على ضوء قواعد القانون الدولي" تناولت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وسعت إلى إثبات أن إسرائيل طردت حوالي ثلثي أبناء الشعب الفلسطيني في نطاق عمليات طرد جماعي منظم وصل حد التنظيف العرقي بهدف إنشاء دولة يهودية نقية.

وقدمت الدراسة تحليلاً عن وضع اللاجئين الفلسطينيين وبينت سمات مشكلتهم، من أهمها : أن بعضهم أصبحوا لاجئين مرتين أو ثلاث خلال عقدين من الزمن، وهنالك آلاف منهم طردوا من المناطق التي خضعت إلى سلطة إسرائيل بعد إعلانها، كما أن عشرات الآلاف من السكان الفلسطينيين أصبحوا لاجئين في داخل الدولة العبرية بعد قيامها بإخلاء قراهم.

وبحثت الدراسة في مسألة اللاجئين الفلسطينيين وفق منظور القانون الدولي وقرار حق العودة، وحق المواطن في العودة إلى وطنه باعتباره حقاً ثابتاً وملزماً لسلطات الدولة، وتساءلت الدراسة ما إذا كان حق العودة يشمل الأشخاص غير المواطنين في الدولة، مثلا: اللاجئين الفلسطينيين هم غير مواطنين لدولة إسرائيل، هل ينطبق عليهم العودة إليها ؟

وخلصت الدراسة إلى أن حق العودة إلى الوطن أصبح حقاً أسياسياً من حقوق الإنسان المعترف بها في نطاق القانون الدولي العام، ولذلك فإن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم والى بيوتهم يعد حقاً ثابتاً لا يجوز التنازل عنه، وأن من حقهم جميعاً العودة إلى بيوتهم ووطنهم، وأنه لا فرق بين حق العودة للاجئ في عام 1948 أو1967، مؤكدة الدراسة على أنه بالإضافة للعودة فإن كافة اللاجئين يستحقون التعويض عن أملاكهم وعما فاتهم من كسب وما لحق بهم من خسائر مادية ومعنوية.

2.2.5. دراسة بولنغ (2001):

وهى دراسة قانونية وثائقية بعنوان " اللاجئون وحق العودة " تناولت بالتفصيل قرار حق العودة مؤكدة أنه مثبت في أربع مجموعات قوانين منفصلة ضمن القانون الدولي، وهى: قانون الجنسية،القانون الإنساني، قانون حقوق الإنسان، قانون اللاجئين.

وبينت الباحثة أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بيوتهم وأملاكهم اكتسب مع حلول عام 1948صفة عرفية أي (ملزمة في القانون الدولي) كما تبين أن الحقوق الفردية والجماعية لا يلغى بعضها البعض بموجب القانون الدولي، بل يكمل بعضها بعضاً.

وبينت الدراسة أن استخدام إسرائيل للمعايير المحظورة في منح جنسيتها يعد انتهاكاً لالتزاماتها بالمعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصري. كما أوضحت أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يشمل أيضاً الحظر العام ضد الطرد بالقوة (سواء أكان جماعياً أم غير ذلك) من بيت

الشخص أو مكان نشأته. فالطرد بالقوة ينتهك مجموعة واسعة من الحقوق المدرجة تحديداً في الكيان العريض لقانون حقوق الإنسان، وينتهك على وجه الخصوص حماية حرية التنقل.
وتخلص الدراسة إلى أن بلد المنشأ وبموجب القانون الدولي عليها أن تلتزم بقبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني ولأن إسرائيل هي دولة المنشأ، فهي التي يقع عليها هذا الواجب الملزم.

2.2.6. دراسة إبراهيم (2003):

وهي بعنوان " اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة " تناولت أهمية الصراع الديمغرافى فيما يتعلق بقضية اللاجئين، واستعرضت عدة محاور متعلقة بالقانون الدولي، وشرعية عودة اللاجئين، وتقديرات عدد اللاجئين والنازحين عام 1948-1967، ومواقف الأطراف من قضية اللاجئين تحديداً الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي ثم قدمت تصورات لعودتهم على النحو التالي:
التصور الأول: السماح بعودة محدودة جدا إلى داخل فلسطين المحتلة منذ عام 48، وقد تقدم إسرائيل على قبول صفقة لحل تعتبره نهائياً لملف اللاجئين ومن مدخل إنساني، وليس على اعتبار نتائج الحرب،وتكون عودة محدودة ضمن نظرية لم شمل العائلات، ومن المتوقع حسب هذا التصور عودة 150 ألف لاجئ إلى فلسطين 48 وعودة 500 ألف لاجئ إلى الدولة الفلسطينية.
التصور الثاني: لا يختلف عن التصور الأول، وضمن حلول فردية وليس كعودة لشعب، ويتوقع عودة 250 ألف لاجئ إلى داخل فلسطين المحتلة وعودة مليون لاجئ إلى الدولة الفلسطينية.

التصور الثالث: يتوقع أن يسمح بعودة واسعة إلى الدولة الفلسطينية وعودة محدودة إلى داخل فلسطين المحتلة 1948، وبالتالي تكون هذه العودة على أساس تقاسم عودة اللاجئين نصفهم إلى الدولة الفلسطينية ونصفهم إلى دولة إسرائيل ومن المتوقع عودة 450 ألف لاجئ لداخل فلسطين 48 وعودة مليونين وربع مليون لاجئ إلى الدولة الفلسطينية.
التصور الرابع: يطرح عودة اللاجئين مقابل أن توافق إسرائيل على إقامة اتحاد فيدرالي أو كونفدرالى بين الدولة الفلسطينية والمملكة الأردنية، ويتوقع عودة 150 ألف لاجئ لداخل فلسطين المحتلة 48 وعودة مليون ومائتي ألف لاجئ إلى الدولة الفلسطينية.
وتؤكد الدراسة على أن المتغيرات الديمغرافية- السكانية من أهم سمات وأبرز خصائص الصراع، والذي له أبعاده الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مؤكداً على أهمية الصراع الديمغرافى في مواجهة المشروع الصهيوني.

2.2.7. دراسة ملكة (2004):

بعنوان " الأوضاع الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة من عام 1948وحتى 2004" تناولت الأوضاع الديمغرافية للاجئي قطاع غزة، وشملت على شقين، الأول: ميداني عن الأوضاع السكانية للاجئين (الصحية، والتعليمية والبيئية، والحياتية اليومية)، فيما تناول الشق الثاني البعد السياسي والقانوني لقضية اللاجئين الفلسطينيين، المتعلق بحق العودة والتعويض والتوطين.

واستخدم الباحث الاستبيان للتعرف على الأوضاع الديموغرافية والحياتية للاجئين، وكانت عينة الدراسة من أربع مناطق جغرافية هي المنطقة الجنوبية بنسبة 34%، والوسطى بنسبة 25%، وغزة بنسبة 22 %، والشمالية بنسبة 19%. كما أن العينة تتوزع إلى فئتين الأولى تضم اللاجئين داخل المخيمات وتشكل نسبة 59.3% واللاجئين خارج المخيمات وتشكل نسبة 40.7%.

وأظهرت الدراسة أن الغالبية من اللاجئين لم يفقدوا ثقتهم بالعودة إلى الأرض التي تم رحيلهم عنها إذ بلغت نسبتهم من داخل المخيم وخارجه، 96.6% داخله و96.2% خارجه، كما أن الغالبية العظمى من اللاجئين خارج المخيمات لا يقبلون التنازل عن أرضهم مقابل تعويضهم عنها؛ إذ إن 90% منهم لا يقبلون بذلك، معتبرين أن الأرض حق مقدس لا يمكن التنازل عنه، واعتبروا أن القبول به خيانة وطنية ودينية وتضحية بحقوق الأجيال القادمة في العودة.

وأظهرت الدراسة أن نسبة اللاجئين المسجلين في قطاع غزة –إلى إجمالي سكان القطاع ككل– بلغت 80.6% عام 2001، وبلغت نسبة المواطنين (غير اللاجئين) 19.4% كما بلغت نسبة اللاجئين المسجلين داخل المخيمات في قطاع غزة 54%، بينما بلغت نسبة اللاجئين خارج المخيمات 46% وأعلى نسبة للاجئين المسجلين في مناطق عمليات (الأونروا) الخمس كانت موجودة في الأردن، حيث بلغت 42% من مجموع اللاجئين المسجلين.

وبينت الدراسة أن أوضاع اللاجئين في المخيمات الفلسطينية (في الأردن، وسوريا، ولبنان) هي أوضاع متشابهة مع أوضاع اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأعلى نسبة لسكان المخيمات داخل قطاع غزة كانت في مخيم جباليا، حيث مثّل سكانها ما نسبته 22% من إجمالي نسبة سكان المخيمات عام 2001، وإن أعلى نسبة للاجئين خارج المخيمات كانت موجودة في محافظة غزة، حيث بلغت 43.1% من الإجمالي العام للاجئين خارج المخيمات. وإن ارتفاع مستوى الخصوبة في المخيمات كان أعلى من مستوى الخصوبة في المدن والقرى، كما بلغ متوسط عدد الغرف في المخيمات 3.4 غرف/مسكن، أما في المدن فقد بلغ 3.3 غرف/مسكن، مقابل 3.1 غرف/ مسكن في القرى، و يعود سبب الظروف الاقتصادية المتدهورة في قطاع غزة إلى المعدلات المرتفعة في كل من البطالة (حيث وصل المعدل إلى 67% عام 2004) وغير النشطين اقتصادياً (67.4%).

وأوصت الدراسة بوجوب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين مع أي تسوية للقضية الفلسطينية العادلة، والعمل على توفير وصف أكثر دقة لأوضاع اللاجئين من خلال الأبحاث الخاصة بذلك، وضرورة التخطيط الشامل والكامل لحل مشكلة اللاجئين ،والعمل على رسم سياسة محددة واضحة المعالم يتم إتباعها في عملية التخطيط الإقليمي والوطني لاستيعاب اللاجئين العائدين.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على استكمال وتجهيز البنية التحتية داخل المناطق المتوقع فيها استقبال أعداد اللاجئين، وزيادة المرافق الخدماتية في المناطق التي يتم استيعاب اللاجئين فيها، ووجوب وضع برنامج اقتصادي لجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة لمحاولة التخفيف من نسبة البطالة، وعدم التنازل عن حق العودة إلى الأراضي الفلسطينية، وليس أراضى السلطة الفلسطينية، وعدم قبول التنازل عن الأرض في حال أنهت وكالة الغوث الدولية (الأونروا) خدماتها المقدمة للاجئين ،أو في حال التعويض عن الأرض.

2.2.8. دراسة عوض (2005):

وهى بعنوان "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة 1973-1976" دراسة تاريخية ألقت الضوء على قضية اللاجئين بشكل عام وأوضاع اللاجئين في قطاع غزة بشكل خاص من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتعد هذه الدراسة محاولة لإبراز أوضاع اللاجئين الفلسطينيين: اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتعليمياً وصحياً، وإبراز مدى تأثير الاحتلال الإسرائيلي على أوضاع اللاجئين في مخيمات قطاع غزة، مؤكدة على أهمية دراسة أوضاعهم في هذا الوقت، حيث أصبح فيه مصيرهم غامضاً لتجاهل المجتمع الدولي أية محاولة جادة لإنهاء معاناتهم التي ابتدأت بعد عام 1948م، ولم تنته حتى يومنا.

وتبين الدراسة أن معاناة اللاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات المنتشرة في(الضفة الغربية ، وقطاع غزة، وسوريا، والأردن، و لبنان)، البالغ عددها 63 مخيماً، هي معاناة متشابهة إلى أبعد الحدود ولكنها تتزايد في حال اللاجئين الخاضعين للسيطرة الإسرائيلية، الذين يعانون أوضاعاً متدهورة، ويتشابهون في وحدة الهدف والمصير والمعاناة .

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي في تناول التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على اللاجئين في مخيمات قطاع غزة، وتطرقت إلى المخيمات الثمانية من حيث توصيفها والتوزيع السكاني فيها ، والتركيب العمري والاجتماعي والطبقي للاجئين، وكذلك الأمور المتعلقة بالإعاشة والخدمات الاجتماعية المقدمة إليهم.

وخلصت الدراسة إلى ضرورة أن يوفر القانون الدولي حماية للاجئين الفلسطينيين، ويعمل بشكل جاد على حل قضيتهم، وتوفير سبل أفضل لهم في كافة أماكن تواجدهم.

كما أوصت بوجوب تمسك اللاجئ بحقه في العودة، ومطالبة المجتمع الدولي بتطبيق قراراته ، وأن يكون للأونروا موازنة ثابتة وأن توسع خدماتها لهم، كما شددت على ضرورة تمسك اللاجئ بالمخيم الذي يقيم فيه ورفض أي محاولة لتوطينه.

2.2.9. بحث روحانا وصباغ (2007):

وهو حول " مواقف الفلسطينيين في الداخل من حق العودة " عالج البحث قضايا عدة تتعلق بموقف الفلسطينيين في داخل إسرائيل نحو حق العودة، واللاجئين والمهجَّرين، والجهة المسؤولة عن تعويض اللاجئين، والاستعداد للمساعدة في استيعاب اللاجئين. واستخدم البحث استطلاع رأى نفذ على عيّنة، بلغ تعدادها 1230 امرأة ورجلاً، شملت فئات المجتمع العربي داخل إسرائيل وطوائفه، ومن مناطق عدة جغرافية، منها الجليل، المثلّث، النقب.

وتبين في الاستطلاع أن الفلسطينيّين في إسرائيل ينظرون إلى حلّ مسألة اللاجئين وفق أسس العدل، لا من منطلقات ميزان القوّة، لذا فإنّ أغلبيّة كبيرة منهم (70.3%) تشير إلى أنّ الحد الأدنى المقبول عليها كحلّ لقضيّة اللاجئين هو إعطاء جميع اللاجئين الحقّ بالعودة إلى داخل إسرائيل، أو منحهم الاختيار بين العودة والتعويض.

وترى أغلبيّة كبيرة تصل نسبتها (75.4%) أنّ مسؤوليّة حلّ قضيّة اللاجئين تقع على إسرائيل، ونسبة كبيرة منهم (85.7%) تشير إلى أنّ إسرائيل هي الجهة المسئولة عن تعويض اللاجئين.

2.3 الدراسات الأجنبية

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث الأجنبية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم والبدائل المطروحة لحل قضيتهم، وأهم هذه الدراسات:

2.3.1. دراسة Barakt (1973):

بعنوان " اللاجئون الفلسطينيون: المجتمع المنزوع الملكية الباحث عن العودة " تناولت حق العودة للاجئين الفلسطينيين وفق قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة 194، والذي تم التأكيد عليه في القرارات المتتالية بدون فائدة تذكر، وبيت الدراسة أن إسرائيل دأبت على رفض التعويض والعودة، وعليه فهي استغلت واحتلت جميع مرافق اللاجئين الفلسطينيين بدون دفع أي تعويض أو ضمان، كما أن المحكمة الإسرائيلية العليا أقرت مرسوما بأن إسرائيل هي لجميع اليهود.

وأشارت الدراسة إلى الدول الغربية لا تستطيع الضغط على إسرائيل وهى تتسآل عن عدم استيطان اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وأوضحت الدراسة إلى أن الغرب يعترف بحق العودة

للاجئين الفلسطينيين من جانب، ويدعوهم إلى الاعتراف بالحقائق الموجودة على الأرض من جانب آخر، وهذا التناقض يسبب مأزقاً شديداً ومعاناة وجدانية للاجئين الفلسطينيين، وتبين نظرة الغرب أن بقاء اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات من شأنه أن يحرج إسرائيل.
وتؤكد الدراسة انه ليس من الممكن استيعاب اللاجئين في الدول العربية لأسباب عدة ليست اقتصادية، كما كانت في السابق، بل إن المسألة الرئيسية هي اقتصادية وسياسية لمن انتزعوا من الأرض.

2.3.2. دراسة Roy (1989):

وهى بعنوان " المواقف السياسية المتغيرة بين اللاجئين في غزة "، تناولت مسألة مواقف اللاجئين السياسية في غزة خلال الانتفاضة الأولى والتغيرات التي طرأت عليها ، واعتمدت على المقابلات الرسمية وغير الرسمية، وشملت رجالاً ونساءً من مختلف الفئات العمرية، وتمت زيارات لعدد خمسة من المخيمات، ممثلة في الدراسة من المخيمات الثمانية، وتم عمل مقابلات مع اللاجئين أيضاً في أماكن خارج المخيمات، واهتمت المقابلات بعدة محاور، منها : الإحساس المتغير بالذات، وهل الانتفاضة كانت كإعادة تأكيد للسيطرة بشكل شخصي ونفسي وسياسي، وتعريف الأطراف الرئيسية وأهميتها في حل الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، وشباب اللاجئين: ضمور الأمل وعواقبه على المجتمع الفلسطيني، ومسألة اللا اعتراف بشرعية دولة إسرائيل، وطبيعة الدولة الفلسطينية المستقلة.
وأكدت الدراسة على ظهور نموذج سياسي جديد في مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يتميز بشكل كبير بالرغبة في تسوية سياسية مبنية على تخفيف المطلب الفلسطيني بكل فلسطين، وشرحت أسباب التغيير في المواقف التي تكمن في : الحرمان والمعاناة الطويلين، وتهديد وحدة العائلة ولحمة المجتمع، والخشية على مستقبل الأطفال الفلسطينيين، وإعادة التقييم لعلاقات القوة الداخلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك فقدان الإيمان بالدول العربية، والضغط النفسي الحاد والحاجة الماسة إلى تقرير المصير على جزء من فلسطين التاريخية.

وخلصت الدراسة إلى أنه لم يعد لاجئو قطاع غزة ينظرون إلي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كلعبة صفرية النتيجة، ولكن كنزاع قابل للتفاوض، كما أن بالنسبة للاجئين الذين تمت مقابلتهم، يعلقون آمالاً كبيرة على المشاركة الأمريكية، لكن هذا الأمل والمواقف الإيجابية، التي يولدها، يتأثر بشكل مباشر بالواقع الحالي ومدى اقتناص الفرص، أما في حال أن بقيت عروض التسوية غير متبادلة، سيعود الصراع لخصوصيته السابقة، الوضع الصفري الذي لايستطيع أي من الخصمين فيه أن يكون رابحاً.

2.3.3. ورقة عمل McCarthy (1996):

وهى بعنوان " قضية اللاجئين الفلسطينيين : رؤية " تتناول قضية اللاجئين الفلسطينيين من حيث تعريفهم وتقديرات أعدادهم، والمقصود بالعودة شكلها ومكانها، وقد اعتبرت أن العقبة أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين ترجع للعاملين الديمغرافى والاقتصادي، وليس للعاملين القانوني والسياسي مركز على المدخل الاقتصادي لحل قضيتهم، كما أنها تشير إلى أن السماح لعدد كبير من الفلسطينيين بالإقامة في إسرائيل سيؤدى لتغير التوازن الديمغرافى بين اليهود والعرب فيها مما يهدد الشخصية اليهودية الجوهرية لها .

ويعالج الكاتب – هنا– الوضع الديمغرافى في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشير إلى أن النمو الديمغرافى كان فيهما صفر بين 1950–1984 ثم أصبح 6% سنويا منذ عام 84 وحتى اليوم، ويصف أن الوضع الاقتصادي متدهور ولا يوجد توازن بين طالبي العمل والوظائف، وهذا ما يجعل الضفة والقطاع غير قادرين على استيعاب اللاجئين.

وأشارت الورقة إلى أن قدرة الضفة الغربية والقطاع على استيعاب عائدين غير متوفرة خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة المقبلة، ويقترح بدائل أخرى وهى إعطاء الأولوية لبناء كيان اقتصادي حيوي فيهما، وليس لعودة اللاجئين وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين، ويقترح بقاء اللاجئين في البلاد التي يقيمون فيها أو نقلهم إلى منطقة ثالثة (سواء داخل أو خارج الشرق الأوسط) وأن على أوروبا وأمريكيا تقديم مساعدات وحوافز للدول العربية لدمج الفلسطينيين فيها اقتصادياً، كما يشدد على إعادة تسكين اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات في ظروف صعبة للغاية خارج المخيمات بما في ذلك الفلسطينيون في الضفة وغزة.

ويقترح الكاتب، كتعويض عن حق العودة، الاعتراف بالمواطنة المزدوجة للاجئين، حيث يتم منحهم الجنسية الفلسطينية إلى جانب جنسية البلد الذي يقيمون فيه، ويخلص الكاتب إلى أنه على المدى القصير يجب السعي لاتفاق إسرائيلي–فلسطيني لتوطين اللاجئين، أما على المدى الأبعد فإن من الممكن ربط العودة بالتقدم في مشروع التنمية الاقتصادية في الضفة وغزة.

2.3.4. دراسة Lapidoth(2000):

وهى حول " حق العودة للاجئين الفلسطينيين " تناولت مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين بشكل عام، وبحثت فيما يتعلق بها وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والاتفاقيات المبرمة بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية وكذلك مع السلطة الفلسطينية.

وتناولت الدراسة بالتفصيل المواثيق الدولية والتي تتعلق بحرية الحركة والتنقل بما فيها حق العودة مبينة من له هذا الحق وشكله، يتبنى الكاتب استنتاج أن من له حق العودة هم من اهالى وجنسيات تلك الدولة التي يخرج منها فقط، وبما أن اللاجئ الفلسطيني خرج وليس له دولة فلا يحق له العودة لدولة إسرائيل.

وبينت الدراسة ماطرح بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين في اتفاقية السلام المبرمة بين إسرائيل ومصر في عام 1978 ثم مع الفلسطينيين في إعلان المبادئ 1993، ومعاهدة السلام مع الأردن في عام 1994 والتي تظهر جميعها أنها لم تمنح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة.

تخلص الدراسة إلى أن لا حق للفلسطينيين في العودة، وأن لا المعاهدات الدولية ولا القانون الدولي ولا قرارات الأمم المتحدة ولا الاتفاقيات بين إسرائيل والأطراف العربية والفلسطينية أعطت لهم الحق في العودة إلى إسرائيل، وحسب الدراسة فإن هنالك حوالي 3.5 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى (الأونروا) فإذا ماقبلت إسرائيل بإعادة هؤلاء داخل حدودها، كأنها تنتحر، وليس من دولة تقبل بتدمير نفسها. وتؤكد الدراسة على وجوب بذل جهود بمساعدة الأصدقاء والقوى الخارجية لإيجاد حل مناسب ودائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين.

2.3.5. دراسة Butut (2000):

بعنوان" تعويض اللاجئين الفلسطينيين لعام 1948: تحليل تحت القانون الدولي لحقوق الإنسان " تحلل هذه الدراسة المطالب المحتملة للاجئين الفلسطينيين للملكية التي كانت لهم في عام 1948، وتبدأ بالبحث في أصول الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، يتبعه تحليل للطرق المتنوعة التي استخدمتها إسرائيل لمصادرة الأراضي الفلسطينية من خلال وضعها آليات منها قانون ملكية الغائبين، والعديد من لوائح الطوارئ والأمن، حيث كانت الأرض تنتقل عندئذ لوصاية أملاك الغائبين، ومن ثم تباع للدولة والصندوق القومي اليهودي، وقد عملت هذه القوانين مقترنة بقوانين الهجرة العامة على منع عودة الفلسطينيين، وأنهم لن يحظوا بالاقتراب من أراضيهم ، وبالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة، التي تسمى الآن إسرائيل، لم يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم نظراً لآليات قانونية؛ لذلك هم بقوا لاجئين داخليين.

وتشير الدراسة إلى أن الأمم المتحدة عبرت عن رأيها تجاه الحدث الذي جرى في 1948، واستمرت في دعوتها إلى عودة الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض عن خسائرهم، لكن حتى الآن لم يتم تفعيل العودة أو التعويض.

وتحلل الدراسة أيضاً القانون الدولي فيما يتعلق بمصادرة الأراضي والأملاك وتبين أن القانون الدولي التقليدي يعاني من تشوش فيما يتعلق بهذه الجزئية وهذا يعزى – جزئياً – لطبيعة القانون

الدولي بتركيزه على الدول، وعدم توازن القوى المصاحب والناتج عن مثل ذلك النظـــام، كمـــا أن القانون الدولي يفشل أيضاً في تقديم الإنصاف لهؤلاء الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل.
تتخذ الدراسة منهجاً مختلفاً لقضية التعويض بالتوصية، بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يجب أن يسترشد به في تحليل مسألة التعويض لهؤلاء اللاجئين ، وتوصي أن يكون الفرد هو مركز التحقيق والتحري وليس الدولة الدافعة، كما هو الحال في القانون الدولي التقليدي. لذلك توصي بـــأن يـــتم النظر للتعويض من "أسفل لأعلى" وبذلك النظر إلى تجربة اللاجئين الذين تم تجريدهم من ملكيتهم.

2.3.6. ورقة عمل Badil (2003) :

وهى حول "حل شامل إلى اللاجئين الفلسطينيين " قدمت رؤية سياسية شاملة عـــن وجهـــة نظـــر اللاجئين موضحة أن المواضيع الاجتماعية تساهم في بناء السلام والديمقراطية، كما وتؤكد على أن نقطة البداية في حل دائم للاجئين هي بالنظر إلى أمانيهم وتطلعاتهم.
وذكرت الورقة أن اتفاقية أوسلو مزقت –إن لم تكن خربت– قضية اللاجئـــين الفلـــسطينيين، وقـــد استشهد البحث بالبوسنة الذين لهم الحق في العودة إلى منازلهم من الناحية العرقية، الوطنية، الدينية، ولهم الحق في إعادة ممتلكاتهم التي صودرت، كذلك فإن لليهود الحق فـــي مطالبـــة أوروبـــا فـــي التعويض عن ممتلكاتهم، فإن نفس المبدأ يجب أن يطبق للفلسطينيين.
ويؤكد البحث على وجوب أن يطبق قرار الأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948 وكذلك قـــرار 237 لعام 1967، كما يؤكد على أن قرارات الجمعية العامـــة ومجلـــس الأمـــن الخـــاص بـــاللاجئين الفلسطينيين، لم تكن آلية أو أداة للتفاوض، بل خلقت عقبات أمام النزاع العربي الإسرائيلي.
وخلصت الورقة إلى ضرورة إعطاء الزخم المطلوب لحق العودة خاصة، لوضعيته القانونية، كمـــا شددت على فحص كل الخيارات على جميع المستويات في مسألة حق العودة والى وجوب إجـــراء حوار فلسطيني صلب ومتماسك في هذا الحق.

2.3.7. دراسة Arnon,Kanafani (2004) :

بعنوان " استيعاب العائدين في دولة فلسطينية قابلة للحياة والنمو –منظور اقتصاد–كلي مستقبلي " تناولت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وركزت على جوانب هي: تعـــويض اللاجئـــين، واللاجئـــون الفلسطينيون من حيث تعريفهم وتقديرات أعدادهم، والمسألة الاقتصادية الناجمـــة عـــن التعـــويض وتأثير ذلك على الناحية السياسية، وتحاول هذه الدراسة تطوير منهج اقتصادي كلي لتبيـــين كيـــف يمكن تقدير تكلفة الاستيعاب/ التعويض،وتم استخدام إطار اقتصاد كلي لتحليل تبعات إعادة تـــوطين العائدين وإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني تحت تسوية سياسية كلية مفترضة، يتم ممارسة تقـــدير التمويل اللازم لتعويض جمعي تحت سيناريوهات مختلفة فيما يتعلق بعدد العائدين، وجدول عودتهم

والقرب من سوق العمل الإسرائيلي،والهدف الرئيسي في هذه الدراسة إظهار معقولية هذا المنهج أكثر منه تقديم حسابات دقيقة أو الدفاع عن أرقام معينة للتعويض.
وتعرض هذه الدراسة أولاً: ثلاثة مناهج موجودة في الأدبيات لتحديد كم الموارد لتعويض اللاجئين الفلسطينيين،ثم تقدم دراسة مسحية موجزة لتوزيع اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب العوامل التي من المحتمل أن تؤثر على قرار العائلات بالانتقال ، هدف ذلك هو إعطاء تقدير للعدد المحتمل للعائدين إلى الضفة الغربية وغزة. وأخيراً، يتم استخدام تجارب إسرائيل في استيعاب المهاجرين لإلقاء الضوء على خيارات السياسات التي ستواجه الدولة الفلسطينية المستقبلية في تصميم وتنفيذ إستراتيجية استيعاب ناجحة.

بالرغم من أن الدراسة تعترف بطبيعة مشكلة اللاجئين والتعويضات المتعددة الأبعاد، وتترك المجال مفتوحا أمام احتمال أشكال أخرى (خاصة/فردية) من مخططات التعويض، فإنها تقول بأن النهج المستقبلي forward-looking approach لتعويض اللاجئين يتفوق بنواح عديدة عن أي منهج بديل، مثل: تقدير الأصول المفقودة. وتخلص الدراسة إلى أن حلاً لمشكلة اللاجئين، مبنياً على الصيغة ذات النظرة المستقبلية، هو ممكن من ناحية اقتصادية، ستكون تكلفة الاستيعاب أقل كلما طالت فترة التنفيذ وقلت نسبة الشك (المجهول) خاصة فيما يتعلق بالتزام الأطراف باتفاقية السلام، وكذلك التزام المجتمع الدولي.
وأشارت الدراسة إلى أن مسألة عودة اللاجئين بالنسبة لإسرائيل هو تهديد لوجودهم القومي والمادي، كما أن المسؤولية الأخلاقية عن مشكلة اللاجئين هي آخر ما يفكر فيه الإسرائيليون وبالنسبة لهم أيضاً فإن العودة ودفع خسارة عن الممتلكات أمر غير عادي من الناحية السياسية والنفسية.وأكد البحث على أن اللاجئين الفلسطينيين هم لب المشكلة، وستظل الأمر المؤلم في النزاع العربي –الإسرائيلي بدءاً من الناحية القانونية كحق إنساني ومن الناحية الفنية المتمثلة بتقدير الخسارة المادية والمعنوية. كما أكدت على وجوب أن يكون التعويض للاجئين الفلسطينيين جزءاً لا يتجزأ من حل شامل ودائم لصراع الشرق الأوسط. يمكن تحديد التعويضات على أساس صيغة مستقبلية، رابطين ذلك –بشكل أساسي– بتكلفة إعادة تأهيل المخيمات واستيعاب العائدين في اقتصاد قابل للنمو والحياة في الضفة الغربية وغزة.

2.4 موقع الدراسة من الدراسات السابقة

ركزت معظم الدراسات السابقة على قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، والقليل منها تناول حق العودة، وذلك من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية والديمغرافية والقانونية والنفسية والحلول المطروحة لحل قضيتهم، والموقف الدولي منها، واتجاهات الجمهور نحوها في البلاد العربية والضفة الغربية وقطاع غزة، علماً أن معظم استطلاعات الرأي التي أجريت مسيسة، لم تراع القواعد والأساليب العلمية المنهجية في إجرائها.

في حين هذه الدراسة تستهدف التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ومواقفهم من الحلول المطروحة بعد 59 عاماً من اللجوء، ومدى وجود علاقة بين ذلك وبعض المتغيرات الديمغرافية مركزة على مخيمات غزة باعتبارها من أكبر تجمعات الفلسطينيين وأكثرها معاناة، مراعية الأصول المنهجية الصحيحة في ذلك.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث نوعها؛ إذ تنتمي إلى البحوث الوصفية، وفي إطارها استخدمت عدة مناهج، أبرزها: التاريخي والمسحي، وهو ما سوف تستخدمه هذه الدراسة إضافة إلى منهجي المقارن والدراسات الارتباطية، أما مجتمع الدراسة وعينتها فمعظم الدراسات الأكاديمية التي أجريت تاريخية، والميدانية منها أجريت على الجمهور في البلاد العربية والضفة الغربية، في حين ستركز هذه الدراسة على اتجاهات اللاجئين في مخيمات محافظات غزة فقط، علماً أنهم يمثلون 67.7% من سكانه.

كما أن هذه الدراسة تأتي امتداداً للدراسات والاستطلاعات السابقة، في التعرف على التغيرات التي طرأت على مواقف واتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة ، وهى تأتي أيضاً في مرحلة حرجة من تاريخ النضال الفلسطيني، وانعقاد مؤتمر أنابوليس في أمريكيا، ومفاوضات الوضع النهائي ،وظهور رؤىً ومواقف جديدة من حق العودة، تحاول الالتفاف على قرارات الشرعية الدولية، وهذا ما يقتضى دراسة هذا الموضوع، والكشف عن اتجاهات اللاجئين في مخيمات غزة نحو حق العودة.

الفصل الثالث

الإطار النظري

يتناول هذا الفصل عرضاً للإطار المفاهيمى للدراسة من خلال المباحث التالية:

3.1 مقدمة
3.2 المبحث الأول : الاتجاهات
3.3 المبحث الثاني : اللاجئون الفلسطينيون- خلفية تاريخية
3.4 المبحث الثالث: اللاجئون في مخيمات محافظات غزة
3.5 المبحث الرابع : حق العودة والحلول المطروحة

الفصل الثالث

الإطار النظري

3.1 مقدمة

مما لا شك فيه أن الأطماع الصهيونية، في فلسطين بالدرجة الأولى، هي التي تسببت بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين،هذه المشكلة التي تراوح مكانها منذ أكثر من نصف قرن نتيجة مجمل الأوضاع السياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية والانحياز الواضح لصالح (إسرائيل) على حساب معظم أبناء الشعب الفلسطيني الذين شردوا واقتلعوا من وطنهم وأرضهم وظلوا لاجئين، منهم من بقى في فلسطين ومنهم خارجها.
ورغم أن القوانين والمواثيق الدولية كفلت حقوقاً عديدة للاجئين في مختلف أرجاء العالم،أبرزها حق العودة، إلا أن اللاجئين الفلسطينيين حرموا من تحقيق هذا الحق بسبب ذرائع تختلقها (إسرائيل) وتروج لها، أهمها: المحافظة على ديمغرافية دولتها وسلامة أمنها. ولمواصلة ذلك تظهر بين الفينة والأخرى مشاريع تركز على مسألة التوطين والتعويض حلاً واقعياً لقضية اللاجئين الفلسطينيين تفرضه الظروف السياسية وعملية السلام الجارية في المنطقة.

وهذا الفصل يتكون من أربع مباحث، سوف نستعرض في المبحث الأول الاتجاهات من حيث تعريفها وخصائصها، وأنواعها، ومراحل تكوينها، ووظائفها وطرق قياسها، والمبحث الثاني حول الجذور التاريخية لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ الأطماع الصهيونية وقبل انهيار الإمبراطورية العثمانية، مروراً بمرحلة الانتداب البريطاني على فلسطين، وختاماً حتى حدوث النكبة وحرب عام 1948، وبدء أكبر عملية لجوء يشهدها التاريخ، ثم المبحث الثالث الذي تناول اللاجئين في مخيمات محافظات غزة الثمانية، ومجمل الأوضاع الخاصة بهم وأهمها: أوضاعهم الاجتماعية والصحية والتعليمية والمعيشية، وأما المبحث الرابع فتناول مسألة حق العودة من المنظور الدولي وخاصة ما يتعلق بقرار 194، كما تناول أهم مشاريع التوطين والبدائل المطروحة عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ومواقف الأطراف المعنية من ذلك.

3.2 المبحث الأول: الاتجاهات

يتناول هذا المبحث جوانب تتعلق بـــ:

3.2.1 تعريف الاتجاه

3.2.2 خصائص الاتجاهات

3.2.3 أنواع الاتجاهات

3.2.4 مراحل تكوين الاتجاهات

3.2.5 وظائف الاتجاهات

3.2.6 طرق قياس الاتجاهات

المبحث الأول

3.2 الاتجاهات

3.2.1 تعريف الاتجاه

لقد أولى علماء الاجتماع والنفس والسياسة اهتماما بالغاً في مجال دراسة الاتجاهات وتحديدا فيما يتعلق بالاتجاهات النفسية الاجتماعية وعلاقتها العضوية بالسلوك البشرى والتأثيرات السياسية والاجتماعية التي تحدثها ، واعتبره علماء الدارسات السلوكية والنفسية من أهم مواضيع علم النفس الاجتماعي لتفسيرهم أن الظواهر النفسية والاجتماعية بسيطة كانت أو مركبة خاضعة في الأساس لمحددات السلوك الانسانى الذي يسيطر عليه تركيب خاص يسمى "الاتجاه النفسي Psychology Attitude" بالإضافة إلى أن القيم والاهتمامات تؤثر بشكل واضح وفعال على هذا السلوك (فودة،2007).

لقد تناول العديد من المفكرين والعلماء خاصة في مجال علم النفس والاجتماع مفهوم الاتجاه وتعددت التعريفات له نورد أهمها:

يعتبر المفكر الإنجليزي"هربرت سبنسر"من أوائل علماء النفس الذين استخدموا اصطلاح الاتجاهات(Attitudes) حيث قال " أن الوصول إلى الأحكام الصحيحة في المسائل المثيرة للجدل" يعتمد إلى حد كبير على الاتجاه الذهني للفرد الذي يصغي إلى هذا الجدل أو يشارك فيه". (فودة ،2007). ويعتبر عالم النفس المفكر الأمريكي"جوردون ألبورت مفهوم الاتجاهات، هو أبرز المفاهيم وأكثرها إلزاماً في علم النفس الاجتماعي الأمريكي المعاصر وليس هناك اصطلاح واحد يفوقه في مرات ظهوره في الدراسات التجريبية (نفس المصدر السابق).

ويعتبر أدق وأشمل تعريف للاتجاه النفسي "جوردون ألبورت" الذي يصف الاتجاه " أنه حالة استعداد عقلي عصبي نظمت عن طريق الخبرة والتجارب الشخصية وتعمل على توجيه استجابة الفرد لكل الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذا الاستعداد فهو بذلك ديناميكي عام " (حسن،1998).

ويعرف كل من توماس وزنانكى الاتجاه " الموقف النفسي للفرد حيال إحدى القيم والمعايير " (حسن،1998) وأما "بوجاردس" يرى أنه : "ميل الفرد الذي ينحو سلوكه تجاه بعض عناصر البيئة أو بعيداً عنها متأثراً في ذلك بالمعايير الموجبة أو السالبة تبعاً لقربه من هذه أو بعده عنها"وهو يشير بذلك إلى مستويين للتأهب هما:أن يكون لحظياً،أو قد يكون ذات أمد بعيد (فودة،2007).

ويرى بعض العلماء ومن بينهم–كرتش كرتشفيلد–أن الاتجاه هو تنظيم من المعتقدات له طابع الثبات النسبي حول موضوع أو موقف معين ، ويتضمن المعتقد الذي يقع في بنائه ثلاث مكونات(معرفي–

وجداني– سلوكي) (مراد وسليمان،2005). كما يعرفه وارن أنه استعداد عقلي يتكون بناء على مايوجد لدى الفرد من خبرات (نفس المصدر السابق).

ويرى"كانتريل"في دراسته من ناحية عمق وشدة الاتجاهات،أن الإدراك هو سلوك هادف غرضي،يهدف إلى تحقيق بعض أهداف الكائن الحي سواء الحاضرة أو المستقبلية،فالفرد من خلال إدراكه للموضوع أو الحدث يستطيع أن يتفهم البيئة ومقوماتها،ليتمكن من التكيف لها والتفاعل معها بأسلوب سوي،،وأثناء عملية التفهم هذه تتكون اتجاهاته، ثم تنمو وتتأثر بإدراك الفرد للمواضيع والأحداث،ومؤثرة في إدراك الآخرين للفرد كحدث وعنصر من عناصر البيئة(فودة،2007).

والعديد من أساتذة علم النفس والاجتماع تعرف الاتجاه حالة من الاستعداد النفسي أو العقلي العصبي تنشأ لدى الفرد بحيث تكون الاتجاه لديه تجاه شيء أو مجموعة أشياء معنوية أو مادية، وتكون الاتجاهات نتيجة لتأثر الفرد بمثيرات مختلفة ناتجة من اتصاله بالبيئة المادية والاجتماعية والثقافية ولذا فإنها قابلة للتغير تبعا لتغير صلة الفرد بتلك المثيرات " (حسن،1998).

3.2.2 خصائص الاتجاهات

الاتجاهات تعد أنها نزعات للاستجابة تجاه العديد من الأمور(مهرنز،2003) وتتميز الاتجاهات بخصائص أهمها :

ــ الاتجاه حادث نفسي لا يخضع للملاحظة مباشرة، ولكنه يمكن أن يدرس عن طريق ما يؤدي إليه أي عن طريق السلوك الذي يظهره كما أنه تهيؤ، ويظهر على شكل استعداد أو نزوع للقيام بفعل ينطوي على علاقة بين الشخص وموضوع الاتجاه (الرفاعي، 1989).

ــ الاتجاه محوري، أي إنه مستقطب، وله محوران: مع أو ضد، تفضيل أو لا تفضيل، تحبيذ أو رفض. أي إنه قد ينطوي على نوع من التحيز الشخصي، وإن فيه تقويماً أي منح قيمة من الشخص لموضوع الاتجاه. وقد تكون القيمة (أي التفضيل)عالية وقد تكون دون ذلك (نفس المصدر السابق).

ــ الاتجاهات متعلَّمة، أي مكتسبة وليست موروثة ، وبالتالي يمكن تعديلها أو تغييرها في الاتجاه المرغوب به (مراد وسليمان،2005) وتأتي من تفاعل الشخص (بكل ما عنده) مع محيطه (بكل ما فيه) ومن الخبرات الناجمة عن هذا التفاعل، ويدخل في هذه الخبرات المشاعر الانفعالية التي ترافقها وتكون جزءاً منها (الرفاعي، 1989)...

ــ الاتجاه متخصص، أي إن لكل اتجاه موضوعه الخاص به، ويظهر في أنماط السلوك المتصلة بهذا الموضوع والصادرة عن ذلك الشخص، وفيها أقواله وأفعاله، وتلك الأنماط من السلوك مترابطة ومتجهة نحو موضوع واحد في الأصل (الرفاعي، 1989).

ــ الاتجاه متغير أو متحول، أي إنه ينطوي على درجات، وقد يهتم قياس الاتجاه بثلاث درجات من الشدة وقد يتناول عدداً من الدرجات يفوق ذلك (نفس المصدر السابق).

ــ الاتجاه عقلي عاطفي، أي إنه ينطوي على تفاعل بين جانب عقلي لدى الأشخاص وجانب عاطفي أو انفعالي، ولكن الغلبة في الاتجاهات للجانب العقلي، ومع ذلك يجب الانتباه إلى تفاوت الأشخاص في قوة الجانب العقلي وقوة الجانب العاطفي (نفس المصدر السابق).

ــ الاتجاه ثابت نسبياً، فأحكام الفرد على الموضوعات والقضايا التي تهمه ثابتة نسبيا ويمكن دراستها وقياسها واستخدامها في التنبؤ بالسلوك (مراد وسليمان،2005).

ــ الاتجاه ثلاثي الأبعاد، فيه بعد الماضي من حيث تكونه واستمرار يته حتى الحاضر والعوامل فيه، (الرفاعي، 1989).وفيه بعد المستقبل، كما يمكن التنبؤ بسلوك الفرد في المواقف المختلفة من خلال المعرفة باتجاهاته السابقة (مراد وسليمان،2005).

3.2.3 أنواع الاتجاهات:

تصنف الاتجاهات إلى عدة أنواع نورد أهمها (نجمة ،ب–ت) :

1– الاتجاه القوي: يبدو موقف الفرد من هدف الاتجاه موقفاً حاداً لا رفق فيه ولا هوادة.

2–الاتجاه الضعيف: يتمثل فيمن يقف من هدف الاتجاه موقفاً ضعيفاً رخواً خانعاً مستسلماً.

3–الاتجاه الموجب:هو الاتجاه الذي ينحو بالفرد نحو شيء ما(أي إيجابي).

4–الاتجاه السلبي:هو الاتجاه الذي يجنح بالفرد بعيداً عن شيء آخر(أي سلبي).

5– الاتجاه الجماعي: يتسم أنه مشترك بين عدد كبير من الناس، فإعجاب الناس بالأبطال اتجاه جماعي.

6–الاتجاه العام:هو الذي ينصب على الكليات وقد دلت أبحاث تجريبية على وجودها فأثبتت أن الاتجاهات الحزبية السياسية تتسم بصفة العموم، وهذا الاتجاه أكثر شيوعاً واستقراراً من النوعي.

7–الاتجاه النوعي: هو الاتجاه الذي ينصب على النواحي الذاتية، وتسلك الاتجاهات النوعية مسلكاً يخضع في جوهره لإطار الاتجاهات العامة وبذلك تعتمد الاتجاهات النوعية على العامة وتشتق دوافعها منها.

3.2 4. مراحل وتكوين الاتجاهات

وتتكون مراحل الاتجاهات من إدراك ومعرفة يليها ميل للفرد ثم الثبات والاستقرار نحو اتخاذ سلوك أو اتجاه معين، ويصفها علماء النفس الاجتماعي الاتجاه أنه أقل ثباتا وأكثر قابلية للتغير من المعتقدات أو الأيديولوجية، ويمر تكوينها بثلاث مراحل أساسية هي (نجمة، ب–ت):

3.2.4.1 مراحل الاتجاهات:

1- المرحلة الإدراكية أو المعرفية : يكون الاتجاه في هذه المرحلة ظـــاهرة إدراكيـــة أو معرفيـــة تتضمن تعرف الفرد بصورة مباشرة على بعض عناصر البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعيـــة التـــي تكون من طبيعة المحتوى العام لطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه،وهكذا يتشكل الاتجاه في نشأته حول أشياء عدة منها مادية كالمكان الهادئ أو نوع خاص من الأفراد كالأخوة والأصدقاء،أو محدد مـــن الجماعات كالأسرة وجماعة النادي وحول بعض القيم الاجتماعية كالـــشرف والتـــضحية (نفـــس المصدر السابق)

2-مرحلة نمو الميل نحو شيء معين: وتتميز هذه المرحلة بميل الفرد نحو شـــيء معـــين، وهـــذه المرحلة من نشوء الاتجاه تستند إلى خليط من المنطق الموضوعي والمشاعر والإحساسات الذاتية.

(3)مرحلة الثبوت والاستقرار: إن الثبوت والميل على اختلاف أنواعه ودرجاته يستقر ويثبت على شيء ما عندما يتطور إلى اتجاه نفسي، فالثبوت هذه المرحلة الأخيرة في تكوين الاتجـــاه (نفـــس المصدر السابق)

3.2.4.2 تكوّن الاتجاهات

تنشأ الاتجاهات لدى الفرد مع نموه ونضجه وتكون نتيجة لخبراته الناجمة عن التفاعل بينه وبـــين المحيطين الاجتماعي والمادي حوله. ومن جملة هذه الخبرات تأثير الآخرين في الـــشخص حـــين يكون ناشئاً يعيش داخل الأسرة ويتلقى التربية التي توفرها له ويتفاعل معها، وحين يكون موضوع تفاعل مع الآخرين خارج محيط الأسرى وتفاعل مع البيئة المادية وما فيها من مؤثرات الطبيعـــة ومن مؤثرات صنعها الإنسان. وكذلك حيث يكون متفاعلاً مع شروط مؤسسات اجتماعية متعـــددة بينها المدرسة والنادي ومؤسسات العمل والمؤسسات الدينية والسياسية وغيرها، وأن يكون متفاعلاً مع وسائل الإعلام والآخرين في محيطه الاجتماعي خارج الأسرة أو داخلها. ومما يساعد في فهـــم الأثر في شخصية الطفل والشاب والكهل، ظروف البيت والمدرسة والمجتمع الخارجي، فحص مـــا تنطوي عليه توجهات الأسرة باستمرار، وفحص ما تنطوي عليه أهـــداف التعلـــيم فـــي مراحلـــه المتعددة، والأهداف التي تعمل من أجلها المؤسسات السياسية وغيرها ووسائل الإعلام، وما توحي به شروط العمل والمهنة (الرفاعى ،1989).

وتلعب قدرات ومعارف الشخص مكانة قوية في التفاعل بينه وبين محيطه وفي مستوى محاكماتـــه وفهمه للأمور حوله، وفي محاولاته الوصول إلى الكشف والإبداع والإسهام، إذ إن تكوّن اتجاه مـــا يعتمد اعتماداً عميقاً على المعارف التي تنطوي عليها خبراته، وعلى قناعاته واعتقاداتـــه وعلـــى

مستوى تقبله الإيحاء والتلقين والنصائح، وعلى أخذه بأسلوب المناقشة الشخصية المستفيضة أو من دونها في أمر ما يقبله (الرفاعى ،1989)..

تعديل الاتجاهات وتغييرها: إن الاتجاهات التي يكتسبها الفرد في حياته، ولا سيما في مراحل ما قبل الشيخوخة، والتي يقال عنها إنها ثابتة نسبياً، يمكن أن تخضع للتعديل والتغيير. فقد ينال الاتجاه بعض التعديل في مدى مضمونه أو شدته، وقد يتغير الاتجاه ويأخذ منحى جديداً مختلفاً اختلافاً واضحاً عن السابق. وبسبب من هذه الحال يكون القول بالثبات النسبي في الاتجاهات.

وقد يتم التغيير أو التعديل ضمن شروط أو ظروف متنوعة. فقد يحدث التغيير لدى الفرد بتأثير خبرات جديدة وعميقة الأثر تتكون لدى الشخص. وقد يحدث بعد تكوّن معارف جديدة لدى الفرد تتصل به وبشخصيته وبموضوع الاتجاه ولا تكون متوافرة لديه من قبل، وكثيراً ما يحدث هذا التغيير ضمن هذه الظروف في حال اتجاه سياسي أو اقتصادي أو اتجاه من زعيم. وقد يكون العامل الرئيس في حدوث التغيير عمل منظم تقوم به وسائل الإعلام أو مؤسسة خاصة وذلك حين يخضع الشخص لآثار تلك الوسائل أو المؤسسة الخاصة.

ثم إن العامل الرئيس في التغيير قد يأتي من تغير في حاجات الفرد، ومثال ذلك أثر حاجة الفرد الشديدة والجديدة إلى الانتماء إلى كتلة سياسية أو فريق لعبة رياضية (الرفاعى ،1989)..

ويرى الأستاذ إبراهيم أن المعتقدات ومنها الدينية والقومية والاجتماعية والغايات والأهداف الكبرى التي يؤمن بها الفرد لها خاصية الثبات النسبي وأما الاتجاهات وهو التهيؤ أو الميل للتفكير والشعور والسلوك أقل ثباتا وأكثر قابلية للتغيير من المعتقدات ، ويصف الآراء أنها أكثر قابلية للتغير من الاتجاهات .(إبراهيم، 1992).

3.2.4 وظائف الاتجاهات

تعتبر الاتجاهات من ركائز الشخصية ومكوناتها ، ويحقق وجودها لدى الشخص عدة وظائف أهمها ما يلي:

وظيفة إرضاء الحاجات أو إشباعها:

تساعد على تكون الاستجابات التي تبدو على الشخص في قوله وأفعاله المرتبطة بكل مايحيط به ، ويتمكن الفرد من تحقيق أهدافه من خلال إظهار اتجاه وتكيفه مع الظروف المحيطة به (الرفاعي،1989)، وبمعنى آخر ينظم العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية والمعرفية حول بعض النواحي الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد والاتجاه- تكيفي، وظهور السلوك المعبر عن

الاتجاه، في الحالين، هو دليل على أن السلوك يلبي أو يشبع حاجة أو حاجات لدى الفرد (ملحم،2005) .

الوظيفة التقويمية:

تبرز في سلوك الفرد وأقواله وأفعاله في تفضيل الاتجاه أمراً ما أو عدمه وبالتالي مايعينه قيمة هذا الأمر سواء نفسيا أو اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وغير ذلك ، وتمكنه من اتخاذ القرارات في المواقف المختلفة (ملحم،2005) والأصل في الاتجاه أنه نظام يظهر في أنماط من السلوك بينها تناسق وفيها مستوى مقبول من الثبات، وذلك على الرغم من وجود اختلاف في الظروف التي يمكن أن يظهر فيها موضوع الاتجاه (الرفاعي،1989).

الوظيفة المعرفية: تمكن الاتجاهات الشخص في فهم عالمه فهماً يسهم في تكوين الاطمئنان لديه، وفي جعل حوادث هذا العالم ذات معنى خاص. إنها توفر للشخص نوعاً من الثبات والوضوح في رؤية العالم وتفسير حوادثه (الرفاعى ، المصدر السابق).

وظيفة الانتماء والتوحد مع الآخرين: تبين طبيعة العلاقة بين الشخص وبيه عالمه ومحيطه الخارجي وهى تتفاوت في شدتها (قوة الشعور) وبعض منها يكون مصحوبا بعواطف الفرد كما أنها مستقرة نسبيا (مهرنز ،2003)

3.2.6 طرق قياس الاتجاهات

ويمكن بناء مقاييس الاتجاهات بعدة طرق أهمها ثورستون وليكرت وغوتمان، ومقاييس ملاحظة السلوك الفعلي والاستجابات الفسيولوجية ، والأساليب الاسقاطية (مهرنز ،2003) .

وهنالك طريقة بوجاردس والتي تعد نموذجا لقياس البعد الاجتماعي وتحتوى على وحدات أو عبارات تمثل بعض مواقف الحياة للتعبير عن مدى البعد الاجتماعي ، أما طريقة ليكرت، وهي الأكثر استعمالاً في البحوث النفسية والتربوية فتقوم على منح قيم كمية محددة لكل درجة من درجات الإجابة عن العبارة الواردة في المقياس، فإذا كانت الإجابات منظمة على أساس درجة من خمس درجات أعلاها «أوافق بشدة»، وأدناها «أخالف بشدة» وكانت القيم الكمية ممنوحة ما بين 5 علامات وعلامة بالتدرج، فإن إجابة شخص عن عبارة ما بقوله أوافق تكون 4 علامات، ويكون مجموعها تلك التي حصل عليها نتيجة إجابات عن كل عبارات المقياس . (ملحم ،2005).

وأما طريقة ثورستون تقوم على استخراج القيمة السلَّمية (أي القيمة ضمن السلَّم) للإجابة الخاصة بالعبارة انطلاقاً من قيمة الوسيط في إجابات المجموعة التي تم اعتمادها في بناء المقياس(المصدر السابق).

3.3 المبحث الثاني: اللاجئون الفلسطينيون.. خلفية تاريخية

يتناول هذا المبحث ثلاثة جوانب، وهى:

3.3.1 الأطماع الصهيونية في فلسطين
3.3.2 تهجير وتشريد الفلسطينيين وحدوث النكبة 1948
3.3.3 التوزيع السكاني للاجئين

3.3 المبحث الثاني : اللاجئون الفلسطينيون.. خلفية تاريخية

3.3.1. الأطماع الصهيونية في فلسطين:

ساد الحكم العربي الاسلامى في فلسطين مايزيد عن الف سنة، تشكلت خلالها هويتها، وتميزت بها إلى أن احتلها الصليبيون في عام 1099–1291 ثم أعقبهم المماليك، ثم خضعت فلسطين في العام 1516 للإمبراطورية العثمانية، واعتبرت جزءاً منها، وطبقت فيها النظام القانوني العثماني، واستمر حكمها نحو أربعة قرون، حتى بدء الاحتلال البريطاني للقدس بتاريخ 1917/12/9، الذي كان نتيجة تفكك هذه الإمبراطورية، في وقت كان يشتد التنافس الاستعماري في أوروبا بين فرنسا وبريطانيا، وتركزت أطماعهما على المشرق العربي لأهميته الإستراتيجية وموقعه الجغرافي وإمكانياته،ومن أجل تفتيت وتمزيق وحدة المنطقة العربية وطمس هويتها (فرسخ، 1985) وقد استطاعت القوات البريطانية الاستيلاء عليها في الحرب العالمية الأولى بمساعدة الجيوش العربية تحت إمرة الأمير حسين، شريف مكة، بعد أن أوهمته بمنحه إمارة عربية مقابل وقوفه بجانبها ضد الأتراك.

لقد سمح الأتراك منذ عام 1880 وحتى قبله لأعداد قليلة من اليهود بدخولها (تاكنبرج،2003)، ولكن كان لليهود محاولات عدة لممارسة الضغط على السلطان العثماني عبد الحميد الثاني لنيل ميثاق بمنحهم الحق في إقامة مستوطنات يهودية في فلسطين والسماح بهجرتهم، ولكنه رفض وأصدر بلاغاً يمنع بمقتضاه الحجاج اليهود من الإقامة في فلسطين لأكثر من ثلاثة شهور، وأمراً آخر يحرمهم من شراء أي أرض فيها، مع ذلك تواصلت جهود الصهيوني هيرتزل على مدار ستة أعوام، إلا أن السلطان لم يكن على استعداد للتنازل عن شبر من فلسطين (الحوت،1991).

ولكن ظهرت بوادر للأطماع الصهيونية في فلسطين بشكل واضح في القرنين التاسع عشر والعشرين، عبر مخطط استعماري بدعم قوى دولية تتقدمها بريطانيا، وتناقلت رواية أن فرنسا سبقتها في توطين اليهود في فلسطين وكانت" أول من تتبنى الفكرة " (قاسمية، 1973،ص12) حيث طرحت خطة لإقامة كومنولث يهودي في فلسطين مقابل القروض اليهودية للحكومة الفرنسية، ومساهمة اليهود في تمويل حملة نابليون بونابرت لاحتلال المشرق العربي، بما فيه فلسطين، ومن أجل إعادة مملكة القدس القديمة (قاسمية، المصدر السابق) ولكن هزيمته أرجأت ذلك، وكثير من الكتابات وصفت المشروع الصهيوني بصورة أكبر من ذلك وعلى أنه ثمرة تعاون ودعم غربي "إن قادة أوروبا هم الذين عرضوا على اليهود إقامة وطن لهم في فلسطين، قبل أن تطرح الحركة الصهيونية الفكرة بسنوات طويلة، وعلى الأخص من جانب فرنسا وبريطانيا في محاولة للتخلص

من المشكلة اليهودية في أوروبا وتحقيق مكاسب من الدولة اليهودية"(حمامي، 2004). وكان الغرب عامة، وبريطانيا على وجه الخصوص تسعى لتحقيق هذا الهدف، إضافة إلى سعيها للمحافظة على إمبراطوريتها، ومنع محمد علي باشا من توحيد مصر وبلاد الشام في دولة واحدة، فحسب تقرير بريطاني أعدته لجنة شكلها رئيس وزراء بريطانيا (هنري كمبل- بانزمان) عام 1907 دعا إلى جعل المنطقة العربية مجزأة وفصلها عن شطريها الإفريقي والآسيوي، من خلال إنشاء حاجز بشري قوي وغريب على الجسر البري الذي يربطهما، بحيث يشكل- في هذه المنطقة، وعلى مقربة من قناة السويس- قوة صديقة لبريطانيا وعدوة لسكانها (المركز الفلسطيني للإعلام، ب-ت). ويتضح في ذلك الوقت أن القوى الاستعمارية العظمى كانت تخطط لدعم المشروع الصهيوني سراً وعلانية وبخطى متدرجة، كان من ضمنها عقد اتفاقية سايكس- بيكو في عام 1916 حيث جرى تفاهم بين فرنسا وبريطانيا وبمصادقة روسيا على اقتسام الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا من العراق إلى الشام، كخطوة لتحديد مناطق النفوذ لهما في غرب آسيا بعد سقوط الإمبراطورية العثمانية المسيطرة عليها،وفي الحرب العالمية الأولى فعلا قسمت هذه البلاد بموجب هذه الاتفاقية،ثم توالت باقي الخطط لتحقيق هذا الغرض، كان منها: صدور وعد بلفور، ثم كتاب تشرشل الأبيض سنة 1922 قبيل الحرب العالمية الثانية، الذي جاء على إثر تزايد هجرة اليهود وسخط العرب، وقد كان يقضي بتحديد جدول للهجرة اليهودية وبإعطاء سكان فلسطين حق تقرير المصير.

ولقد جند الصهاينة أنفسهم للترويج لمشكلة اليهود ومعاناتهم في بعض بلاد أوروبا؛ لذا يقول الكاتب جرار عن الصهيونية إنها جاءت تمثل:" فكرة يهودية دينية وسياسية معاً.. هدفها تحقيق الطموح الديني اليهودي بالاستيلاء على فلسطين وجعلها مركزاً للدولة اليهودية (جرار،1995،ص11)، واعتمدت الصهيونية نهج الهجرات اليهودية للاستيطان في فلسطين، وقد كانت المحاولات الأولى من خلال الأثرياء اليهود أمثال الزعيم اليهودي البريطاني اللورد دي روتشيلد وموسى منتيغيوري وغيرها وقد رافقها موجات هجرة أخرى (دويك،1996). يقول الباحث أبو ستة :"عندما بدأت الهجرة الصهيونية الروسية الأولى وأنشئت المستعمرات (الكيبوتز) تمسكت الصهيونية بالثوابت الآتية: الأرض التي يحصلون عليها لاتعود ملكيتها للعرب بأي حال، وتبقى ملكاً للشعب اليهودي في كل مكان، ويمنع العمال العرب من العمل على هذه الأرض، ولا يتم التعامل الاقتصادي مع العرب" (أبو ستة، 2001،ص18).

ومن هنا صورت الحركة الصهيونية موجات المهاجرين اليهود لفلسطين كأنها العودة إلى أرض الميعاد (إسرائيل) ونجحوا من خلال تحريف الكتاب المقدس والروايات التوراتية كي تتوافق مع سياقاتهم التاريخية ومصالحهم الاستعمارية وإقامة دولتهم فيها، حيث عند تأسيس الصهيونية تباينت المواقف تجاهها :" فهي كبرنامج سياسي في 1897 لم تحظ بتأييد إلا من نسبة صغيرة من اليهود،

وكانت محتقرة من جميع أطراف اليهود المتدينين إجمالا، وأغلبية يهود العالم لم تشارك الكتاب المقدس حماسته بشأن "إرتس يسرائيل" ("أرض إسرائيل") إلى درجة الرغبة في العيش هنالك" (بريور،2003، ص 53–54) ووفق ما ذكرته الكثير من الكتابات أنه عرض لليهود أن تكون دولتهم في الأرجنتين أو أوغندا أو أي دول أخرى، وكان لديهم قبول في بادئ الأمر.

وانتقلت مع نهاية القرن التاسع عشر فكرة الصهيونية بزعامة "تيودور هرتزل" من مرحلة التنظير إلي حيّز التنفيذ مع تشكيله المنظمة الصهيونية العالمية بهدف إنشاء دولة يهودية (بريور،2003)، وفى المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بال عام 1897 سعى هرتزل للحصول على تعهد إحدى الدول الكبرى بإقامة وطن قومي يهودي (حلبي،2004) ولاختيار فلسطين وترحيل أهلها وتوطينهم بدلاً منهم (الزرو، 2000). وكانت فلسطين قد شهدت في الفترة مابين 1882–1914 موجتين للهجرة اليهودية، الأولى كانت بين عام 1882–1903ضمت أفراداً وجماعات صغيرة من أوروبا الشرقية حضروا بدعوة من أتباع "حب صهيون" وحركة "بيلو"، وأما الثانية بين عام 1904–1914 فضمت أيضاً يهود أوروبا الشرقية، الذين عملوا في المستعمرات اليهودية التي تمت إقامتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهم اعتبروا واضعي أسس الحركة العمالية الصهيونية والمستعمرات الجماعية الأولى (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1983).
لقد ركز الصهاينة في مخططاتهم للاستيلاء على الأرض ثم توالت هجراتهم لفلسطين وشهدت زيادة ملحوظة قليلاً، ومع حلول عام 1918 بلغ عددهم في فلسطين نحو 56 ألف نسمة من مجموع السكان البالغ 680 ألف نسمة (تاكنبرج، 2003)، وقد أنشؤوا 47 مستعمرة، وأصبحت مساحة ما يملكون من الأراضي تصل حوالي 24 ألف دونم (كناعنة، 2000) وحسب رواية أخرى أن بريطانيا دخلت فلسطين واليهود لا يتجاوزون فيها 50 ألف نسمة وغادرتها في عام 1948، وقد وصل عددهم نحو 700 ألف نسمة (العقاد، 1998).
وكانت بريطانيا، قبل انتدابها على فلسطين، قد منحت لليهود في2 تشرين الثاني/نوفمبر1917 وعداً من خلال اللورد آرثر جيمس بلفور وزير خارجيتها، وقد سمي باسمه، يؤيد فيه إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين" وبذلك استطاعت الصهيونية تأمين أولى الضمانات الدولية لمشروعها (نافع،1991) الذي تم إقراره من الحكومة وقدم إلى اللورد روتشيلد، وينص على:

"إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى" (الحوت،1991، ص457).

لقد لقي وعد بلفور موافقة كل من فرنسا وإيطاليا فيما صادق الرئيس الأمريكي ولسون رسمياً عليه، تلاه موافقة الكونجرس كما ورد: "إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد إقامة وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وفقاً للشروط التي يتضمنها وعد الحكومة البريطانية، المعروف بوعد "بلفور" (حمامي، 2004) وبدأت بريطانيا بتطبيقه ولم تبد أي اهتمام بالعرب خاصة الفلسطينيين أصحاب الأرض، بل كانت تتبع أسلوب المراوغة تجاههم.

وكان الاستخدام البريطاني للصهيونية ظاهراً يعمل بصورة تدريجية على تغيير المعادلة والخريطة الديمغرافية، وخاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي في فلسطين من جهة، والمحافظة على مصالحها الامبريالية والتجارية، وضمان قوتها كإمبراطورية في المشرق العربي من جهة أخرى (الحسن، 1990)، ومع ذلك قابل العرب " وعد بلفور " بحالة السخط الشديد والغضب، مما دعا بريطانيا أن تبعث رسالة إلى الشريف حسين، تؤكد فيها أنها لن تسمح بالاستيطان في "فلسطين" إلا بقدر ما يتفق مع مصلحة السكان العرب، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، ولكنها كانت على أرض الواقع تأمر الإدارة العسكرية الحاكمة في "فلسطين" بإطاعة أوامر اللجنة اليهودية التي وصلت هناك برئاسة "حاييم وايزمان" خليفة "هرتزل" (حلبي، 2004).

وكانت بريطانيا تمارس دوراً مراوغاً مع العرب من جهة ومن جهة أخرى ماضية في دعمها للمشروع الاستعماري الصهيوني في فرض وقائع جديدة على الأرض، وقد توج بالإعلان عن الانتداب البريطاني على فلسطين في31 أيار/مايو1920م في مؤتمر سان ريمو، وقامت بتعيين البريطاني الصهيوني هربرت صموئيل مندوباً سامياً في القدس الذي كان يشغل وزيراً للداخلية، فيما أعلنت عصبة الأمم رسمياً في عام 1922 هذا الانتداب الذي كان يفترض منه مساعدة شعبها للحصول على الاستقلال، ولكن كرس الانتداب مع الحركة الصهيونية والسلطات الأمريكية ضمان بناء البيت القومي اليهودي في فلسطين (اليشوف) وفق ماجاء في وعد بلفور، على اعتبار أن الفلسطينيين أقلية غير يهودية لها حقوق دينية ومدنية فقط (بديل،2002).

يذكر الكاتب بابادجي أن هجرة اليهود بين سنتي 1920 وحتى1929 توالت بمجيء 100 ألف يهودي زادت نسبتهم بأقل من 10% من مجموع السكان في فلسطين إلى 17%. أما من الناحية العقارية ففي عام 1920 امتلك اليهود ما يساوي 5% من كامل المساحة (بابادجى،جاندرو،لابراديل 1997) وتشير كثير من الوثائق أنه حتى عام 1948 مجموع ما إمتلكه اليهود نحو 6% فقط من مساحة فلسطين .

وفى فلسطين بدأ سكانها يستشعرون خطر هجرة الصهاينة على أرضهم ما أدى إلى حدوث مصادمات ومظاهرات احتجاجية في أعوام عدة من أهمها : ثورات النبي موسى في (4-10 نيسان

/أبريل 1920) ويافا في (1-5 أيار/ مايو 1921)، والبراق في (15آب/أغسطس 1929)، ولكن حكومة الانتداب قامت بقمعها وسنت قوانين الطوارئ وفرضت العقاب الجماعي وهدمت البيوت وطردت القيادات الوطنية ودفعت عدداً كبيراً من الفلسطينيين إلى الهجرة (بديل،2002).

وكان أكثر الهبات تعبيراً وأشدها سخطاً التي حدثت في عام 1933، أما ذروتها فكانت في ثورة 1936 التي كانت أكبر وأكثر زخماً ووطنية ، واستمرت ستة شهور وعم فيها الإضراب العام، كما تم خلالها تشكيل قيادة عامة لشعب فلسطين عرفت باسم اللجنة العليا، وقد أصبحت لاحقاً تعمل باسم الهيئة العربية العليا وكان المفتي الحاج أمين الحسيني رئيساً لها، الذي بدوره طلب من حكومة بريطانيا وقف الهجرة اليهودية لفلسطين، ولكن مافعله البريطانيون مواجهة هذه الثورة الأكبر والأكثر زخماً ووطنية، وممارسة القمع ضد الشعب الفلسطيني، وتبع ذلك تشكيل لجنة ملكية يرأسها اللورد "بيل" للتحقيق في القضية ومعرفة مطالب العرب، وقد اعتبرت أول هيئة تقترح تقسيم فلسطين لدولتين مع الحفاظ على منطقة تحت الانتداب البريطاني (العقاد، 1998).

لقد اعتمد المشروع الصهيوني على حل الاقتلاع والترحيل لما سموه وقتها بمشكلة العرب التي تعنى: " نقل السكان الفلسطينيين بشكل منظم إلى أراض عربية مجاورة وقبل سنة 1948" (مصالحة،2003، ص88) وأكملت بريطانيا نسق مشروعهم حين أبلغت هيئة الأمم نيتها الانسحاب من فلسطين، وفي28/إبريل1947، شكلت الأمم المتحدة لجنة تحقيق خاصة بفلسطين أطلق عليها (أونسكوب) وهى "اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين" التي رفعت بدورها تقريراً للجمعية العامة أوصت خلاله بمشروعين الأول مقدم من أغلبية أعضائها لتقسيم فلسطين، والثاني من الأقلية بتوصية إقامة دولة اتحادية، وقد رفض العرب قرارها خلال اجتماع مجلس الجامعة العربية في عالية بلبنان في7 تشرين الأول 1947 وأوصوا بتقديم المساعدات لدعم ومناصرة عرب فلسطين، كما انبثقت لجنة عسكرية لحشد الجيوش العربية لهذا الغرض (العارف، 1956).

لقد بلغ المشروع الصهيوني مرحلة دولية بقرار التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 29 تشرين الثاني1947 وجاء فيه أنه بناء على أغلبية أعضاء لجنة (أونسكوب) تم تبني القرار ويحمل رقم 181 بتقسيم فلسطين، وإقامة دولتين فيها، إحداهما عربية والأخرى يهودية، وقد تبنت الجمعية العامة في جلستها العامة رقم 128 ذلك القرار بـ 32 صوتاً لصالحه مقابل 13 ضده وامتناع 10 أصوات كالآتي:

مع القرار: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بيلوروسيا (روسيا البيضاء)، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، جمهورية الدومينيكان، إيكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هاييتي، أيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،

السويد، أوكرانيا، جنوب أفريقيا،الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأميركية، أوروغواي، فنزويلا.
وضد القرار: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، المملكة العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.
وأما امتناع: الأرجنتين، الشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، المملكة المتحدة، يوغسلافيا (الأونروا، قرارات الأمم المتحدة).
ووفق قرار التقسيم كانت حصة الدولة اليهودية المقترحة ما مساحته 56% من أرض فلسطين التاريخية، رغم أن اليهود كانوا أقل من ثلث السكان ولا يملكون سوى7% منها (إبراهيم، 2003)، ولكن "بفعل الهجرات اليهودية الجماعية الكبيرة المتعاقبة بين أعوام 1922–1948 تضاعفت نسبة اليهود في فلسطين بأكثر من ست مرات وبمعدل نمو 70% بسببها" (بديل، 2002، ص23)، لقد كان رد الجامعة العربية على ذلك أن نددت في اجتماعها بالقاهرة في 12/17/ 1947بالقرار" لكنهم من الناحية العملية فشلوا في منع صدروه، وميدانياً لم يتمكنوا من قطع الطريق على تشكل ظاهرة اللاجئين" (فياض، 1999،ص282).

3.3.2. تهجير وتشريد الفلسطينيين وحدوث النكبة 1948:

رفض العرب قرار التقسيم رقم 181، الذي تسبب في حدوث قتال بينهم وبين الصهاينة المدعومين من قوات الانتداب البريطانية، فيما عملت المقاومة الفلسطينية على قوى عدة هي: الجهاد المقدس، جيش الإنقاذ، واللجان القومية الفلسطينية، لمواجهة هذا القرار حيث وصف الحال :" شعب أعزل لا سلاح لديه، تلطمه هيئة من أكبر الهيئات الدولية بأظلم وأقسى قرار عرفه التاريخ ويقضي عليه بالتجزئة والحرمان وضياع الأمل بالحرية التي ينشدها " (العارف، 1956،ص31).
ويرى المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابيه أن القرار رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة، والقاضي بتقسيم فلسطين، فيه جريمة حقيقية ارتكبت بحق الفلسطينيين الذين تعرضوا لحملة تطهير صهيونية استهدفت القضاء على مليون نسمة منهم على الأقل، حيث كان القادة الصهاينة على تمام الاقتناع بأن الدولة التي يسعون لإقامتها لن تكتب لها الحياة إلا إذا كان 80% من سكانها من اليهود (بابيه، 2008). وتظهر كل المؤشرات أن الصهاينة نجحوا في تثبيت وقائع على أرض فلسطين، كان أهمها: الاستيلاء على الأرض رويدا رويدا، وجلب المزيد من اليهود عبر هجرات مخطط لها وبدعم بريطاني لا محدود سوقت لها دولياً، وقد اعترف سفير الولايات المتحدة الأسبق لدى فرنسا جون جونتردين مؤخراً أن قرار تقسيم فلسطين بالأغلبية كان نتيجة شراء أصوات الأعضاء، وأن

الحديث عن الحق الديني لليهود في أرض فلسطين لا يزيد عن كونه قناعاً يخفي نوايا استعمارية(فراس،2007).

ولقد ركزت الصهيونية على وسيلتين، الأولى: هجرة اليهود، والثانية: طرد سكان فلسطين، وقد أجمع على ذلك جميع قيادات الصهاينة والمؤسسين لدولة إسرائيل، فيدلل الكاتب كناعنة بقوله:

" إن أغلبية اللاجئين الفلسطينيين طردوا من مدنهم وقراهم باستخدام القوة والعنف والمذابح المتكررة، وإن الأوامر بالطرد صدرت عن القيادات السياسية في الحركة الصهيونية وإن الطرد بدأ في تشرين ثاني 1947، أي بعد صدور قرار خطة التقسيم بقليل، واستمر طيلة خمس سنوات تقريباً حتى عام 1952عندما كان سكان العديد من المناطق والقرى الذين تمكنوا من الثبات في أماكن سكناهم داخل إسرائيل مازالوا يطردون منها، حيث كانوا يحملون في شاحنات ويلقى بهم عبر الحدود اللبنانية والأردنية، واستمر طرد وإبعاد الأفراد والمجموعات الصغيرة إلى ما بعد ذلك التاريخ بكثير" (كناعنة، 2000،ص50).

بينما يرى الكاتب فياض أن التهجير الفعلي للسكان العرب الفلسطينيين سبق إعلان قيام دولة إسرائيل بربع قرن حينما استولى اليهود على ممتلكات في نحو 22 قرية فلسطينية في سهل مرج ابن عامر ما تسبب في تهجير آلاف الفلاحين الفلسطينيين وتدمير قراهم (فياض،2003) بينما يرى أستاذ التاريخ الخالدى:

" إن الـ 7.4% من مساحة فلسطين أو الـ 2 مليون دونم التي وقعت في أيدي اليهود حتى سنة 1948م، لم يحصل عليها اليهود عن طريق شرائها من فلسطينيين، كما يتصور حتى الكثير من مثقفينا، بل وصل معظمها إلى اليهود عن طريق الولاة الأتراك الماسونيين والمنح والهدايا من الحكومة البريطانية، والشراء من عائلات سورية ولبنانية، وأنَّ 300.000 دونم فقط اشتريت من فلسطينيين خلال ثلاثين عاماً من السياسات الاقتصادية الظالمة والضغوط والمحاولات والإغراءات، أي أنَّ 8/1 (ثُمن) الأراضي التي حازها اليهود حتى سنة 1948م، كان مصدرها فلسطينيون،... من بينها عائلة لبنانية واحدة باعت 400.000 دونم في لحظة واحدة، وهو أكبر مما باعه فلسطينيون خلال ثلاثين عاماً"(الخالدي، 2006).

ولكن الدعوة لتهجير العرب الفلسطينيين بشكل رسمي كانت بعد مشروع لجنة "بيل" في عام 1937 عندما تشكلت لجنة فنية بريطانية لدراسة مشروع اللجنة للتقسيم، وأوصت بتبادل السكان بين الدولتين العربية واليهودية، وهذه تعد التوصية أول دعوة رسمية لتهجير الفلسطينيين، وتلاها تهجير جزئي وآخر شامل بتشجيع القوتين البريطانية والأمريكية، حيث نفذت العصابات الصهيونية المسلحة المخطط ميدانياً بالعنف والإرهاب (فياض، 2003)، وبدأت هجرة أخذت شكلاً جماعياً لأهالي فلسطين في الفترة من كانون الأول /ديسمبر1947 إلى آذار/مارس 1948 وتبعها موجات

لهجرة جماعية أخرى يقول تاكنبرج، نقلاً عن المؤرخ اليهودي بني موريس: إن أولى الاعتداءات اليهودية ظهرت في تهجير عرب حيفا، فكانت أول عملية خروج أربع أسر عربية من حي خليه في الرابع من ديسمبر /كانون الأول1947ولم يكن خروجهم طوعاً، بل باستخدام القوة والضرب وازداد تهجيرهم حيث تلي حيفا، يافا وأهالي القدس:

" أدى الضغط اليهودي على القرى العربية في السهل الساحلي، واستيلاء الهاغاناه على أجزاء من القدس العربية والممر المؤدي للقدس وطبرية وحيفا ووادي الحولة في منطقة الجليل ويافا وقراها وبيسان وصفد، إلى إجبار 200 ألف إلى 300 ألف، من العرب الفلسطينيين سكان المدن والأرياف، على الفرار طلبا للأمان في الدول العربية المجاورة (لبنان، سوريا، مصر، شرق الأردن) والى مركز تجمع السكان العرب في غزة ونابلس ورام الله والخليل" (تاكنبرغ، 2003،ص19).

ومنذ بروز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ودولة إسرائيل لا تعترف بأي مسؤولية أخلاقية أو قانونية أو سياسية عن نشوئها، كما أن الكتابات الإسرائيلية تتناقل ذلك وتروج أن الفلسطينيين فروا بمحض إرادتهم ووفق تعليمات الجيوش العربية، التي أوهمتهم بالعودة فور انتهاء الحرب، وكتابات أخرى توصف ماحدث أنه عبارة عن تبادل سكاني ليس إلا مابين يهود هاجروا من الدول العربية إليها وفلسطينيين هاجروا إلى دول عربية منها (حماد،2003)، فيما يفند الكاتب كتن ذلك قائلاً: "الدول العربية لم تخطط لهجوم عدواني أو إزالة اليهود من فلسطين، بل كانت أهداف حرب 48 حماية عرب فلسطين من الإرهاب الصهيوني والمذابح، مثلما حدث في بلدة "دير ياسين" (كتن،1999،ص62). ويظهر في الجدول (1.3) الفترة التي بدأت بها عملية طرد وتهجير الفلسطينيين خلال الانتداب البريطاني وحرب48:

جدول 1.3: بدء طرد وتهجير الفلسطينيين من القري (أبو ستة، 2003).

التاريخ	عدد القرى التي هجر منها الفلسطينيون	عدد اللاجئين
أثناء الانتداب وتحت حماية القوات البريطانيّة وقبل إعلان إسرائيل.	213	413,794 (52 %)
خلال حرب 1948.	264	339,272 (42 %)
بعد توقيع اتفاقيات الهدنة (بما في ذلك تواريخ غير معروفة).	54	52,001 (6 %)
المجموع	531	805,067 (100 %)

وثمة إجماع من خلال العديد من الكتابات وروايات التاريخ الشفوي، أن العرب الفلسطينيين لم يفروا من أرضهم وممتلكاتهم، بل أجبروا من قبل العصابات الصهيونية وتعرضوا للطرد وشتى أساليب القمع والخوف والقتل، كما تدلل حادثة دير ياسين، التي أشاعت حالة من الذعر في نفوس السكان وأدت إلى تلاحق موجات اللاجئين، لقد ارتكبت العصابات الصهيونية (الأرغون وشتيرن والهاغاناة) ضد الفلسطينيين مجازر ومذابح منها : قريتي بلد الشيخ وحواسه وتقعان جنوب شرق حيفا، قرية ناصر الدين قرب طبريا، بيت دار راس قرية كبيرة شرقي غزة، دير ياسين قرب القدس، الدوايمة جنوب شرق الخليل وعيلبون وصفد، ومذبحتين في اللد عام 1948 وفي عام 1953 نفذت أخرى في قبية شرقي القدس، وتلاها كفر قاسم.

لقد اقترف اليهود أكثر من 35 مذبحة وأكثر من 100 حادثة قتل جماعي وفظائع في معظم القرى (أبو ستة، 2006) " وبلغ عدد القرى والمدن العربية التي هجرها سكانها بشكل كامل أو جزئي حوالي 350 قرية ومدينة، من بين 450 كانت قائمة في المناطق التي احتلتها إسرائيل في فلسطين قبل حرب 1948" (عطايا،1996،ص36)، يقول الكاتب باباجى: "في الواقع بدأت المواجهات بين اليهود والعرب عام 1947، من الجانب العربي جرى تأليف لجان لحماية المدن والقرى، ومن الجانب اليهودي استنفرت الهاغاناة القسم الأول (الجنود الاحتياطيين) في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي نيسان/إبريل 1948 شرع في تنفيذ الخطة (دالت) وهي الاسم الرمزي "العبري" لاستراتيجيا غزو فلسطين" (بابادجى،جاندرو،لابراديل1997، ص25)، وعنها يقول الكاتب نور مصالحة:

> " هي وثيقة صريحة للهاغاناة، في مطلع آذار –مارس 1948 خطة بارعة من أوجه عدة لطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين، وقد شكلت الخطة سنداً وأساساً أيديولوجيين–استراتيجيين كي يتولى القادة اليهود عملية الطرد وكي تدمر المواقع العربية، وعملاً بالخطة أخلت الهاغاناة مناطق شتى (بمافيها ممر القدس والسهل الساحلي ومحيط مشمار هعيمك من سكان قراها العربية كلياً " (مصالحة، 2003،ص94).

مكنت بريطانيا الوكالة اليهودية، من خلال تعديل مواد قانون انتقال الأراضي أو سن قوانين جديدة، من تكثيف استيطانها :" طبقاً للتوجهات الصهيونية التي وقف وراءها حاييم وايزمان والمنظمة الصهيونية " (البديرى، 1998، ص41)، وحسب تقديرات جامعة الدول العربية، كان العرب يملكون 92,25 % من مساحة فلسطين بينما لا يملك اليهود إلا 7,23 %(العقاد، 1998) بعد حدوث وضمان وقائع جديدة على أرض فلسطين لصالح الصهاينة انتهى عهد الانتداب البريطاني في فلسطين ليل 14–15 أيار/مايو 1948، فيما تحركت وحدات من جيوش سوريا والأردن والعراق ومصر ولبنان نحو حدود فلسطين، واندلعت أولى الحروب بين الصهيونية والدول العربية وكانت موازين القوى من الناحية العددية وقوة السلاح لصالحها؛ حيث يشار إلى أن:

" أعداد المقاتلين الذين اشتركوا في القتال من جيوش الدول تكذب أي إدعاء بأنهم شنوا هجوماً عدوانياً لإبادة اليهود عام 1948، بدليل أن مجموع ما أرسلته مصر والعراق وسوريا ولبنان 20 ألف جندي تشكل وحدات رمزية. بينما حشد اليهود 40 ألف مقاتل جيد التسليح: من الهاغاناة والبالماخ وهاشمير وقوات ميدانية مدربة تعدادها 16 ألف مقاتل، وقوات عالية التدريب من البالماخ من 6 آلاف مقاتل، بالإضافة إلى قوات من العصابات الإرهابية كالأرغون وشتيرن ونيلى البالغة 5 آلاف مقاتل موزعين على عشرة ألوية، في كل لواء ثلاث كتائب على رأسها مؤهلون" (كتن، 1999،ص63).

وقد سميت آثار حرب عام 1948 بالنسبة للفلسطينيين والعرب "النكبة" وأما المنتصر فيها (الصهاينة) كانت بالنسبة لها "حرب الاستقلال والتحرير" وإقامة دولة إسرائيل ، وقد وصف الباحث أبو ستة النكبة "بالهولوكوست الفلسطيني" الذي ليس لها نظير:" إذ لم يحدث في التاريخ الحديث سابقة لأقلية أجنبية تغزو الغالبية الوطنية وتطردها من ديارها ،وتزيل آثارها الطبيعية والثقافية، بدعم مادي وسياسي وعسكري من الخارج،وتدعي أن هذا نصر للحضارة وتحقيق لإرادة إلهية، مثلما حدث في فلسطين" (أبو ستة،2001،ص11)، وقد أضافت إسرائيل نتيجة الحرب إلى الأراضي التي منحها إياها قرار التقسيم مساحات أخرى تعادل الثلث، خصوصاً عندما أفرغتها من سكانها، واحتلوا بذلك القسم الأكبر من فلسطين باستثناء قطاع غزة الذي خضع للإدارة المصرية والضفة الغربية التي خضعت لحكم الإدارة الأردنية، وبذلك أصبحت فلسطين بعد انتهاء معارك 1948-1949 وعقد اتفاقيات الهدنة بين عدد من الدول العربية وإسرائيل:

" مقسمة إلى ثلاثة أجزاء: الجزء الأول منها، والذي تبلغ مساحته 20,770 كيلومتر مربع- أي ما يعادل 77,4% من مساحة فلسطين -أقيمت عليه دولة العدو الصهيوني (إسرائيل)، والجزء الثاني، والبالغة مساحته 5878 كيلومتر مربع-أي ما يعادل 20,3% من مساحة فلسطين والذي يطلق عليه (الضفة الغربية) ألحق بإمارة شرق الأردن وشكل معها المملكة الأردنية الهاشمية، والجزء الثالث، والبالغة مساحته 363 كيلومتر- أي ما يعادل 2,3% من مساحة فلسطين والذي يطلق عليه(قطاع غزة) وضع تحت الإدارة المصرية" (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1983،ص180).

3.3.3. التوزيع السكاني للاجئين:

أطلق على الفلسطينيين الذين لجؤوا إلى دول الجوار، بعد حدوث نكبة 1948 "اللاجئون الفلسطينيون" وبات يردد بصورة جلية وتم تعريفهم بأنهم: معظم أبناء الشعب الفلسطيني الذين كانوا يعيشون في فلسطين التاريخية في عهد الانتداب البريطاني عليها ثم قامت العصابات الصهيونية بطردهم وتشريدهم والاستيلاء على مانسبته 78% من مساحتها في حرب 1948 وإقامة كيانها أو

ماعرف بدولة إسرائيل.(إبراهيم، 2003)، في حين تخيل الفلسطينيون العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم فور انتهاء الحرب وتوقف القتال،إلا أنهم أجبروا على البقاء في أماكن لجوئهم التي شملت الضفة الغربية وقطاع غزة وشرق الأردن وسوريا ولبنان، في حين اتجهت أعداد قليلة إلى العراق ومصر. لقد قدرت مصادر أن الذين هجروا واقتلعوا من أراضيهم وممتلكاتهم بين عامي 1947و1949 يشكلون أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني، وإذا ما أضيف إلى هؤلاء من أطلق عليهم "النازحون" نتيجة حرب عام1967 وهم نحو400 ألف نسمة، وكذلك "اللاجئون المهجرون" داخل فلسطين 48، يصبح نحو ثلاثة أرباع الشعب هم لاجئون (بديل، 2002) وحسب أحدث تقدير فقد بلغ تعداد الشعب الفلسطيني10.1 ملايين من بينهم 7 ملايين لاجئ، أي ما يعادل 70%،(بديل، 2007).

وكانت أولى خطوات الأمم المتحدة، التي تلت النكبة، تعيين الكونت فولك برنادوت وسيطاً لها، الذي اقترح بدوره على الحكومة الإسرائيلية إعادة عدد محدود من اللاجئين، كما أكد في تقاريره المقدمة لمجلس الأمن بحقهم في العودة لديارهم ولكن كان مصيره الاغتيال على يد إرهابيين يهود في 17أيلول/سبتمبر1948(تاكنبرغ، 2003). ويظهر في الجدول (2.3) تقديرات أعداد اللاجئين في عام 1948.

جدول 2.3 : يبين جهة التقدير وتعداد اللاجئين عام 1948م (شبكة فلسطين للحوار،2007).

م	تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948م حسب الجهات/المصادر الرسمية	
1	الأمم المتحدة	750.000
2	لجنة التوفيق	766.000
3	الخارجية البريطانية	670.000
4	وكالة الغوث الدولية (الأونروا)	914.221
5	تقدير إسرائيلي. موشيه أفرات	604.000
6	الملفات الإسرائيلية	520.000
7	التقديرات العربية	940.000

ونظراً لازدياد حجم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تعاقدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واتحاد جمعيات الصليب الأحمر ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين للاضطلاع بأعمال الإغاثة من كانون الأول/ديسمبر1948 إلى نهاية آب/أغسطس1949(تاكنبرغ،2003)، ثم تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 بتاريخ 8 كانون الأول من عام 1949. وباشرت (الأونروا) أعمالها في أيار/مايو 1950، وتولت مهام

الإغاثة، وقد وافقت الدول العربية على إنشاء هذه الوكالة معبرة عن تمسكها بمبدأ أن وجودها لا يسقط حق العودة طالما لا يوجد اتفاق سياسي (العقاد، 1998).

تسلمت وكالة الغوث الدولية التي تم تشكيلها في أيار/مايو 1951، (الأونروا) قائمة بأسماء 950 ألف شخص من المنظمات الدولية الأخرى التي تولت شؤون اللاجئين قبلها، وبعد تدقيقها قلصت عددهم ليصبح 860,000 لاجئ (تاكنبرغ،2003). ولقد تباينت أعداد اللاجئين بين العديد من المصادر ووصفت أعدادهم أنها تقريبية وتقديرية :" وثمة ثلاثة أسباب تعترض تحديد الأعداد بدقة، أولها: لم يجر إحصاء سكاني منذ عام 1930، ثانيهما: حدثت منذ بداية القرن هجرة واسعة من المناطق الريفية إلى المدن بحثاً عن العمل، ثالثهما: كانت فترة الثلاثينيات والأربعينيات فترة نمو سكاني ملحوظ في المنطقة كلها" (تاكنبرغ، 2003،ص25)، لقد قدر مجموع الشعب الفلسطيني في عام 1949 نحو مليون ونصف مليون فلسطيني، منهم أكثر من 50% أصبحوا لاجئين في المناطق الفلسطينية الناجية من الاحتلال في الضفة والقطاع، وفى الدول العربية المجاورة؛ في سوريا ولبنان والأردن ومصر، ونسبة قليلة في العراق.(السهلي، 2000).). ويظهر في الجدول (3.3) عدد اللاجئين المسجلين في 30 حزيران من كل عام لغاية العام 2005:

جدول3.3 : عدد اللاجئين المسجلين (*) في 30 حزيران من كل عام لغاية العام 2005(الأونروا،2005).

الإقليم /السنة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية(**)	قطاع غزة	إجمالي
1950	506200	127600	82194	-----	198227	914221(***)
1955	502135	100820	88330	-----	214701	905986
1960	613743	136561	115043	------	255542	1120889
1965	688089	159810	135971	------	296953	1280823
1970	506038	175958	158717	272692	311814	1425219
1975	625857	196855	184042	292922	333031	1632707
1980	716372	226554	209362	324035	367995	1844318
1985	799724	263599	244626	357704	427892	2093545
1990	929097	302049	280731	414298	496339	2422514
1995	1287819	346164	337308	517412	683560	3172641
2000	1570192	376472	383199	583009	824622	3737494
2005	1795326	401071	426919	690988	969588	4283892

* ترتكز الأرقام على سجلات (الأونروا)التي تحدث بانتظام غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري ولا تمثل هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني.

** حتى عام 1967 كانت الضفة الغربية تابعة إدارياً لمكتب الأردن الإقليمي.

*** باستثناء45800 شخص يتلقون معونة إغاثة في إسرائيل وتحملت ا(لأونروا) مسؤوليتهم حتى حزيران 1952.

وتتولى (الأونروا) مسؤولية نحو 4.5041.69 لاجئاً يعيشون في 58 مخيماً في كل من الأردن ولبنان والجمهورية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة، وأما المسجلون الذين يعيشون في المخيمات 1.337.38.8 لاجئين (الأونروا،2007) وهذا العدد "حسب تعريف وكالة الغوث للاجئين " لا يشمل الفلسطينيين الذين تم تشريدهم بعد عام 1949حتى عشية حرب حزيران 1967 ولا أيضاً الفلسطينيين الذين رحلوا أو تم ترحيلهم عام 1967 على خلفية الحرب، والذين لم يكونوا لاجئين أصلاً، (رئيس الإحصاء الفلسطيني ،شباط2008،اتصال شخصي). والجدول (4.3) يبين تطور أعداد اللاجئين والمهجرين في الداخل منذ عام 1950 وخلال العقود الماضية:

جدول4.3: يوضح عدد اللاجئين والمهجرين في الداخل من عام 1950 لغاية عام 2007 (بديل، 2007).

السنة	لاجئو 1948 المسجلون لدى (الأونروا)	لاجئو 48 غير المسجلين لدى (الأونروا) (رقم تقديري)	لاجئو 1967	المهجرون الفلسطينيون في الداخل عام 1948 (رقم تقديري)	المهجرون الفلسطينيون في الداخل عام 1967 (رقم تقديري)
1950	*914,221	304,740	–	47,610	–
1955	905,986	301,995	–	56,546	–
1960	1,120,889	373,630	–	67,159	–
1965	1,280,823	426,941	–	79,763	–
1970	1,425,219	475,073	266,092	94,734	15,235
1975	1,632,707	544,236	316,034	112,514	22,501
1980	1,844,318	614,773	375,349	133,631	30,158
1985	2,093,545	697,848	445,797	158,712	38,278
1990	2,422,514	840,838	529,467	188,500	46,949
1995	3,172,641	1,057,547	628,841	223,879	56,275
2000	3,737,494	1,245,831	746,866	265,898	66,377
2001	3,874,738	1,291,579	773,006	275,205	68,504
2002	3,973,360	1,324,453	800,062	284,837	70,668
2003	4,082,300	1,360,767	828,064	294,806	72,872
2004	4,186,711	1,395,570	857,046	305,124	101,700
2005	4,283,892	1,427,964	887,043	315,804	107,918
2006	4,396,209	1,465,403	918,089	326,857	115,349
2007	4,510,510	1,503,503	950,222	338,297	–

* باستثناء 45,800 شخص يستلمون إعانة في إسرائيل والذين كانوا تحت مسؤولية (الأونروا) حتى عام 1952.

ملاحظة : لا يوجد مصدر مسؤول واحد لإجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين .والأرقام الواردة أعلاه هي تقديرية حسب أفضل المصادر المتوفرة وإحصائيات نمو الأفراد (تعداد السكان)، لذلك الأرقام هي مؤشرات وليست نهائية، وهذا الجدول لايشمل نحو 400 ألف فلسطيني وضعهم القانوني غير واضح.

وتعد (الأونروا) أكبر الهيئات العاملة على توفير الخدمات الرئيسية للاجئين الفلسطينيين، وتغطي خدماتها مناطق عملياتها الخمس، وهي: الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، وفى داخل

فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع العلم أن سجلات (الأونروا) لا تشمل جميع من لجؤوا عام 1948؛ فهنالك عدد منهم لم يسجل نفسه وآخرون لايتمتعون بخدماتها؛ إما لأنهم غير مسجلين أو أنهم يقيمون خارج نطاق عملياتها، (الأونروا،2007).

وحسب إحصائية جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني فإن اللاجئين في الأراضي الفلسطينية شكلوا ما نسبته 44.6% من مجمل سكانها ، منهم 19.4% في الضفة الغربية و25.2% في قطاع غـزة، وشكلت نسبة اللاجئين 30.9% من مجمل سكان الضفة الغربية و67.7% من مجمل سكان قطـاع غزة، وحسب الإسقاطات السكانية في الأراضي الفلسطينية في منتصف العام 2006، يقـدر عـدد اللاجئين في الأراضي الفلسطينية حوالي 1.7 مليون لاجئ،(شبانة، 2007).

وتتولى (الأونروا) تشغيل ورعاية نحو 900 منشأة ومؤسسة يعمل فيها ما يزيد عن 28.977 ألف موظف فلسطيني، بالإضافة إلى ما يقارب177 موظفاً دولياً، وتتعاون (الأونروا) تعاوناً وثيقاً مـع السلطات الحكومية في تلك المناطق (الأونروا، 2007) وتقدم (الأونروا) خدمات التعليم والـصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية؛ حيث تتمركز داخل المخيمات أو بالقرب منهـا، وتقـوم بإنفـاق مانسبته 54% من ميزانيتها على برنامج التعليم و18.9% على برنامج الصحة و13% على برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، كما أنها قامت بجمع مساعدات طارئة للفلسطينيين في الضفة وغزة لتوفير الغذاء والمساعدات النقدية والعينية في هاتين المنطقتين، ويأتي معظم تمويلها من تبرعـات طوعية من الدول المانحة وأكبرها الولايات المتحدة الأمريكية والمفوضـية الأوروبيـة والمملكـة المتحدة والسويد، ودول أخرى مثل: دول الخليج العربي والدول الإسـكندنافية وكنـدا، وتبرعـات أخرى من منظمات غير حكومية (الأونروا ،2007).

ومع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية دخلت (الأونروا) عهداً جديداً مع الشعب الفلسطيني؛ حيـث أطلقت في تشرين أول / أكتوبر1993 " برنامج تطبيق السلام" بتمويل من 22 دولة مانحة، وفـي عام 2000 –ونتيجة الأزمة الإنسانية الناتجة عن الإغلاقات الإسرائيلية– وجهت مناشدات طارئـة لتوفير الغذاء وفرص العمل وإعادة بناء المنازل التي هدمتها إسرائيل وتقـديم مـساعدات نقديـة للفلسطينيين في الضفة وغزة، حيث يخدم برنامج الطوارئ ما يزيد عن 217 ألف عائلة في الضفة وغزة ، أما المساعدات منها معونات غذائية وأخرى نقدية للذين فقدوا مورد رزقهم وأعمالهم بسبب الإعاقة أو الوفاة أو الإصابة (الأونروا، نفس المصدر السابق). ويشكل اللاجئون الفلسطينيون (بمن فيهم المهجرون في الداخل) حوالي ثلث مجمل عدد اللاجئين في العالم، ويسكن غالبيتهم في الدول العربية المجاورة لإسرائيل/فلسطين (الأردن ولبنان وسوريا ومصر) وربع مجمل تعداد اللاجئـين في داخل فلسطين التاريخية ، وخلال عقود من اللجوء حافظ الفلسطينيون على وحدة القرية الأصل في المنفى، وسميت أحياء المخيم في كثير من الأحيان باسم بلدهم الأصل (بديل،2002). ويقطـن 1.33 مليون لاجئ في مخيمات اللاجئين الموزعة في محافظات الضفة وغـزة والأردن وسـوريا

ولبنان، حيث يوجد 58 مخيماً حسب (الأونروا)، (الأونروا،2007). كما ويشكل اللاجئون في المخيمات نحو ثلث عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى (الأونروا)، ونحو خمس مجمل عدد اللاجئين المهجرين لعام 48. وتصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في الأراضي الفلسطينية 45.8%، وفي الأردن 41.7% (لعام 2000) وفي سوريا 33.1% (لعام 2003) وفي لبنان 33.0% (لعام 2006). أما اللاجئون كبار السن الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم في الأراضي الفلسطينية 2.8%، وقد بلغت 4.2%، و4.3%، و5.5% لدى اللاجئين في الأردن وسوريا ولبنان على التوالي (شبانة،2007) ويظهر في الجدول (5.3) عدد المخيمات ومجموع اللاجئين ونسبة الزيادة في عددهم وفق أحدث إحصائية (للأونروا).

جدول 5.3: مجموع اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في30 يونيه 2007(الأونروا، 2007).

معلومات عامة	الأردن	لبنان	سوريا	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع /المعدل
اللاجئون المسجلون	1.880.740	411.005	446.925	734.861	1.030.638	4.504.169
نسبة الزيادة في تعداد اللاجئين المسجلين خلال 2006	2.2	1.1	2.1	3.4	2.9	2.5
نسبة اللاجئين المسجلين إلى إجمالى اللاجئين المسجلين	42	9	10	16	23	100
عدد المخيمات	10	12	9	19	8	58
اللاجئون المسجلون في المخيمات	330.468	217.441	120.383	187.916	481.180	133.388
نسبة اللاجئين في المخيمات إلى تعداد اللاجئين المسجلين	18	53	27	26	47	30

وبات غالبية اللاجئين الفلسطينيين يبعدون أقل من 100 كم عن قراهم ومدنهم الأصلية داخل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ففي سوريا نحو 70% من اللاجئين المسجلين عام 48 هم من مناطق الجليل، وفى لبنان نحو 72% من المناطق الشمالية، ومعظم اللاجئين في محافظات غزة هم من قضاء غزة في عهد الانتداب البريطاني والمناطق الجنوبية لفلسطين التاريخية، ومعظم اللاجئين من منطقة القدس متواجدون في الضفة الغربية والأردن ، وهنالك 200

ألف لاجئ لعام 48 يتواجدون في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد مشابه في أوروبا (بديل، 2002). وتوجد معدلات النمو الطبيعي الأعلى للاجئين أعلى من 4% بين أوساط البدو واللاجئين في الأردن والمهجرين في الداخل لعام 48 ،ويعود السبب في معدلات النمو الطبيعي العالية لنسبة الخصوبة العالية والانخفاض في معدل الوفيات (بديل،2002)وتبلغ نسبة الزيادة في تعداد اللاجئين المسجلين خلال 2006، 2.2 و1.1 ، 2.1 و 3.4 و 2.9 على التوالي الأردن ولبنان وسوريا ومحافظات الضفة الغربية وغزة (الأونروا،2007). ويظهر الجدول (6.3) إجمالي عدد الأفراد والمواليد وعائلات اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في كل منطقة حسب إحصائية (الأونروا) في 30 حزيران 2007.

جدول 6.3: إجمالي عدد الأفراد والمواليد وعائلات اللاجئين المسجلين في كل منطقة (الأونروا،2007)

الموقع	عدد الأفراد	المواليد	العائلات
الضفة الغربية	734861	7796	187845
غزة	1,030,638	22962	224125
لبنان	411005	7738	107575
سوريا	446925	7738	107575
الأردن	1880740	24101	369399
الإجمالي	4504169	65834	995640

وحسب إحصائية (الأونروا) توجد أعلى نسبة من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، حيث يبلغ عددهم 1.8880.740 ويليها محافظات غزة ثم الضفة الغربية ويليها سوريا ولبنان، وتختلف أوضاع اللاجئين الفلسطينيين من دولة عربية إلى أخرى، وتتأثر بما تطبقه هذه الدول من قوانين بحقهم من جهة، ومن جهة أخرى بمختلف المتغيرات على الساحة السياسية العربية، وعلى مدى العلاقات الفلسطينية مع كل دولة على حدة. بشكل عام حرصت الدول العربية على حقوق اللاجئين ورفضت منحهم حق المواطنة باستثناء (الأردن) ولكنها وفرت حقوقاً أخرى مثل الإقامة والعمل والدراسة وشغل بعض الوظائف.

ونقدم فيما يلي نبذة مختصرة عن أوضاعهم في أهم الدول العربية التي لجأ إليها أكثر الفلسطينيين بعد نكبة 1948، وتم إنشاء مخيمات لهم بها وكانت بأعداد كبيرة في الأردن، ويليها الضفة الغربية وغزة ثم سوريا ولبنان، كما هاجرت أعداد أقل إلى مصر والعراق ودول الخليج وأنحاء العالم.

الأردن

تضم الأردن أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين وتحتل المرتبة الأولى في حجم وجـــودهم ويليهـــا سوريا ولبنان ، حيث تبلغ نسبة اللاجئين المسجلين لدى (الأونروا) 41.7 في المائة من الإجمـــالي البالغ 4.504.169 (الأونروا،2007). وبعد قرار الوحدة بين الضفتين في عـــام 1950 اســـتحق اللاجئون الفلسطينيون المواطنة الأردنية بمقتضى قانون الجنسية الأردني، حيث يشكل هؤلاء حوالي نصف سكانه، وأصبحوا مواطنين أردنيين تماماً، ولهم كامل الحقوق المدنية والسياسية (صفي الدين ،2003) وبعد فك الارتباط مع الضفة الغربية في عام 1988 تنازل الأردن عـــن حقـــه القـــانوني واعتمد في سياسته على :" محاولة ضم الضفة الغربية واستيعاب اللاجئين بمنحهم حقوق المواطنة بصفتهم الفردية، لكنه لم يمنحهم حق التعبير الكامل عن هويتهم الفلسطينية" (صفى الـــدين،2003، ص51). وتقدر الأونروا عدد اللاجئين المسجلين في الأردن حوالي 1.880.740،هذا ويعيش نحو 18% منهم في 10مخيمات (الأونروا،2007) ومانسبته 82% يعيشون خارجها، بالإضـــافة إلـــى لاجئي نكبة 48 وأبنائهم وأحفادهم، فقد نزح إلى الأردن نحو 150 ألفاً من اللاجئـــين المـــسجلين، الذين كانوا يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة أثناء الحرب العربية–الإسرائيلية عـــام 1967، كما وصل إليه آلاف الفلسطينيين نتيجة أزمات حرب الخليج في عام 1990.

محافظات الضفة الغربية وغزة

لحقت الضفة الغربية بالأردن بعد حرب عام 48، واستطاع اللاجئون الذين شردوا إليها الحـــصول على المواطنة الأردنية، وفى أعقاب حرب عام 1967واحتلال إسرائيل لها شرد نحـــو 150 ألـــف لاجئ مسجل، كما تم تسجيل نحو24 ألفاً من سكان الضفة والقطاع كنازحين جدد، و يبلـــغ عـــدد اللاجئين المسجلين في الضفة الغربية 734.861 يمثلون نحو 16.3% من إجمالي اللاجئين، كمـــا ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين في المخيمات 187.916 يقيمون في 19 مخيماً وتصل نسبة الزيـــادة في تعداد اللاجئين المسجلين، خلال عام 2006، 3.4% (الأونروا،2007).

وقد خضع قطاع غزة للإدارة المصرية وكان قد انتقل إليه نحو 200 ألف لاجئ بعد حـــرب عـــام 1948، ثم قام الجيش الإسرائيلي باحتلاله لعدة أشهر إثر هجومه على مصر وفى مـــارس 1957 عاد الحكم المصري مجددا على القطاع ، في حرب عام 1967 احتل الجيش الإســـرائيلي القطـــاع 363 كم ثانية وكذلك الضفة الغربية بمافيها القدس الشرقية نحو 5878 كم مربع كما احتلت شـــبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان.

واستولت دولة الاحتلال الاسرئيلى في عام 1967 على المزيد من الأراضي الفلسطينية كما أقامت الكثير من المستوطنات اليهودية، وعملت على طمس المعالم والآثار التاريخية الفلسطينية، من أجل تكريس الوقائع على الأرض، وتهجير المزيد من الفلسطينيين إلى الخارج، وتفريغ الأراضي مـــن

سكانها الأصليين، استكمالاً لسياسة التطهير العرقي التي تنفذها، وحتى الآن تسيطر على ما نسبته حوالي (40%) من أراضي الضفة الغربية، بواقع حوالي 400 ألف مستوطن يهودي يعيشون في تلك المستوطنات (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،2008).

ودخلت إلى بعض مناطقه السلطة الوطنية الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، وفي العام 2002، تفتق ذهن دولة الاحتلال عن خطة جديدة لتكريس هذا الواقع، حيث باشرت ببناء جدار الضم العنصري في عمق الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، ترتب عليه مصادرة المزيد من الأرض، لتصبح مسيطرة على حوالي (58%) من أراضي الضفة، وتحويل قرى ومدن ومخيمات الضفة الغربية إلى تجمعات، أشبه ما تكون إلى كانتونات منعزلة عن بعضها البعض، وتدمير أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة على الأراضي المحتلة عام 1967.

وفي فبراير 2005، صوّتت الحكومة الإسرائيلية على تطبيق خطة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون للانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة وإزالة جميع المستوطنات الإسرائيلية والمستوطنين والقواعد العسكرية من القطاع، وتم الانتهاء من تلك العملية في 12 سبتمبر 2005 ، إلا القوات الإسرائيلية استمرت تتحكم بمصير الشعب الفلسطيني، وأكدت الوقائع على الأرض أن إسرائيل لا تزال تحتل قطاع غزة من ناحية عملية وقانونية. فهي تتحكم في المعابر الحدودية البرية والبحرية بشكل سافر، فيما تواصل عمليات الاغتيال المنظمة بحق الفلسطينيين في القطاع، وتواصل عمليات الاجتياح والتوغل إلى قلب المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية بين الفينة والأخرى، مخلفة المزيد من الدمار لكافة مناحي الحياة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ،2008) .

وقد بلغ عدد اللاجئين المسجلين في محافظات غزة 1.030.638 يمثلون نحو 22.8% من الإجمالي البالغ 4.504.169 وأما عددهم في المخيمات فيصل 481.180 لاجئاً ونسبة الزيادة في تعدادهم خلال عام 2006 حوالي 2.9 في المائة، ويشكل اللاجئون نحو ثلاثة أرباع سكان القطاع ويعيشون في 8 مخيمات، ويتوزع اللاجئون في الأراضي الفلسطينية حسب نوع التجمع السكاني بواقع 51.1% في الحضر و14.8% في الريف و34.1% في المخيمات (شبانة،2007) .

الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948 (عرب الداخل)

يطلق مصطلح "المهجرون "على عرب الداخل وهم فلسطينيو عام 1948 ويبلغ عددهم، حيث (يقطنون داخل إسرائيل/فلسطين1948)، نحو274 ألفاً (بديل،2002) وهم ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية لكنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم ولا يستطيعون العمل والبناء والعيش، حيث ولد وعاش آباؤهم (بدر،2002)، وقد تعرض فلسطينيو عام 1948 لخطر اللامساواة وتهديد الترانسفير فقد أيد في استطلاع تم في 2002 أن نحو31% من يهود (إسرائيل) يؤيدون ترحيل "عرب

إسرائيل" كما أن 60% من مجموع يهود دولة (إسرائيل) يعتبر أنهم يشكلون خطراً علـــى الدولـــة العبرية (المصدر السابق).

لبنان

يختلف الوضع في لبنان كلياً عما هو في الأردن، حيث حرم اللاجئون الفلسطينيون من نيل حقوقهم المدنية، وتتخذ بحقهم تدابير وإجراءات صارمة، من هذه الحقوق : التعليم والعمل سواء في القطاع العام أم الخاص (أبو جابر والرشيدي،2003) هذا ويبلغ عددهم في لبنان 411.005 يمثلون 9.1% من مجموع المسجلين لدى (الأونـــروا)، وعـــدد المـــسجلين فـــي 12 مخيمـــاً يبلـــغ 217.441، (الأونروا،2007) بينما يعيش الآخرون في أماكن عدة، وشرد الفلسطينيون كثيراً جـــراء الحـــرب والاقتتال في لبنان. تأثرت حيـــاة اللاجئـــين وزادت معانـــاتهم وتـــردت أوضـــاعهم الاقتـــصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والسكانية نتيجة هذه التدابير، وقد توزعت المخيمات في مختلـــف المناطق اللبنانية وأصبح مكوناً اجتماعياً اتسمت حياة سكانه بالفقر والبؤس الشديدين والبطالة " تمنع قوانينه العمل للفلسطينيين في أكثر من 72 مهنة معظمها حكومية، ومنها فـــي المحامـــاة والطـــب والهندسة ولا يتمتع العامل بالضمان الاجتماعي، إضافة إلى عدم وجود النقابات التي تحميه (صفي الدين، 2003).

الجمهورية العربية السورية

يحظى الفلسطينيون في سوريا بدرجة عالية من الاندماج ولكن لم يحصلوا على الجنسية كما هم في الأردن باستثناء المرأة المتزوجة من سوري " كان التعامل معهم حالة وسطاً بـــين الاثنـــين فمـــنح الفلسطينيون حقوق المواطن السوري مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية.وتـــم اســـتثناء الوظـــائف التشريعية والتنفيذية ذات الطبيعة السياسية " (صفي الدين، 2003، ص51).

يعيش في سوريا 446.925 لاجئا يمثلون نحو9.9% من إجمالي مجموع اللاجئين المسجلين لـــدى (الأونروا) ويبلغ عدد المسجلين في المخيمات 120.383 يقيمون في عشرة مخيمات (الأونـــروا ، المصدر السابق) معظمهم في منطقة دمشق ، بينما الباقون في مدن حمص وحماة وحلب واللاذقية، وشرد إليها أكثر من 100 ألف شخص بينهم لاجئون فلسطينيون من مرتفعات الجولان بعد حـــرب عام 1967، حين احتلتها إسرائيل، كما استقر بها بضعة آلاف من اللاجئين الذين شردوا من لبنان في حرب 1982. وتشير الإحصاءات إلى أن 40% من الفلسطينيين في سوريا هم من مدينة صفد وقضائها ، ونحو 22% من حيفا وقضائها ،و16% من طبريا والقضاء، و8% من عكا والقـــضاء و5% من يافا والقضاء ، و5% من الناصرة والقضاء، وباقي الفلسطينيين من مدن الرملـــة واللـــد وبيسان والمدن الأخرى (السهلي، 2000).

3.4 المبحث الثالث : اللاجئون في مخيمات محافظات غزة

يتناول هذا المبحث جوانب عدة، هي:

3.4.1. نبذة عن محافظات غزة

3.4.2. مجتمع اللاجئين في مخيمات محافظات غزة .

3.4.3. واقع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة

3.4 المبحث الثالث : اللاجئون في مخيمات محافظات غزة

3.4.1. نبذة عن قطاع غزة:

قطاع غزة أطلق على الجزء الجنوبي من الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهو شريط يمتد من الشمال إلى الجنوب بطول 45 كم، ومن الشرق إلى الغرب بمسافة 6–12كم، وبمساحة إجمالية 365 كيلومتر مربع، يحده من الغرب البحر المتوسط ومن الشمال والشرق إسرائيل ومن الجنوب مصر، وبعد الحرب العربية–الإسرائيلية وحدوث النكبة، لجأ إليه الكثيرون وسط وجنوب فلسطين وغرب صحراء النقب ومنطقة بئر السبع، أي من مدن وأرياف:اللد ،يافا،الرملة،أسدود،عسقلان،شمال وشرق قطاع غزة،،حيث وصل عددهم حوالي 200000 لاجئ، في ذات الوقت الذي كان يقطنه 80000 نسمة مما ضاعف عدد سكانه ثلاث مرات (الأونروا،1995).

ويعد قطاع غزة جزءاً لايتجزأ من فلسطين التاريخية، ولواء غزة واحد من التقسيمات الإدارية الستة التي كانت في فلسطين ويضم قضائي غزة وبئر السبع، وكان يشكل نسبة 51% من مساحة فلسطين البالغة 27000 كيلومتر مربع، ويضم أربع مدن وستين قرية بمساحة تزيد عن 136885 كيلومتر مربع، ونسبة سكانه11% من إجمالي سكان فلسطين (الصوراني،1991). يقول الكاتب عزمي، نقلاً عن الكاتب حسين أبو النمل أنه بعد نكبة عام 1948 " فقد اللواء كل هذه الرقعة فيما عدا 2.5% من مساحته" (عزمي، 1991، ص38).

خضع القطاع في 24 شباط /فبراير 1949 للإدارة المصرية بموجب اتفاقية الهدنة الموقعة بين الوفدين الإسرائيلي والمصري، التي عرفت باتفاقية رودس، وقد أطلق عليه " المناطق الخاضعة لرقابة القوات المصرية في فلسطين " ثم عدل ليصبح قطاع غزة ويضم مدينتين هما غزة وخانيونس وتسع قرى، هي: جباليا/والنزلة/وبيت لاهيا وبيت حانون ودير البلح وبني سهيلة وعبسان الكبيرة وعبسان الصغيرة وخزاعة ورفح،(الصوراني،1991)، وأوسع عرض له هو قبالة خانيونس، حيث يصل إلى 12 كيلومتر، وقد استغلت إسرائيل ذلك بعد أن احتلته لزرع أكبر تجمع للمستوطنات فيه، بينما أضيق عرض قبالة دير البلح، حيث تقل الكثافة الاستيطانية هنالك (البطش،2005)، واحتلته إسرائيل بعد حرب عام 1967 وأنهت وجود الإدارة المصرية فيه.

وتولت السلطة الفلسطينية في أيار 1994 إدارة قطاع غزة وأقامت مؤسسات وأجهزة أمنية ووزارات حكومية، كما أجرت انتخابات تشريعية لأول مرة في يناير 1996، وتم تشكيل مجلس تشريعي وحكومة فلسطينية وأطلقت السلطة عليه اسم محافظات غزة ويبلغ عددها خمسة، وهي:

محافظة الشمال وفيها مخيم جباليا الذي بني في العام 1948، وتقع في شمال غزة، ومحافظة غزة، وفيها مخيم الشاطئ، حيث يقع غرب غزة، وبُني عام 1949، ومحافظة دير البلح الواقعة وسط القطاع، ويتوزع حولها 4 مخيمات، هي: مخيم دير البلح، مخيم النصيرات، مخيم البريج، مخيم المغازي، وجميعها بنيت عام 1949، ما عدا مخيم النصيرات بني عام 1948، ومحافظة خانيونس، وفيها مخيم خانيونس، ومحافظة رفح التي تقع في جنوب القطاع وفيها مخيم رفح (أبوهين، 2005).

وشهد القطاع مقاومة باسلة ضد الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1967،كما تفجرت الأوضاع بصورة جلية في كل من انتفاضة عام 1987 و2000 قامت خلالها قواتها بقصف مخيمات عدة وهدم البيوت وقتل المواطنين وتجريف الأراضي الزراعية في جميع أنحاء فلسطين بما فيها القطاع، وبسبب الإغلاق أصيبت القطاعات الاقتصادية والإنتاجية الفلسطينية بالشلل التام وحرم آلاف العاملين من الوصول إلى أعمالهم التي كانت تتركز في داخل إسرائيل، وفي عام 2005 سحبت إسرائيل قواتها إضافة لآلاف المستوطنين اليهود منه، وبالنسبة لإسرائيل كان يعني ذلك نهاية احتلال القطاع.

وحسب أحدث النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في كانون الأول 2007، فإن عدد سكان الأراضي الفلسطينية، بلغ 3761646 نسمة منهم (1,416,539) في قطاع غزة، وعدد الأسر (214,692) أسرة في قطاع غزة، ومتوسط حجمها (6.5). وتصل عدد المباني فيه (148,691) تمثل ما نسبته (31.4%) من إجمالي مجموعها في الاراضى الفلسطينية البالغ (473,951)، وعدد الوحدات السكنية (242,262) وحدة في قطاع غزة. وفيما يخص المنشآت بلغت (43,410) منها نحو (35,965) منشأة يعمل فيها (97,852) عامل وتشكل المنشآت العاملة في القطاع ما نسبته(30.1%) من إجمالي المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية، وتعد مدينة غزة المركز السكاني الأضخم في القطاع، والبقعتان الرئيسيتان الأخريان للتركز السكاني هما خان يونس وسطه ورفح في جنوبه (شبانة،2008).

3.4.2. مجتمع اللاجئين في مخيمات محافظات غزة:

تعرف الأونروا المخيم :"الرقعة الأرضية التي أقيمت عليها المخيمات هي أرض حكومية أو في أغلب الحالات أرض تؤجرها الحكومة المضيفة من المالكين المحليين، وتم تخصيصها (للأونروا) من أجل توفير الإقامة للاجئي فلسطين وإقامة المرافق التي تلبي احتياجاتهم" (الأونروا،ب-ت) و يعني أن اللاجئين في المخيمات لا "يمتلكون" الأرض التي بنيت عليها منازلهم، بل يحق لهم

"استخدامها" للسكنى، وتقتصر مسؤولية (الأونروا) في المخيمات على توفير الخدمات وإدارة المرافق، وهى لاتمتلكها أو تديرها أو تحرسها، حيث تقع هذه المسؤوليات جميعها على عاتق السلطات المضيفة، غير أن (الأونروا) تدير كذلك المدارس والمراكز الصحية ومراكز التوزيع في مناطق خارج المخيمات (الأونروا، المصدر السابق).

ويقول الكاتب الموعد عن المخيم: " إنه مثل القرية ليس مجتمعاً مسبق الصنع يخلق ضمن عملية مستمرة، ويراه من ناحية اقتصادية " إنه ضاحية من ضواحي المدينة بمثابة حزام من أحزمة البؤس، حيث لا صناعة أو مؤسسات مدنية، فاقتصاده معتمد على الإنتاج العائلي المندمج مباشرة مع الاقتصاد الخاص بالبلد أو المنطقة المضيفة، ومن ناحية اجتماعية " فضاء لإعادة إنتاج المجتمع من خلال عمليات الزواج ، العلاقات الاجتماعية، عمل المؤسسات العائلية والعشائرية وغيرها .. ويشكل سكانه جماعة محلية تقوم على أساس إعادة إنتاج القرية والذاكرة الفلسطينية والهوية، ومن الناحية السياسية فهو" مكان لسكان يشكلون جماعة اجتماعية ذات هوية مشتركة، ويظل المخيم عنواناً للتاريخ الفلسطيني والمقاومة (الموعد،1998،ص186-187).

وإثر انتقال اللاجئين للقطاع تكون مجتمعين الأول: السكان الأصليين في مدنه وقراه، والثاني مجتمع اللاجئين الذين سكنوا في المخيمات، وهم منحدرون من أصول ريفية فقيرة، كما وزادت نتيجة ذلك البطالة، وفقد القطاع جزءاً كبيراً من موارده الاقتصادية، وتقلص حجم ملكية كبار الملاكين، وفقد معظمهم مساحات كبيرة، فيما ظهر المخيم وقتها في وضع بائس ثقيل يتسم بوقوف اللاجئين طوابير لتسلم الإعانة، وتفشت به أمراض، وساد الشعور بالدونية والاغتراب الجماعي (الصوراني، المصدر السابق). يصفهم الكاتب السهلي فيقول:

> " إن نحو99 في المائة من لاجئي غزة وفدوا من اللواء الجنوبي وبالتالي فإنهم عينة لسكان هذا القسم، وتسود بينهم الأوضاع الاجتماعية نفسها التي كانت سائدة في هذا الجزء من فلسطين علما بأن أكثر من نصف السكان الحضريين الذين وفدوا إلى القطاع كانوا يقيمون قبل عام 1948 في منطقة يافا الساحلية في فلسطين، وهؤلاء غالبا ينحدرون من جذور فلاحية، هاجروا إلى المدينة بحثاً عن فرص عمل في الميناء، الأمر الذي يرفع نسبة من هم من جذور فلاحية وبدوية إلى 85.5% أما الباقون فيعتمدون على الزراعة البعلية وتربية المواشي،سواء البدو منهم أو سكان القرى" (السهلي،2000،ص215).

لم تكن ظروف قطاع غزة مهيأة، سواء من حيث مساحتها أواقتصادها أومساكنها لاستقبال اللاجئين حتى إنهم :" توزعوا في مختلف مدن وقرى القطاع، في المساجد والمدارس والكنائس أو لدى المعارف والأقارب، وفى ثكنات سابقة للجيش البريطاني(البريج)وحتى في الأرض الفضاء " (عزمي،1991،ص40) ومن أجل مساعدة هؤلاء وتوفير الحماية لهم أسست الأمم المتحدة هيئة دولية خاصة بهم" لجنة التوفيق الدولية" بناء على القرار 194الصادر بتاريخ 11/كانون الأول/

ديسمبر 1948وبعد نحو عام تأسست" وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)" التي باشرت أعمالها بعد جمعية الأصدقاء الأمريكية (الكويكرز) التي كانت تتولى أمورهم ، ثم قامت بإنشاء المخيمات في مناطق تواجدهم، وأعطتها أسماء المدن المجاورة لها ووزعت الخيام عليهم (المصدر السابق)، وقد وصف حال المخيم في تلك الفترة:

" كانت البيوت في البداية خياماً، استعيض عنها بعد ذلك بوحدات سكنية مبنية من الأسمنت، وألواح الزينكو. وقد أقيمت المخيمات –أو معظمها –في ضواحي المدن وكأنها جزء منها.وقسم المخيم إلى أحياء تضم وحدات سكنية متراصة بجانب بعضها البعض ولا يفصل الساكن عن جاره سوى متر أو أقل .. ولا يتعدى عدد الغرف في الوحدات السكنية غرفتين أو ثلاثاً تضم الغرفة مابين 5–7 أشخاص " (محمود، 2003،ص84).

ثم وفرت (الأونروا) محلاً لإسكان اللاجئين فيما عرف بمصطلح مأوى وزودتهم بالغرف المطلوبة للإقامة بها، وقدرت المساحة المعطاة لكل أسرة أقل من 100متراً، وفى مطلع الخمسينيات أقامت نحو 48 ألف مأوى في مواقع ثمانية أطلق عليها مخيمات اللاجئين، وهى: رفح، جباليا، خانيونس، المغازي، دير البلح،النصيرات،(عزمي،1991)، في حين أشارت دراسات أخرى أن المساحة لم تزد عن 80 متراً . وتأسست غالبية المخيمات الفلسطينية بعد النكبة وتحديدا بين أعوام 1948–1950، ويوجد أكبر عدد من اللاجئين في مخيمات قطاع غزة، أي ما يعادل ثلثهم، ويفسر بقاء هذه النسبة داخله لانعدام الموارد والبدائل الأخرى لتركه إضافة للقيود التي كانت تفرضها سلطات الاحتلال منذ عام 1967(بديل،2002).

وبحسب تقرير (الأونروا) في حزيران عام1950 فإن 20%من اللاجئين غير قادرين على إعالة أنفسهم و50% معدماً على الإطلاق و30% بحاجة جزئية للمعونة أي أن ما يقارب من 170 ألفاً من سكان القطاع (مواطنين ولاجئين) كانوا ضمن أوضاع اجتماعية بائسة (الصوراني،1991). وتنتشر مخيمات اللاجئين الثمانية في جميع أنحاء القطاع، وتم توسيع مساحة بعضها، مثل: الشاطئ وجباليا والنصيرات وخانيونس، ويبلغ إجمالي مساحتها نحو5870 دونماً تمثل نحو (5,87) كيلو متر مربع، ورغم عددها القليل إلا أن مساحتها هذه قريبة من مساحة مخيمات الضفة الغربية ذات العدد الأكبر، ويحتل مخيم جباليا بمساحته المرتبة الأولى فهي تصل ربع إجمالي المساحة الكلية 24.7% يليه الشاطئ ثم النصيرات وآخرها دير البلح (الهادي،1996).

وتجمع الكثير من الكتابات على وصف المخيمات في تلك الفترة أنها بحالة يرثى لها تعبر عن البؤس والشقاء الذي حل بالفلسطينيين اللاجئين، وهى عبارة عن أبنية متراصة تفصلها أزقة ضيقة وسطها شارع واسع ومعظم شوارعها رملية ضيقة جداً، وقد صنفت إنشاءات (الأونروا) بثلاثة أنواع، الأول: أقامت عليها المدارس للمرحلتين الابتدائية والإعدادية ولمراكز الرعاية الصحية وأخرى للتموين، وكلها تكرس لخدمة اللاجئين، والثاني أبنية المخيمات الثمانية، وأما الثالث عبارة

عن مبان أقامها اللاجئون واستخدموها لتلبية احتياجاتهم. لقد اندمج اللاجئون في النشاط السياسي في القطاع عبر الأحزاب والحركات السياسية الناشئة منذ عام 1965 وقبله أيضا، أملاً في تحقيق حلم العودة الذي ظل يراود اللاجئ الفلسطيني خلال الصراع، كما كانت المشاركة فعالة للمخيمات الفلسطينية في نشاطات الانتفاضة الفلسطينية فسقط العديد من الجرحى والشهداء، برصاص جنود الاحتلال والمستوطنين. ويظهر الجدول (7.3) إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في مخيمات محافظات غزة:

جدول 7.3: إجمالي عدد اللاجئين في مخيمات محافظات غزة المسجلين في30 حزيران2007(الأونروا،2007).

الموقع		اللاجئون الرسميون المسجلون		
المنطقة	المركز	الأسر	الأفراد	الأطفال
جباليا	جباليا	19817	10.7378	2042
الرمال	الشاطئ	15790	80.915	1336
النصيرات	النصيرات	11332	58.974	1119
دير البلح	دير البلح	4086	20.372	462
البريج	البريج	6068	30.055	597
خانيونس	خانيونس	12766	62.181	1.361
رفح	رفح	18904	97.889	1,888
المغازي	المغازي	4783	23,416	468
إجمالي المنطقة		93,546	481,180	9273

وبقيت ظروف اللاجئين صعبة للغاية في ظل زيادة سكانية مستمرة وغير متوازنة بين أعدادهم من جهة ومساحة مخيماتهم من جهة أخرى ما أدى لتفاقم أوضاعهم المعيشية والصحية والتعليمية والاقتصادية، حيث ترتفع الكثافة السكانية في المخيمات، ففي عام 2000 وصلت في المتوسط حوالي 76609 لاجئين فلسطينيين في الكيلو متر المربع الواحد، وهى أعلى كثافة، وهى آخذة في التزايد نتيجة النمو السكاني المرتفع بين اللاجئين في ظل المساحة المحدودة للمخيمات.(السهلي،2000) وانعكست هذه الكثافة السكانية العالية في ازدحام كبير في المخيمات، وكذلك في مدارس (الأونروا) وفصولها الدراسية. وظل معظم العائلات يعيش في بيوت صغيرة مكونة غالباً من غرفة واحدة أو غرفتين، أو أقامتها (الأونروا) منذ عام1950م، وهي أنه طرأ عليها بعض التغيير الطفيف، في الغالب تؤوي من 9–12 فرداً، أما الأثاث فهو في الغالب معدوم، ويقتصر على بعض الأفرشة الأرضية والأغطية وأدوات المطبخ، ومعظم منازل المخيمات قديمة

وآيلة للسقوط، كما أن أدوات الصرف الصحي قليلة ومعظمها لا تحوي مرافق صحية جيدة أو حماماً، وفي بعض الأحيان دورات مياه مشتركة، (منظمة التحرير الفلسطينية،2002) والعديد من مناطق سكن اللاجئين لا ترتبط بمنظومة الصرف الصحي، بينما تتدفق مياه الصرف في قنوات مفتوحة بجانب الطرق.

3.4.3. واقع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة:

3.4.3.1. الواقع الديمغرافي

لقد وصل إلى قطاع غزة في النكبة عام 1948 وحسب إحصائية (الأونروا) حوالي 200 ألف لاجئ، في حين ارتفع هذا العدد بحكم التزايد الطبيعي، وحسب تقرير (الأونروا) في سبتمبر لعام 2007 فقد بلغ مجموع اللاجئين المسجلين في محافظات غزة نحو 1.030.638 يمثلون67.7% من إجمالي عدد سكانه، ويبلغ عدد اللاجئين المسجلين في المخيمات الثمانية 488.504 لاجئين تصل نسبتهم 47% إلى تعداد اللاجئين المسجلين (الأونروا،2007).
ولا تختلف الخصائص الديموغرافية لسكان المخيمات كثيراً عنها لسكان المدن، نظراً لأن الشعب الفلسطيني يتميز بنسيج اجتماعي واحد، إضافة إلى ذلك، فإن العديد منهم قد تركوا المخيمات وسكنوا في المناطق الحضرية والريفية (ملكة،2004) ويظهر في الجدول (8.3) عدد سكان كل مخيم وحجم الزيادة التي طرأت عليه:

جدول8.3 : أعداد اللاجئين في مخيمات محافظات غزة فى1948- وعام2007(بديل،والأونروا)

المخيم	سكانه بعد النكبة48	سكانه في 2007/9	سنة التأسيس
جباليا	35,000	107,385	1948
الشاطئ	23,000	81,116	1948
النصيرات	16,000	60,779	1948
البريج	13,000	30,553	1948
دير البلح	9000	20,456	1948
المغازي	9000	23,466	1948
خانيونس	35,000	66,292	1948
رفح	41,000	98,457	1948

وتعد محافظات غزة، بقعة فريدة ديمغرافياً على مستوى العالم، من حيث الكثافة السكانية وقلة الحراك السكاني، وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن اللاجئين في الأراضي الفلسطينية شكلوا ما نسبته 44.6% من مجمل السكان المقيمين منهم 25.2% في قطاع غزة، في حين شكلت نسبة اللاجئين 67.7% من مجمل سكانه (شبانة،2007).

3.4.3.2. التركيب العُمري والنوعي للاجئين

تتسم التركيبة الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام بقاعدة عريضة تنخفض مع التقدم في العمر، ويعد مجتمع اللاجئين في محافظات غزة مجتمعاً فتياً، فقد بلغت نسبة الأفراد اللاجئين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة في الأراضي الفلسطينية 45.8%، أما اللاجئون الكبار الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 2.8% (شبانة،2007) كما يظهر في الجدول (9.3):

جدول9.3 : توزيع اللاجئين المسجلين وفق الفئات العمرية في عام 2000(بديل، 2002).

الفئة العمرية	النسبة في محافظات غزة
أقل من 6 سنوات	%17.6
15-6	%26.0
25-16	%17.7
35-26	%12.5
45-36	%8.5
55-46	%6.3
أكبر من 55 سنة	%9.4

3.4.3.3. الواقع الاقتصادي

لقد ألقى الوضع السياسي بظلاله على مجمل الحياة بعد ما خلفته نكبة عام 1948 من تداعيات، والملاحظ بالنسبة للاجئين في القطاع أنه لا يوجد بينهم ملّاكو أراض كبار، ولم يستحوذوا على ملكيات كبيرة نتيجة فقدانهم قدراتهم المالية إبان طردهم قسرا خلال عامي 1947-1948، وأدى فقدانهم للقدرات المالية إلى عدم القدرة على امتلاك الأراضي أو القيام باستثمارات مختلفة؛ لذا اعتمدت غالبية قوة العمل اللاجئة على العمل المأجور كمصدر أساسي للحصول على الدخل الفردي والأسرى، وكانوا الأكثر تأثراً بالتقلبات الاقتصادية فيه (السهلي،2000).

لقد بقى قطاع غزة تحت حكم الإدارة المصرية خلال الفترة (1948–1967) وقد تميزت أوضاع اللاجئين الاقتصادية بازدياد أعباء الإعالة الاقتصادية والصحية والتربوية بين الأسرة اللاجئة، وذلك لأسباب عدة أهمها: ارتفاع نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشرة، وتراجع النشاط الاقتصادي للمرأة الفلسطينية في صفوف اللاجئين بشكل خاص، وارتفاع معدلات الخصوبة الكلية بين اللاجئات، التي تصل نحو ستة مواليد طيلة حياتها الإنجابية ، بالإضافة إلى ارتفاع البطالة ومستويات الفقر التي تبلغ ذروتها بين الأسر اللاجئة (نفس المصدر السابق).

وكان الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة في عام 1967 قد تسبب في تراكم عملية التدهور للوضع الاقتصادي للاجئين، الذين في الأصل فقدوا كل ممتلكاتهم وأموالهم وأرضهم، وربطت دولة (إسرائيل) الاقتصاد الفلسطيني بها، وقد عانى مجتمع اللاجئين من نسبة عالية من العمال "غير المهرة"، ونقص في الادخارات الموفرة، وانعدام شبكة أمان قادرة على حمايتهم، ويعدون من عديمي الدخل الاضافى أو البديل (كتملك العقارات والأراضي) وتعد المخيمات من أكثر المناطق هشاشة (بديل،2002).

ويعد النشاط الاقتصادي لأبناء المخيمات، جزءاً لايتجزأ من النشاط العام لجميع سكان محافظات غزة يصعب فصله، ويعمل غالبية اللاجئين في مجالات البناء والصناعة والخدمات، فيما يعمل عدد أقل نسبياً كمهنيين وحرفيين وإداريين ومدراء،وأقلية ضئيلة في مجال الزراعة، وتبلغ نسبة اللاجئين المشتغلين كعمال نحو 36% ،أما النساء اللاجئات فيعملن بشكل خاص في مجالات التعليم ،الخدمات الصحية، والتربية، بالإضافة إلى قطاع الخدمات والصناعة، ويشارك نحو 12% من أطفال المدن والمخيمات من الفئة العمرية 10–17 سنة في قوة العمل مقابل نحو 6% من أطفال القرى (بديل،المصدر السابق) فيما تتركز غالبية العمال من اللاجئين للعمل داخل دولة إسرائيل، في الأعمال والوظائف الدنيا التي لاتحتاج لمهارات خاصة، والأعمال الموسمية المؤقتة في الزراعة والبناء (منظمة التحرير الفلسطينية، 2002).

ومنذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000 صعد الاحتلال الإسرائيلي من ممارساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وتمثلت بالإغلاق الشامل لمناطق السلطة الفلسطينية، وهذا تسبب بخسائر فادحة في كافة القطاعات الاقتصادية الخاصة والعامة وبما فيها المخيمات، كما طالت الخسائر الأنفس، والممتلكات من جهة، وحرمت فئة كبيرة من اللاجئين من مصدر رزقهم من العمل داخلها من جهة أخرى، وقد ارتفعت نسبة البطالة في جميع قطاع غزة من 18.7% في عام 2000 إلى 34.2% في عام 2001 (مركز التخطيط الفلسطيني، 2002) وفى عام 2004 وصلت نحو 67% (ملكة، 2004) وأما في 2007 ارتفعت 92.7% (عودة، 2007).

فيما تشير أحدث نتائج مسح القوى العاملة، خلال الربع الأول من العام 2007 في الأراضي الفلسطينية، أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين (15 سنة فأكثر) بلغت 39.4، كما أن

نسبة مشاركة الإناث اللاجئات والمقيمات في الأراضي الفلسطينية في القوى العاملة بلغت في فلسطين 13.7% في الربع الأول من عام 2007 (شبانة،2007).

وفي دراسة حديثة أظهرت أن محافظات غزة تشهد أعلى معدلات للفقر بغض النظر عن نوع التجمع السكاني، وشكلت الأسر، التي أربابها من اللاجئين، نسبة 41.1% من الأسر الفلسطينية لعام 2006، وبلغت نسبتها 47.8% من الفقراء، كما أظهرت أن غالبية الأسر الفقيرة، التي أربابها من اللاجئين، تسكن داخل المخيمات (ملكة،المصدر السابق)، وحسب بيانات العام 2005، تعاني مخيمات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية من أعلى معدل انتشار للفقر بين أفرادها، فقد أظهرت نتائج أنماط الاستهلاك بين الأفراد في الأراضي الفلسطينية أن 39.3% من اللاجئين يعانون من الفقر مقارنة مع 30.8% لغير اللاجئين. وبلغت نسبة الفقر بين أسر اللاجئين 34.3% مقارنة بـ 26.1% بين أسر غير اللاجئين (شبانة، 2007).

وكانت إسرائيل شددت من إجراءاتها على الشعب الفلسطيني بعد انتفاضة الأقصى في 2000، وفرضت قيوداً على تنقل وحركة البضائع والأشخاص، ما أدى لانهيار الاقتصاد وتدهور حاد في الظروف المعيشية، وتزايد معدلات البطالة ونسب الفقر وانخفاض في الدخل، لذا أطلقت (الأونروا) تسعة نداءات طوارئ، 3 منها إقليمية منذ عام 2000 للحاجات الإنسانية ومنذ عام 2006 تدهورت الظروف المعيشية والاقتصادية بشكل أكبر بسبب الحصار والإغلاق الإسرائيلي ومنع العمال، فقد بينت تقديرات حديثة (للأونروا) أن 88% من اللاجئين تحت خط الفقر(الأونروا،2007).

3.4.3.4 الواقع الاجتماعي

تتكون مخيمات محافظات غزة من بلوكات وحارات تضم لاجئين من نفس القرية أو المدينة التي كانوا فيها قبل النكبة، وشكل المخيم شاهداً على الذاكرة الفلسطينية بما فيها التواريخ والشواهد والتقاليد والأرض والمواسم والأعياد والمناسبات والتاريخ الوطني للقرية، ولقد كان لمخيمات القطاع دور في العمل والأداء السياسي خصوصاً بعد انطلاقة الثورة الفلسطينية، وتشهد شوارعه المزينة بصور الشهداء ومئات الأسرى والجرحى والمعوقين على هذا الدور.(السهلي،2000).

يقول الكاتب السهلي:" إن وثيقة (الأونروا) التي يحملها اللاجئون سواء في مخيمات القطاع أو في مناطق الشتات، ليست إلا شاهداً على تحمل الأسرة الدولية لتبعات النكبة وما نتج عنها من تهجير لأكثر من 850 ألفاً، ولم تكن يوماً من الأيام بدلاً عن الهوية الوطنية الفلسطينية" (السهلي،2000،ص224).

هذا وتقدم (الأونروا) لأكثر عائلات اللاجئين فقراً – الذين يكونون بدون معيل عادة– مساعدة من برنامجها الإغاثي والاجتماعي بما يكفل حصولهم على الحد الأدنى من المأوى والغذاء، ويبلغ عدد حالات العسر الشديد نحو 88.045 ونسبتها تصل 9% من إجمالي اللاجئين في القطاع، كما تعمل

على إعادة بناء مساكن لهم أو تقوم بإعادة إيوائهم، وفى أحيان أخرى تقدم مساعدة نقدية، وتنقسم هذه العائلات إلى الفئات التالية: العائلات المسنة التي ليس لديها معيل بالغ لإعالتها نحو33.7% ة المعيلين الدائمين غير القادرين على العمل (مرضى) تصل نسبتهم 22.5%، والأرامل والأيتام فهم نحو 18%، وأما العائلات التي يكون معيلها البالغ في السجن أو يلتحق بمدرسة بدوام كامل تصل نحو9.1% وهنالك حالات أخرى استثنائية في ظل ظروف اقتصادية ومصادر مالية محدودة نحو16.7% (الأونروا،2007).

ويعمل قسم الخدمات الاجتماعية في (الأونروا) على تعزيز الاعتماد على الذات عند اللاجئين ودورهم، خصوصاً النساء والأشخاص ذوي الإعاقات والأطفال والشباب، حيث يوجد 10 مراكز مخصصة لتقديم برامج المرأة في مختلف الأنشطة الثقافية والترفيهية إضافة للتدريب والتعليم والحصول على التمويل،وأما مراكز التأهيل المجتمعي فهي سبعة تعمل كمرافق دعم لذوي الإعاقات الجسدية والعقلية (المصدر السابق).

وتظهر الإحصائيات والبيانات المتوفرة للعام 2006 وجود حالة كبيرة من الزواج المبكر في المخيمات، ونجد أن نسبة الأفراد اللاجئين 15 سنة فأكثر المتزوجين في الأراضي الفلسطينية بلغت 55.5 % للذكور، في حين كانت 56.8% للإناث، كما بلغت نسبة الأرامل اللاجئات 15 سنة فأكثر 7.1% في الأراضي الفلسطينية،وتشير بيانات (الأونروا) بأن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية اللاجئة قد بلغ 6.3 أفراد في الأراضي الفلسطينية في عام 2006 ويعود لارتفاع معدلات الإنجاب خاصة للاجئين في قطاع غزة، ولانتشار ظاهرة الأسر الممتدة، كما إن متوسط عدد الغرف في المسكن الذي يقطنه رب أسرة لاجئ في الأراضي الفلسطينية 3.2 غرف. ولا يوجد فرق في ذلك على مستوى المنطقة في مخيمات الضفة وغزة، ونسبة الإعاقة بين اللاجئين بلغت 2.6% في فلسطين (شبانة،2007).

3.4.3.5 الواقع الصحي

تعد (الأونروا) المقدم الرئيس للرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين من خلال مراكزها وعياداتها المنتشرة في محافظات غزة، والمساعدة في الرعاية الثانوية، وكل مركز صحي تابع لها يضم أقساماً متخصصة لمعالجة العديد من الأمراض ورعاية الأم والطفل، وتمتلك شبكة تضم 18 مركزاً أو عيادة صحية، توفر الرعاية الطبية الشاملة، بما فيها رعاية الأم والطفل، وفي كل مخيم تمتلك عيادة/ مركزاً صحياً، ما عدا مخيم الشاطئ، الذي يتلقى سكانه الخدمات الطبية من عيادتين تابعتين لها .

كما وتضم مرافق (الأونروا) الصحية 14 مركزاً لخدمات تنظيم الأسرة، ونحو 11 مختبراً وعدد من الوحدات الصحية، و6 عيادات للعلاج الطبيعي، وأخرى لرعاية الأمومة والطفولة تحتوي على ما مجموعه 60 سريراً، كما تقدم خدمات الاستشفاء من خلال تعاقد مع مستشفى الأهلي غير الحكومي بسعة 50 سريراً لمعالجة اللاجئين، أو عبر تغطية نفقات علاجية في مستشفيات القطاع العام(منظمة التحرير الفلسطينية ،2002).

ولقد حققت (الأونروا) في الرعاية الأولية إنجازات منها أن نسبة الوفيات بين الأطفال الرضع اللاجئين تناقصت من 180 حالة وفاة بين كل 1000 مولود حي في الستينيات إلى 52 حالة وفاة في 2006، وكانت آخر حالة مؤكدة لشلل الأطفال في عام93 (الأونروا،2007). ويظهر في الجدول (10.3) خدمات الصحة المقدمة من (الأونروا) للاجئين في مخيمات محافظات غزة.

جدول10.3: خدمات الصحة المقدمة من (الأونروا) للاجئين في مخيمات غزة(الأونروا، 2007).

الصحة	
مرافق الرعاية الصحية الأولية	18
عدد مرافق الرعاية الصحية الأولية التي تعمل بنظام الفترتين	5
طاقم عمل الصحة	1.260
الاستشارات الصحية السنوية (1يوليو2005 إلى 30 يونيه 2006)	3.273.899
مساكن المخيم الموصولة بشبكة مياه	%100
مساكن المخيم الموصولة بشبكة صرف صحي	% 85
عدد المرضى لكل طبيب	95

وفي عام 1997 تم افتتاح مستشفى غزة الأوروبي، وهو مستشفى عام بسعة 232 سريراً في خانيونس بتمويل الاتحاد الأوروبي وقامت (الأونروا) ببنائه وتسليمه لوزارة الصحة في عام 2000 وبنت جواره كلية التمريض وسلمته للوزارة، ونتيجة للنمو السكاني المتسارع والفقر المتزايد أثر بشكل على الظروف المعيشية للفلسطينيين في مخيمات اللاجئين، أطلقت (الأونروا) في عام 2004 مبادرة تطوير المخيم لتحسين ظروف اللاجئين المعيشية، وتطوير البني التحتية لها وإيواء العائلات المدمرة منازلها وتأهيل مساكن اللاجئين من ذوي حالات العسر الشديد (المصدر السابق).

كما أنشأت (الأونروا) برنامج دعم نفسي بدأ في عام 2002 لمساعدة أطفال وأبناء اللاجئين الفلسطينيين وعائلاتهم الذين يعيشون ظروف العنف والضغط النفسي، ولتعزيز التكيف لديهم، ويعمل لهذا الغرض اختصاصيون مدربون يصل عددهم 189 ما بين باحث اجتماعي واختصاصي.

ويوصف الواقع الصحي في المخيمات بأنه في حالة يرثى لها بسبب زيادة الأمراض الخطيرة كأمراض القلب والسرطان والفشل الكلوي وانتشار الأوبئة نتيجة الظروف غير الصحية، سواء من زيادة نسبة الرطوبة وعدم وجود تهوية للمنازل وعدم وجود المياه الصالحة للشرب، كما إن الرعاية الصحية تقتصر على بعض خدمات (الأونروا) وهي في تقليص مستمر (إبراهيم، المصدر السابق) " لقد انخفض متوسط الإنفاق السنوي للاجئ من 200 دولار عام 1975 إلى أقل من 75 دولاراً في عام 2006 ما أدى إلى تراجع ملحوظ في كافة الخدمات وزيادة معاناتهم الحياتية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين" (رباح، 2007).

ونتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ارتفعت نسبة انتشار داء السكري وضغط الدم، بين اللاجئين في القطاع، فبلغت نسبة انتشار مرض السكر بين اللاجئين المسجلين من العمر 40 عاماً فأكثر 6.4% في حين المصابين بارتفاع ضغط الدم في الفئة العمرية نفسها 6.1% وهى من أعلى النسب في إطار عمليات (الأونروا) (السهلي،2000،ص230).

كما بلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء في الأراضي الفلسطينية للاجئين 4.6 مواليد، ومن جانب آخر بلغ معدل وفيات الرضع 27.5 لكل ألف مولود حي للاجئين، وبلغ معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات 32.3 لكل ألف مولود للاجئين (شبانة،2007) نظراً لارتفاع معدلات الإنجاب وانخفاض معدلات الوفيات لدى اللاجئين، وتقدر معدل الزيادة الطبيعية 3.7%، وبافتراض ثبات هذا المعدل وعدم عودة لاجئ الشتات يتوقع أن يتضاعف عددهم في الأراضي الفلسطينية بعد نحو 20 عاماً ليبلغ نحو 3.4 ملايين مع نهاية عام 2026، في حين متوقع أن يكون العدد الإجمالي لهم في العالم حوالي 12 مليون لاجئ بافتراض معدل نمو ثابت قيمته 3.5% (المصدر السابق).

3.4.3.6 الواقع التعليمي

تعد (الأونروا) المزود الأول للخدمات الأساسية للاجئين المسجلين، وبشكل أساسي التعليم والصحة، وتشغل أو تشرف على أكثر من 220 منشأة تابعة لها يعمل فيها حوالي 9700 موظف في محافظات غزة، وتشغل حوالي 193 مدرسة ابتدائية وإعدادية في قطاع غزة، تمثل العدد الأكبر الثاني بعد الأردن، وتوفر فرص التعليم لحوالي 195.156طالباً وطالبة،(الأونروا،2007) ونظراً لزيادة عدد التلاميذ، عانت مدارسها الاكتظاظ وبلغ معدل عددهم في الصف الواحد خلال عامي 1994-1995 من 47-50 تلميذاً، وهي أعلى نسبة من نوعها في الأقاليم الخمسة (منظمة التحرير الفلسطينية، 2002). وعدد كبير من المدارس تعلم بنظام الفترتين لنقص عددها، وقد عملت (الأونروا) على تحسين وتطوير البنية الأساسية التعليمية، ومن خلال برنامج تطبيق السلام تم إنشاء عدد من المداس الجديدة، وتحديث غرف دراسية.

ويمثل التعليم أكبر نشاط (للأونروا) في مكتب غزة الإقليمي ويشغل أكثر من 60% من ميزانيتها العادية، ويعمل فيه حوالي 75% من موظفيها، وتسهم بعدد 9 سنوات من التعليم للمرحلتين الابتدائي والإعدادي،وفيما يتعلق بالتدريب المهني والتقني يوجد لها مركز تدريب مهني بغزة يلتحق به 1.200 طالب وطالبة أكثر من نصفهم إناث موزعون على 31 تخصصاً، ويعمل بشكل جزئي مركز آخر بخانيونس يستوعب 800 طالب في 18 تخصصاً (الأونروا،2007).

وقد تعرض عدد من المدارس لأضرار وإجراءات إسرائيلية، حيث تم إغلاق عدد 6 منها، وقصف نحو 137 مدرسة، وتعطلت الدراسة بأكثر من 150 مدرسة، وتحول عدد 7 منها لثكنات عسكرية، وسقط المئات من بين الطلاب بين شهيد وجريح وعدة آلاف من المعاقين والمصابين (الأونروا،2007) وقد أشارت بيانات عام 2006 حول معدلات معرفة القراءة والكتابة للأفراد 15 سنة فأكثر، أن 93.6% من اللاجئين يعرفون القراءة والكتابة في الأراضي الفلسطينية (شبانة،2007).

ولكن بسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي لم تتوقف حتى بعد انسحابه من غزة تسبب في تدني مستوى الطلبة والطالبات اللاجئين في مدارس (الأونروا) وتدهور مستوى التعليم ، فقد أظهرت نتائج تقييم امتحانات الفصل الدراسي الأول لعام 2007-2008 تدني المستوى في أربعة مواضيع رئيسية، حيث بلغت نسبة النجاح 60% في مادة اللغة العربية و43% في مادة الرياضيات وبلغت نسبة النجاح في مادة العلوم 41% في حين كانت أدنى نسبة في مادة اللغة الإنجليزية، والتي وصلت إلى 33% (جينج ،2008).ويبين الجدول(11.3)خدمات التعليم للاجئين في محافظات غزة.

جدول 11.3: خدمات التعليم للعام الدراسي 2007/2006(الأونروا،2007).

عدد المدارس	**193**
عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين	160
نسبة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين	% 82
طاقم عمل التعليم	6.419
عدد المدرسين	6.005
عدد الطلاب	195.156
نسبة الطالبات الإناث	% 48.3
عدد الغرف الصفية	4.575
عدد الطلاب في كل صف	42.7

3.4.3.7. الواقع المعيشي

تظهر مشكلة السكن بشكل واضح في المخيمات حيث لم تشهد تغيرات أو توسعات مناسبة على مساحتها منذ تأسيسها، واللاجئ الذي توفرت له إمكانية مادية، ترك المخيم ، ولذلك من تبقى من

اللاجئين في المخيمات هم مجموع الفقراء، ويعيش حوالي 70% من سكان هذه المخيمات في زحام البؤس وتحت درجة المستوى الأدنى من المعيشة، وبيوتهم شبيهة بعلب السردين، بسبب ضيق المساحة الإجمالية لقطاع غزة بصفة عامة وضيق المخيمات، خاصة مما أدى لاعتماد البناء العمودي والتوسع على حساب الشوارع، مما ترتب عليه ضيق الشوارع وتحويلها إلى أزقة،(إبراهيم،2007).

وحسب البيانات المتوفرة للعام 2006، أن الدار تشكل النوع الأكثر شيوعا عند اللاجئين في الأراضي الفلسطينية؛ إذ تبلغ نسبتها 53.2% من مجموع المساكن المأهولة، تليها الشقة؛ إذ تشكل حوالي43.8%، وتشير البيانات المتوفرة لعام 2006 أن متوسط عدد الغرف في المسكن الذي يقطنه رب أسرة لاجئ في الأراضي الفلسطينية 3.2 غرف (شبانة، نفس المصدر السابق).

3.4.3.7.1. المساعدة الغذائية والنقدية الطارئة

تقدم (الأونروا) مساعدات غذائية لـ159.210عائلات يمثلون نحو(732.000 شخص) تشمل من بينهم 40 ألف عائلة لاجئة من موظفي السلطة، وتقدم لهم طروداً غذائية تغطي تقريباً 55% من الحاجات المطلوبة، حيث يتحمل اللاجئون وطأة أعلى مستويات فقر وبطالة ، كما يقدم برنامج التوظيف الطارئ فرص عمل مؤقتة للتخفيف من الصعوبات الاقتصادية على مستوى العائلات التي ليس لها معيل، ومنذ بدء البرنامج في 2001 بلغ المستفيدون 105.000 شخص، كما تقدم مساعدات نقدية للعائلات اللاجئة ذات الحاجات الطارئة الشديدة مثل العائلات التي فقدت مصدر دخلها أو أصبحت مشردة، ويبلغ حجم المتوسط للمنحة 25 دولاراً، ومنذ بدء الانتفاضة فإنه تم توزيع أكثر من 30 مليون دولار أمريكي لنحو101.824 عائلة كما تم توزيع 7.636.175 دولاراً لنحو 27.921 عائلة عام 2006، وأدى الاجتياح الإسرائيلي على مدار 6 سنوات منذ بدء الانتفاضة في عام 2000 لتدمير أو هدم بيوت 3.918 عائلة فقامت (الأونروا) بإعادة بناء 2.685 عائلة تتركز في رفح وخانيونس ضمن برنامج بناء المساكن الطارئ (الأونروا ،المصدر السابق).

3.4.3.7.2 توفر السلع المعمرة

تشير البيانات أن نسب توفر السلع المعمرة لدى الأسر غير اللاجئة تفوق الأسر اللاجئة لمعظمها تلك السلع التي لا تعتبر أساسية بدرجة كبيرة، ففي حين تبلغ نسب الأسر اللاجئة التي يتوفر لديها سيارة خاصة 12.9% مقابل 21.4%، لغيرهم، وكذلك الحال بالنسبة لتوفر المكتبة، إذ تبلغ نسبة الأسر التي يتوفر لديها مكتبة خاصة 17.4% لدى الأسر غير اللاجئة، في حين تبلغ للأسر اللاجئة 14.5% فقط، ونسبة توفر خط الهاتف للأسر غير اللاجئة 49.4%، في حين تبلغ 43.6% للاجئة، ونسبة توفر جهاز حاسوب لدى الأسر غير اللاجئة 29.5%، في حين تبلغ للاجئة 25.4%. (شبانة، المصدر السابق).

3.5 المبحث الرابع : حق العودة والحلول المطروحة

يتناول هذا المبحث ثلاثة جوانب تتعلق بـــ:

3.5.1 حق العودة في المنظور الدولي

3.5.2 أهم مشاريع التوطين والبدائل المطروحة

3.5.3 مواقف الأطراف المعنية من حق العودة

3.5 المبحث الرابع : حق العودة والحلول المطروحة

3.5.1 حق العودة في المنظور الدولي:

لقد كفل القانون الدولي وقوانين حقوق الإنسان حق أي إنسان في العودة في أي وقت يشاء، وجاء بها أن اللاجئ يبقى لاجئاً حتى يعود لبيته الأصلي وأرضه، سواء غادر بإرادته منها أو طرد وهجر بالقوة منها، وحق العودة كحق من حقوق الإنسان يحدد في مصدرين أساسين وهما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وقانون الجنسية(Quigley,1998) كما كفل القانون والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ليس عودة الأفراد فقط، وإنما الاعتراف بحق الجماعات المهجرة في ذلك.
ونشير هنا إلى بعض ماورد بهذا الخصوص، في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، (المادة 13،الفقرة2)" لكل شخص الحق في مغادرة كل بلد، بما فيه بلده والعودة إليه " (بابادجى،جاندر،لابراديل1997،ص55) وأما المادة رقم (49) من اتفاقية جنيف الرابعة جاء فيها: "إن حالات الترحيل الإجبارية،الجماعية أو الفردية، ممنوعة مهما كان الدافع إليها " (المصدر السابق،ص152) وفي الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية،(المادة12،الفقرة4):" لا يجوز حرمان أحد بصورة تعسفية من حقه في الدخول إلى بلده " (المصدر السابق،ص56) وكل من البرتوكول الرابع في الاتفاقية الأوروبية لصون حقوق الإنسان، والمعاهدة الأمريكية، والشرعة الإفريقية، وقوانين حقوق الإنسان ممثلة في معاهدات جنيف الأربع جميعها ضمنت حرية المغادرة والتنقل والعودة للشخص إلى بلده دون قيود.(المصدر السابق)، ورغم ما ورد حول حق العودة كحق من حقوق الإنسان، لا يفسر بالمنظور الإسرائيلي أنها وثيقة قانونية واجب تطبيقها في كل الأحوال، حيث يوجد صراع بين حق الدولة في البقاء وحق الإنسان في العودة (Morris, 1988).
ويعرف مصطلح حق العودة " إنه الحق الذي يطالب به شخص واحد أو عدة أشخاص أو فروعهم بالعودة إلى الأماكن التي كانوا يقطنونها، تلك التي أرغموا على مغادرتها، وحق استعادتهم هناك للأملاك التي انتزعت منهم أو تركوها" (بابادجى،جاندر،لابراديل1997،ص40) فيما يرى المفكر لابراديل:" إن حق العودة يجعل الفلسطيني صاحب حق، ويتمتع بهذا الحق كل فرد من أفراد المجموعة على حدة، إن هذا الطابع الفردي والمدني الذي يتحلى الإنسان به يسمح له بصورة مبدئية بحل مسألة من المسائل العلمية المهمة: مسألة قابلية الانتقال عن طريق الإرث بسبب الوفاة." (المصدر السابق، ص166). وبعد تفاقم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على إثر نكبة عام 1948 قامت الأمم المتحدة بتعيين وسيط لها بفلسطين يدعى الكونت برنادوت الذي قدم بدوره توصيات بشأن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقد أيدها القانون الدولي عبر أعلى هيئة دولية، كان أهمها ما

جاء في الفقرة رقم 11 من القرار 194 الصادر بتاريخ 11كانون الأول /ديسمبر 1948 وهى تنص على:

" تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم، وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب، وفقاً لمبادئ القانون الدولي والإنصاف، أن يعوض عن ذلك الفقدان أو اضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة" (الأونروا، ب–ت).

كما قدم الوسيط تقريراً شمل عدداً من المقترحات حول ترتيبات الأراضي، وضرورة تسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين والسماح لهم بالعودة، وبناء على قرار 194 تشكلت لجنة التوفيق المكونة من ممثلي فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية حيث أوكل لها في القرار رقم 394(د،5) بتاريخ 14 كانون الأول/ ديسمبر 1950مواصلة مهمة الوسيط وكلفت بتقدير ودفع التعويضات، والبحث مع جميع المعنيين لضمان حماية حقوق اللاجئين ومصالحهم (المصدر السابق) وقد أجمعت الكتابات التي تناولت القرار من ناحية قانونية، على أن مواصفات قرار حق عودة اللاجئين تتمحور في أنه:

" حق شخصي في أصله لا تجوز فيه النيابة عنه في أي اتفاق ومعاهدة ولا ينتقص بإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلة، وحق وطني جماعي لأنه يعني الشعب الفلسطيني المواطن واللاجئ على حد سواء، وحق مدني يقضى بإعادة الممتلكات، وحق سياسي يستوجب استعادة المواطنة، وحق طني باعتباره أحد مرتكزات تجسيد تقرير المصير للشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة وعودته إلى أرضه وديارة بما يكفل حق العودة والتعويض معاً "(رغم الحدود،2005).

لذا كان يتوجب على بريطانيا بصفتها المنتدبة على فلسطين المحافظة عليها وعلى شعبها ومساعدته لحين الحصول على حريته واستقلاله، وإنشاء دولته مثل باقي الدول التي خضعت في ذلك الحين للانتداب سواء الفرنسي أو البريطاني مثل الأردن والعراق، ولكنها لم تحققه، بل جاءت بقرار التقسيم الذي أقر بدولتين يهودية وعربية، وهو القرار المنشئ لإسرائيل والذي بموجبه فرض عليها قيودا والتزامات وبالتالي:

" وجود إسرائيل واستمرارها وحتى تشريعاتها الداخلية مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بقرارات هيئة الأمم المتحدة باعتبارها المرجعية الأولى لإنشاء إسرائيل وحدود " سيادتها" وبالتالي فإن هذا الكيان ملزم بشكل كامل بموجب القانون الدولي بقرارات هيئة الأمم ولايمكن أن ينتقي منها مايكون في صالحه فيقبله ويرفض القرارات الأخرى " (نافع، 1991،ص149).

وبعدما انسحبت بريطانيا من فلسطين استولى اليهود عبر مؤسساتهم الخاصة التابعة للحركة الصهيونية على الأرض بما فيها المدن والقرى والأراضي الزراعية وغير الزراعية والمباني والممتلكات بمعنى الأموال المنقولة وغير المنقولة (نافع،1991) واستكملوا عملية التشتت الجغرافي بين 850 ألفاً إلى 900 ألف نسمة من الفلسطينيين. يقول الكاتب هنري كتن:" الشعب الفلسطيني يعتبر أفراده هم المواطنون والسكان وأصحاب السيادة في بلادهم " (كتن،1999،ص27) ويعزز ذلك أن فلسطين رغم أنها اعتبرت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية خلال أربعة قرون، فإن سكانها كانوا مواطنين أصحاب سيادة في قطر مستقل وكانوا يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية كاملة متساوين مع المواطنين العثمانيين (كتن،المصدر السابق) كما ويفند الكاتب ادعاءات اليهود أن لهم حق تاريخي في فلسطين، فيقول:

" لكنهم لا يشبهون الفلسطينيين في الانتماء إلى السكان القدماء في البلاد، واليهود لاتنتهى أصولهم إلى السكان الأصليين .. ...لقد كان وجودهم منقطعا خلال قرون كثيرة خلافاً لتواجد الفلسطينيين وهم المواطنون المنتمون إلى المواطنين الأصليين الذين كان تواجدهم متواصلا في الماضي حتى الحاضر في القرن العشرين... أي إن من حضر إلى فلسطين من اليهود " ليس لهم صلات سلالية أو عنصرية بالإسرائيليين أو العبريين الذين عاشوا في فلسطين زمن التوراة ،ثم اختفوا من البلاد 18 قرناً سلفت " (كتن،1999،ص31-32).

ويخص قرار حق العودة رقم 194 مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حيث ترجع أهميته" أنه يعنى تحديداً باللاجئين الفلسطينيين...ويعرف حقوقهم بصورة جماعية ويطالب بحقهم في العودة كمجموعة قومية(زريق،1994،ص69) بينما يرى الكاتب سالم أن قرار حق العودة لايدور عن عودة شعب، بل عودة اللاجئين أو تعويضهم إلا أنه يبقى مهماً، فقد يؤدى في أحسن الأحوال لعودة جزء من هذا الشعب (سالم،1997)، ويراه الباحث أبو ستة أنه ليس قراراً واحداً وإنما ثلاثة : أولاً، يؤكد حق اللاجئين في العودة لوطنهم، ثانياً، يمدهم بالرعاية لحين عودتهم، وثالثاً يضع آلية (ميكانيزما) لتحقيقها: جهاز تابع للأمم المتحدة أطلق عليها لجنة التوفيق بشأن فلسطين (أبوستة،2003) وهذا القرار يستنبط من المبدأ العام المرتكز على المنطق، ويشمل جميع الفلسطينيين الذين اقتلعوا من أرضهم" لاجئين" و"نازحين" و" مطرودين"" (بابادجى،المصدر السابق)، ولكن إسرائيل تستند رؤيتها لهذا القرار:"على الرفض المطلق لحق العودة للاجئين، وتحاول أمام الإجماع الدولي على القرار 194 التلاعب بتفسيره وتحريف نصوصه، وتقديمه بمصطلحات ومضامين تتناقض مع المفهوم الدولي وتفسير الأمم المتحدة ولجانها القانونية المختصة"(رباح،2003).

وعن نطاق وحدود ممارسة حق العودة يقول الكاتب سلام " استناداً إلى إطلاق النص عند كلامه عن "حق اللاجئين" في العودة واستناداً إلى تاريخ صدوره، أي سنة 1948، فلا مجال للشك في أن

حق العودة المكرس هنا يشمل العودة إلى أية منطقة من مناطق إسرائيل في حدودها آنذاك" (سلام،1994،ص34) كما أن اللاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي لهم وضعية فريدة حيث أنه:

" تعتبر غالبية اللاجئين الفلسطينيين "لاجئين بشكل قاطع" مالم تتوفر أدلة تثبت عكس ذلك، وإنهاء وضعية لجوء من لجأ في عام 1948 تكمن في التنفيذ الكامل للحل الدائم والشامل الذي تضمنه القرار رقم 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول عام 48 ،كما ينص شرط إنهاء وتوقف وضعية من لجوء الذين هجروا لأول مرة عام 1967 بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 237 الصادر في 14 حزيران من نفس العام"(بديل،2002،ص55).

وظلت الهيئة الدولية للأمم المتحدة تصدر قرار حق العودة، بل نقلت القضية الفلسطينية من لاجئين إلى شعب في دورتها الرابع والعشرين بتاريخ 1969/12/1 بصدور قرار رقم (2535) جاء فيه:" إن الجمعية العامة إذ تقر بأن مشكلة اللاجئين العرب ناشئة من إنكار حقوقهم الثابتة التي لا يمكن التخلي عنها والمقررة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعود فتؤكد على الحقوق الثابتة لشعب فلسطين"(الأونروا، ب-ت).

وإمعاناً في سياستها في تهويد فلسطين عملت دولة إسرائيل بعد إقامتها على جلب اليهود من مختلف أنحاء العالم إلى فلسطين، وفى ذات الوقت حرمت وما زالت تحرم اللاجئين الفلسطينيين من حقهم بالعودة، وعزز الكنيست الإسرائيلي في 5 تموز/ يوليو 1950 ذلك بإصداره قانون يمنح "حق العودة" لأي يهودي كونه يهوديا للاستيطان في إسرائيل، وأن يصبح مواطناً، ويمنح الجنسية الإسرائيلية أيضا، كما قامت: " من خلال قوانين ومخططات إدارية مختلفة، أبرزها قانون أملاك الغائبين، منذ عام 1948 بمصادرة أملاك اللاجئين ونقلها إلى دولة إسرائيل أو مؤسساتها، أو إلى أفراد يهود، وقد تمت صياغة هذه القوانين بدقة بهدف حرمان الفلسطينيين من أراضيهم وأملاكهم ونقلها إلى أياد يهودية" (الحورانى،2005).

وقد أصدرت الأمم المتحدة بعد قرار 194 العديد من القرارات منها : رقم (2672)بتاريخ 1970/11/30، ورقم (2792) في عام1971، ورقم (3089)في عام 1973 جميعها تؤكد على حق العودة للشعب الفلسطيني وتربط هذا الحق بحق تقرير المصير، فقرار رقم (3089)ورد فيه: "الاحترام التام لحقوق شعب فلسطين الثابتة وتحقيقها، وخصوصاً حقه في تقرير المصير، وأن تمتُّع اللاجئين العرب الفلسطينيين بالحق في العودة إلى ديارهم وأملاكهم لا بد منه لتحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ولممارسة شعب فلسطين حقه في تقرير مصيره" (الأونروا-ب-ت).كما صدرت قرارات ذات علاقة بحق العودة أهمها في هذا المضمار القرار رقم (3236) عن الدورة (26)

للجمعية العامة بتاريخ 1974/11/22 أكد خلاله على الحقوق الثابتة للفلسطينيين، ومنها حقه في تقرير مصيره وحقه في الاستقلال والسيادة الوطنية وحقه غير القابل للتصرف في العودة إلى دياره وممتلكاته التي شرّد واقتلع منها (كيالي، 1996)، ويستشهد الكاتب رباح بالجهود التي يبذلها القانون الدولي تجاه اللاجئين فيقول:

" بينما لاتتوقف المساعي الدولية لإعادة اللاجئين العراقيين والأفغان، وإعادة لاجئي الشيشان وكوسوفو وتيمور وغيرها تطبيقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الولية ، يجرى الامتناع بالمقابل عن تطبيق القرارات الدولية ذات الصلة بالنسبة للاجئين الفلسطينيين وتامين حقهم في العودة ، كحق راسخ وثابت كفله القرار 194، الذي تعيد التصويت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنوياً وجرى تأكيده في قراراتها أكثر من 110 مرات حتى الآن" (رباح، 2003).

3.5.2. أهم مشاريع التوطين والبدائل المطروحة:

لقد كفل حق الإنسان في العودة إلى بلده بغض النظر عن كيان الدولة القائمة فيه وتخلص دراسة قانونية أن بلد المنشأ وبموجب القانون الدولي عليها أن تلتزم بقبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني ولأن إسرائيل هي دولة المنشأ فهي التي يقع عليها هذا الواجب الملزم تجاه اللاجئين الفلسطينيين (بولنغ، 2001) فيما يرى مركز بديل أن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين لا بد أن يكون مثلهم مثل اللاجئين الآخرين حول العالم، وهذا يمثل الحل العادل والدائم للصراع العربي/الفلسطيني–الإسرائيلي، ويدلل بقوله:

" إن حق العودة مطلب لجميع اللاجئين على وجه الأرض، فهو حق عالمي أساسه الشرعية والقوانين الدولية، ينطبق على جميع اللاجئين الذي هجّروا قسراً من منازلهم وديارهم الأصلية. في رواندا وموزمبيق، على سبيل المثال، انتظر اللاجئون فترة طويلة زادت عن الثلاثة عقود استطاعوا بعدها ممارسة حقهم في العودة. مئات الآلاف من المهجّرين من جنوب القوقاز بدؤوا بالعودة إلى ديارهم ضمن عملية شاملة سهلتها الأمم المتحدة في الأربعينيات. في غواتيمالا، شكّل اللاجئون هناك جسماً تمثيلياً خاصاً بهم في أواخر الثمانينيات "المفوض الدائم" الذي فاوض حكومة غواتيمالا على إعادة تأهيل اللاجئين في ديارهم الأصلية. وفي البوسنة والهرسك، تجمّع اللاجئون من جذور عرقية مختلفة (تحالف العودة) للضغط من أجل حقهم في العودة."(بديل، 2001).

ويرى الكاتب سالم أن أصحاب حق العودة هم:" كل اللاجئين الفلسطينيين وسلالتهم الذين يتوارثونه من آبائهم (سالم، 1998) ويقول:" إنه وفقاً لقراري 181 و194 فإن أماكن ممارسة هذا الحق، ليس فقط الضفة والقطاع، بل داخل إسرائيل أيضا" (سالم،1998، ص34) ولكن دولة إسرائيل تقر

أنه لا عودة جماعية للاجئين الفلسطينيين، فقط يمكن إعادة بعضهم كحالات إنسانية باعتبار قضيتهم قضية إنسانية علاجها عبر لم الشمل (المصدر السابق)، في حين يرى الباحث أبو ستة أن العودة ممكنة؛ لأن 80% من اليهود يعيشون في 15% من (إسرائيل) و20% منهم يعيشون في 85% من (إسرائيل) وهي أرض فلسطينية ومعظمهم يعيش في المدن، ولكن 2% فقط منهم يستغلون كل الأراضي الفلسطينية السليبة، ويعيشون في مجتمعات الكيبوتس التي أفلست وهجرها الكثيرون، أي أن 200,000 يهودي فقط يستغلون 17,325,000 دونم هي إرث وتراث اللاجئين الفلسطينيين المحرومين من العودة، ومكدسين في المخيمات" (أبو ستة،2006،ص46-47).

فيما أجمع العديد من الكتاب والباحثين، فيما يتعلق بقضية التعويض، أنه حق للاجئين الذين يقررون العودة ولمن لا يعودون، وأنه ليس بديلاً عنه، وعلى وجوب أن يشمل التعويض على الخسائر المادية والممتلكات واستغلالها طوال 60 عاماً بالإضافة إلى المعاناة والضرر النفسي ومشاعر اليأس والإحباط الذي لحق بهم نتيجة الطرد واللجوء وفقدانهم أرضهم ومصدر رزقهم ومعيشتهم وسنوات الحرمان التي قضوها في النفي والتشريد، فيما كان الاختلاف في وجهات النظر نحو تحديد الأملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها ، وحول آلية توزيع التعويض ما إذا يكون بشكل فردى أم جماعي ،أو أن يكون مباشرة للأفراد، أي للاجئين، أم للدول التي استضافتهم وقدمت الرعاية لهم، أم للسلطة الفلسطينية، وكذلك في المبالغ المطروحة لهذا التعويض وإمكانية التقدير الصحيح لها. لقد وضعت تقديرات مختلفة لمقدار التعويض وللوسائل المستخدمة لتقييمه وتباينت أرقام مبالغها فتراوحت قيمة التعويضات بين 5-10بلايين دولار أمريكي وبحسب شلومو غازيت (غازيت،1995) و271 بليون دولار بحسب قبرصي، كما أن مسألة التعويضات طرحت على جدول أعمال محادثات السلام حيث دعت لإنشاء "لجنة دولية" وصندوق دولي" للتعامل مع هذه المسألة (قبرصي،2003).

ولقد تعددت المشاريع والبدائل المطروحة لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين المتضمنة خياري التعويض والتوطين، التي تعتبرها قضية إنسانية بالدرجة الأولى ، وكان التركيز في تلك المشاريع والطروحات على الجانب الإقتصادى والخدماتى، وعلى هدف توطينهم ومنحهم تعويضات وإنهاء وتصفية قضيتهم، وكانت أمريكيا وإسرائيل، على وجه الخصوص، أول من عرض تلك المشاريع ويليها أوروبا، وتضمنت هذه المشاريع اقتراحات عدة ركزت على مسألة توطين اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في البلدان العربية، وعلى وجه التحديد الأردن وسوريا والعراق، وكان ينبع اهتمامهم بتوطين اللاجئين بدول قريبة أو مجاورة تحمل ذات الخصائص الطبيعية والديمغرافية مما يسهل تحقيق هذا الغرض وسوف نستعرض هنا أهمها:

3.5.2.1. مشاريع التوطين التي طرحت في الفترة الواقعة من عام 1948-1987

طرح الوفد الإسرائيلي في محادثات لوزان عام 1948 بأن يتم إعادة 100 ألف لاجئ فلسطيني إلى داخل إسرائيل وربط عودتهم بالتسوية العامة وما تبقى منهم يتم توطينهم في العراق(سالم، نفس المصدر السابق) فيما ذكر أن أول مشروع كان في عام 1949 على يد مؤلفته سيبلا ثكنس عن المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن مقترحا توطيناً للاجئين في سوريا والعراق وليس لبنان (أبو ستة،2003) ثم توالت المشاريع منها العربية والأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل وغيرها بالإضافة إلى الأمم المتحدة، ونسرد هنا أهمها:

1- مشروع حسني الزعيم

وافق حسني الزعيم رئيس سوريا في عام 1949 على قبول توطين 350 ألف لاجئ فلسطيني بمنطقة الجزيرة الواقعة بشمالها (سالم،المصدر السابق) وفى هذا العرض نال ثقة ودعم إدارة الرئيس الأمريكي هاري ترومان، وجاء فيه: أن يتم تعويض اللاجئين عن خسائرهم وأن تعطى سوريا مساعدة مالية كافية لإعادة توطينهم الإ أن "بن غوريون رفض عرضه " (أبو ربيع، 2003،ص107).

2- خطة التطوير الاقتصادي للشرق الأوسط "خطة ماك جي"

عرض المشروع ماك جى مستشار وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، وذلك من خلال "لجنة التوفيق الدولية" في آذار 1949، فيما تعد أولى الخطط لتوطين اللاجئين من الإدارة الأمريكية ومفادها: أن تقوم هي وفرنسا وبريطانيا، بتقديم المساعدات الكفيلة بإنشاء مشاريع تنموية، تعمل على احتواء اللاجئين، وتوطينهم، كل في مكانه، مع الاكتفاء بإعادة مئة ألف منهم إلى فلسطين، واشترطت إسرائيل للقبول بإعادتهم اعتراف الدول العربية بها، مع توطينهم حيثما يتفق ومصالحها واعتباراتها الأمنية، لكنها عادت ورفضتها (البرعي،2003).

3- بعثة كلاب:

قدم المشروع البعثة التابعة للجنة التوفيق الدولية الذي ترأسها الأمريكي،(جوردن كلاب) إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، في تشرين ثاني 1949، حيث أوصت ببرنامج للأشغال العامة (ري، بناء سدود وشق طرق) وحرف للاجئين، وقد وافقت الأمم المتحدة عليه في ديسمبر كانون الأول 1950، وأوصت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين" بتشكيل صندوق لدمج اللاجئين، قوامه 49 مليون دولار، تساهم فيها الولايات المتحدة، بالجزء الأكبر لهذا الغرض (أبو العلا، 1991).

4- مشروع بلاند فورد :

طرحه بلاندفورد الوكيل المساعد للمدير العام لوكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة وقدمه في أكتوبر 1951 مقترحاً تخصيص ميزانية قوامها 250 مليون دولار تقدم إلى اللجنة السياسية لجامعة الدول

العربية من أجل حل مشكلة اللاجئين، يصرف منها 200 مليون دولار في سبيل دمج اللاجئين فيما يستخدم الباقي في إنشاء مساكن وتأهيل حياة أفضل لهم. حيث يتم تهجير عدد كبير من لاجئي لبنان إلى سوريا، ونقل 100 ألف لاجئ من غزة، وفلسطين والأردن إلى العراق وليبيا، وقد أبدت الدول العربية تأييداً له باعتبارها مقترحات الوكالة، وقدم مشروعه للجمعية العامة، وبالفعل بدأت "وكالة الغوث" في الإجراءات لتوطين 2500 لاجئ، بعد حصولها على موافقة ليبيا في نوفمبر/ تشرين الثاني،1951.(صافي،2006).

5- مشروع توطين اللاجئين في سيناء

يقوم هذا المشروع على توطين قسم من لاجئي قطاع غزة في سيناء، وقد وافقت الحكومة المصرية على إسكان خمسة آلاف لاجئ فقط في عام 1953م. وأبدت مصر تعاوناً مع وكالة الغوث (الأونروا) وعقدت الحكومة المصرية اتفاقاً معها تجيز بموجبه الأخيرة إجراء اختبارات على 250 ألف فدان حول إمكانية إقامة مشاريع عليها. كذلك تختار الوكالة 50 ألف فدان من أجل التطوير الزراعي.

وقد قدر عدد اللاجئين الذين سيرحلون بحوالي 59.900 شخص، وحدد المدى الزمني الكافي لتوطينهم بعشر سنوات، وقد سعت الأمم المتحدة إلى إسكان اللاجئين في شمال غرب سيناء لتخفيف كثافة اللاجئين في قطاع غزة لما يمكن أن يسببوه من تهديد لإسرائيل، لقرب المسافة الجغرافية بين غزة والأراضي المحتلة عام 1948 م (صافي،2006) وقد اعتبر من أهم مشاريع توطين اللاجئين، وهو من المشاريع القليلة المتكاملة والمنظمة، التي دخلت مرحلة التنفيذ الفعلي، إلا أن غارة 28 فبراير/ شباط 1955 وانتفاضة مارس/آذار من نفس العام أفشلته، وكذلك بسبب المعارضة والغضب والمظاهرات الشعبية التي قام بها اللاجئون في القطاع (البرعي،2003).

6- مشروع دالاس:

اقترح وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس، في 26 أغسطس/ آب 1955 إعادة بعض اللاجئين إلى فلسطين المحتلة، وقيام إسرائيل بتعويض البعض الآخر، من خلال قرض تشارك فيه الولايات المتحدة، وتوطين العدد المتبقي في البلدان العربية في أراضٍ مستصلحة، عن طريق مشاريع للري، تقوم أمريكيا بتمويلها. هاجمت المشروع كل من مصر، وسوريا (البرعي،2003).

7- مشروع بن غوريون لتوطين اللاجئين

طرح المشروع في عام 1956 ويستند على تقسيم الأردن؛ فالمناطق الواقعة شرق نهره وجب إلحاقها بالعراق، مقابل تعهده باستقبال اللاجئين وتوطينهم في وسطها، بينما يصبح القسم الغربي تابعاً لإسرائيل، أما لبنان فيجب عليه التخلص من الأقضية ذات الغالبية المسلمة لكي يضمن لنفسه استقراراً مبنياً على المناطق المسيحية، ويهدف المشروع إلى:" حل لمشكلة اللاجئين بإبعادهم من

لبنان وسورية والأردن لبلد عربي غير ملاصق لحدود فلسطين، شرط أن يوطنوا داخلها وليس في أطرافها"(أبو ربيع، 2003، ص110).

8- مشروع همرشولد 1959

طرح من جانب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، داغ همرشولد في عام 1959 مقترح لتوسيع برامج تأهيل اللاجئين وتعزيز قدراتهم على إعالة أنفسهم، والاستغناء عن المساعدات التي تقدمها إليهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتوطين اللاجئين في الأماكن التي يوجدون فيها، مناشدة الدول العربية (المضيفة للاجئين) التعاون مع الوكالة الدولية(صافي، 2006) وبين همرشولد أن المشكلة تكمن في الدول العربية المتوسطة والفقيرة، مثل: لبنان والأردن، التي تضم أكبر عدد من اللاجئين، واقترح إنفاق الأموال الطائلة عليها، لتوسيع البرامج لاستيعابهم، ولم يكتب له النجاح، فقد رفضه ممثلون عن القوى الفلسطينية، في مؤتمرين عقدا في بيروت، في 1959/6/26 و1959/12،مستنكرة موقف وكالة الغوث.

9- مشروع جونسون

وتقدم بهذا المشروع جوزيف جونسون _رئيس مؤسسة "كارنيجى" في 2 أكتوبر /تشرين الأول 1962م. وكانت حكومة الولايات المتحدة قد كلفته سنة 1961م بدراسة مشكلة اللاجئين. كما تم تكليفه بالمهمة المذكورة من خلال لجنة التوفيق الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة مقترحاً تخيير اللاجئين بين العودة والتعويض، أما العودة، فتعنى أن اللاجئ يجب أن يكون على علم تام بفرص الاندماج في المجتمع (الإسرائيلي)، وكميات التعويض التي سيتلقاها، إن اختار البقاء حيث هو، وسيكون (لإسرائيل) الحق في أن تجري كشفاً أمنياً على كل لاجئ يختار العودة. أما في حالة التعويض، فسوف تقوم الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأعضاء في هيئة الأمم بما فيها (إسرائيل)، بالإسهام في توفير الأموال اللازمة لذلك، في حين لم ترفض الدول العربية، صراحة، مقترحاته، اتخذ الكنيست (الإسرائيلي)، في نوفمبر/ تشرين الثاني1961، قراره باستحالة العودة والحل في توطينهم في البلدان المضيفة(صافي، المصدر السابق) دخل المشروع حيز التنفيذ عام 1961، بعد الاتفاق لتمويله بين الحكومة الأردنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وقدمت أمريكا 18 مليون دولار، مقابل 5 مليون، فقط، من الحكومة الأردنية وقد عارضته إسرائيل بحجة عرقلة مخططاتها للاستفادة من مياه نهر الأردن (البرعي،2003).

10- مشروع أيزنهاور

دعا هذا المشروع إلي إعادة جزء من اللاجئين حدده بعدد (100) ألف لاجئ لمناطقهم التي هجروا منها، على أن يتم إعادتهم في المرحلة الأولى عام 1956-1957 وفى الثانية أيضاً (100) ألف في عام 1959-1960 وأصحاب الأملاك الذين لا يرغبون بالعودة يتقاضون تعويضاً عنها مع توطين (160) ألفاً في سوريا و(125) ألفاً في الأردن، وأن يتم إنشاء صندوق بإشراف الأمم المتحدة

لتوطينهم في مستوطنات ويخصص لكل أسرة منزل مع قطعة أرض زراعية (أبـــو ربيـــع، نفـــس المصدر السابق).

11- مشروع إيجال آلون

طُرح اعتماد خطة اقتصادية لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من خلال تعاون دولي تكون مساهمة إسرائيل فيه عبر إقامة مستوطنات نموذجية لاستيعاب هؤلاء اللاجئين (سالم، نفس المصدر السابق) يشار إلى أنه كان قد اقترح أيضاً، بعد حرب حزيران 1967، نقل لاجئي 48 مـــن قطـــاع غـــزة وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش، (مصرية، 1997).

12- مشروع إسرائيل جاليلي

قدمه جاليلي في عام 1973 وكان يشغل حينها وزيراً في حكومة العمل، دعا لإعادة تأهيل اللاجئين والسماح لهم ببناء بيوتهم خارج المخيمات على أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بمنحهم قطع أرضٍ مع السماح لهم بالبناء داخل المخيم، مما يساهم في تحويل المخيمات لمدن وإلحاقها بالمدن المجـــاورة لها" ومن خلال حكام إسرائيل العسكريين نفذ هذا المشروع جزئياً حيث وزعت قطع مـــن الأرض على سكان مخيمي جباليا والشاطئ في منطقة الشيخ رضوان" (عدوان،833،2003).

3.5.2.2. قضية التوطين التي طرحت في مشاريع التسوية 1988-2007

1- مشروع شامير

قدمه إسحاق شامير ونادي خلاله بعقد مؤتمر دولي وتوفير ميزانيـــة قـــدرها 2مليـــار دولار مـــن الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي لتوطين اللاجئين وتحسين معيشتهم وتكـــون مـــساهمة إسرائيل بخبرتها (سالم،نفس المصدر السابق).

2- أوسلو 1 - المفاوضات الثنائية

اتجهت عملية مدريد في عام 1993 للتسوية بمسارين متوازيين؛ المفاوضات الثنائية بين الأطراف العربية وإسرائيل، وكذلك المفاوضات المتعددة الأطراف، وفى الثنائية تم تشكيل لجنـــة اللاجئـــين تقودها كندا بمشاركة أربعين دولة، واستندت آلية الحوار على تطوير البنية الاجتماعية والاقتصادية لتجمعات اللاجئين بالتعاون مع الدول المضيفة، ودعمٍ عملٍ عبر توفير مقومات التأهيل والتـــوطين حيثما يتفق عليه، افتقدت المفاوضات المتعددة للمرجعية القانونية والشرعية الدولية، كمـــا أســـست أرضية سياسية منهجية وعلمية للانتقاص من حق العودة واحتوائه،وكلاهما شـــكل خدمـــة كبيـــرة للرؤية الصهيونية-الأمريكية لتصفية مشكلة اللاجئين من خلال التوطين،(الشولي،2004) ومنذ عام 1994 جاهرت الولايات المتحدة الأمريكية برفض قرار حق العـــودة 194 مـــن خـــلال رفـــض التصويت عليه كما أعلنت إسرائيل لأول مرة رفضها القرار بعد أن كانت في الأعوام السابقة تكتفي بالامتناع عن التصويت (أبو ربيع،2003).

3- اتفاق وادي عربة وتوطين اللاجئين

في معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية التي تعرف باسم معاهدة وادي عربة وأبرمت في بوادي عربة في 26 أكتوبر عام 1994 وتناولت النزاعات الحدودية بينهما. وتربط هذه المعاهدة مباشرة بالجهود المبذولة في عملية السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ورد في المادة الثامنة حول اللاجئين والنازحين أساساً شبه علني لعملية التوطين، ورد به حول النازحين: يكون الاتفاق بشأنهم ضمن إطار لجنة رباعية بالاشتراك مع مصر والفلسطينيين، وأمَّا اتفاق اللاجئين فيكون ضمن المجموعة متعددة الأطراف، من خلال تطبيق برامج الأمم المتحدة المتفق عليها بما في ذلك المساعدة في مضمار العمل على توطينهم(المصدر السابق).

4- مشروع (الأونروا) الجديد 1995

شرعت (الأونروا) بتغيير مهماتها التي تقتضى إغاثة وتشغيل اللاجئين ، بعد مؤتمر مدريد وبدء عملية التسوية وتحولت إلي منظمة للتنمية الاجتماعية تقدم في سياق خدمات الإغاثة، وأعطت الأولوية لمشاريع تأهيل اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر توفير البنية التحتية بما يفضي إلى الاستغناء التدريجي عن خدماتها، ويتيح لها الانسحاب من المناطق المحتلة عام 1967 بانتظار الحل المفترض للاجئين في الدول العربية المضيفة (أبو ربيع،2003). وبعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في 13/ سبتمبر 1993 تحت عنوان "برنامج تطبيق السلام" (PIP) بدأت (الأونروا) بالتوجه في وظيفتها الجديدة، وبدءاً من 1995حصلت على أكثر من 300 مليون دولار لمشروع إدارة الدخل (المصدر السابق).

5- اتفاقية طابا- واشنطن 1995

لم يتضمن أوسلو (1) الموّقع عام 1993 أية إشارة تستند عليها مرجعية البحث في موضوع اللاجئين، والمرة الوحيدة التي ورد في ديباجته ذكر القرار 242" أن حلاً دائماً يمكن أن يقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 " (أبو ربيع،2003،ص117). ويرى الكاتب ربيع أنه فيما يتعلق بتعريف "حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين" حسب الفقرة (2/ب)، من القرار 242، يجعل قرار 194، جزءاً لايجزأ منه، وفيما جاء في اتفاقية طابا – واشنطن المستندة لاتفاقية أوسلو الأولى فقد تجاوزت قضية اللاجئين وأحالتها للمفاوضات المتعددة الأطراف ولمفاوضات الحل النهائي في عام 1999 (أبو ربيع،2003).

6- وثيقة بيلين – محمود عباس 1995

هذه الوثيقة تشتمل على مبادئ أساسية للحل النهائي أنجزت في عام 1995 وأعلن عنها في 1996 وجاء في بندها الرابع فيما يتعلق بموضوع اللاجئين والنازحين: ينبغي العمل على أن تحل هيئة دولية جديدة محل (الأونروا) لتتولى عملية إعادة تأهيل اللاجئين وتأمين استيعابهم في دول وأماكن إقامتهم الحالية والعمل على تطوير أوضاعهم الحياتية والاجتماعية، وامتصاص أعدادهم في الحياة

اليومية للمجتمعات التي يعيشون في محيطها، كما ورد في بندها السابع الذي ينص:" اللاجئون، إضافة إلى ماتفق عليه بشأنهم، ستقدم إسرائيل المساعدات المالية وغيرها للعمل على استيعابهم، حيث يقيمون وهى غير ملزمة بمبدأ حقهم بالعودة(أبو ربيع،2003).

7- مشروع دونا آرزت

قدمت المحامية الأميركية من أصل روسي دونا آرزت بحضور مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق ريتشارد مورفي دراسة في يناير/كانون الثاني سنة 1997 أمام مجلس الشؤون الخارجية في الكونغرس. وتناولت الأوضاع في الشرق الأوسط خاصة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وطرحت آرزت اقتراحات تشمل توطين الفلسطينيين حيث يتواجدون، وعلى لبنان توطين نحو 75 ألف فلسطيني. مع منح كل فلسطيني أينما كان جوازا يتيح له زيارة دولة فلسطين التي ستقام مستقبلا.

ويحمل المشروع الذى قدمته عنوان "من لاجئين إلى مواطنين: الفلسطينيون ونهاية الصراع العربي الإسرائيلي، يصفه أبو ستة بقوله:" إنها تقرر بحق اللاجئين في جنسية فلسطينية بجانب أي جنسية أخرى، بشرط أساسي تخلي الفلسطينيين نهائياً وتماماً عن حقوقهم ومطالبهم خلال فترة زمنية قصيرة، مقابل تعويضات يدفعها العرب والعالم لهم، ومقابل تعويضات أكبر منها تدفع لليهود الذين خرجوا من بلاد عربية" (أبوستة،2003،ص25) وتخلص خطتها لتوطين ما مجموعه 3.640.000 موجودين خارج فلسطين وترحيل 1.544.000، ثم توطينهم في البلاد العربية والعالم مناصفة، وبذلك يبقى 2.850.000 في الضفة وغزة، و1.000.000 في إسرائيل وهناك عدد أهملته خطتها يصل نحو (1.640.000) مصيره مجهول (المصدر السابق).

8- مفاوضات كامب ديفيد الثانية ، واتفاقية طابا الثانية

هذه المفاوضات عقدت تحت الرعاية الأمريكية في تموز 2000 صاحبها لاءات إيهود بارك رئيس الوزراء الإسرائيلي المعروفة، وهى : عدم عودة إسرائيل إلى حدود 1967، وعدم السماح بعودة اللاجئين، وعدم السماح بفرض سيادة على القدس الشرقية خلاف السيادة الإسرائيلية، ولم يتم توقيع اتفاق على تسوية قضايا الوضع النهائي في كامب ديفيد إلا أن الطرفين الفلسطيني الإسرائيلي وضعوا صياغة بيان يرفع عن كاهل إسرائيل المسؤولية القانونية عن مشكلة اللاجئين بالاكتفاء (التعبير عن الأسف بدلاً من الاعتراف بالذنب)، وقد اشتملت مبادئ التسوية لقضية حق العودة للاجئين على تشكيل هيئة دولية لأجلها، تعرض من خلالها على كل لاجئ خمسة خيارات هي: التوطين في مكان إقامته الحالي، الحصول على جنسية تلك الدولة ، استيعابه في الدولة الفلسطينية الجديدة، الهجرة لدول خارج المنطقة، أو العودة إلى داخل " إسرائيل" من خلال قضايا لم الشمل (ربيع،2003).

9- وثيقة جنيف 2004

تطابقت هذه الوثيقة مع بيلين- أبو مازن ونسيبة أيالون ، من حيث مسألة التنازل عن حق العودة، حيث طالبت أن تحدد لجنة دولية تعريفاً للاجئ الفلسطيني، وما التعويضات التي يستحقها، وصلاحية الإسرائيليين باتخاذ القرارات حول من يسمح بإدخاله لحدودها ، وجرى التأكيد للإسرائيليين أن حق العودة هو داخل مناطق الدولة الفلسطينية،(الشولي،2004).

نعود هنا فيما يتعلق باللاجئين في محافظات غزة، فقد طرحت مشاريع التوطين، كان منها حين شرعت (الأونروا) في نوفمبر1949 لتنفيذ برنامج نقل عددٍ منهم وإسكانهم في ليبيا، وكان اقتراح بريطاني سابق، وقد رفض حينها (السهلي،2000) وظهرت في أعوام 1952 -1955 مشاريع أخرى، أهمها : شمالي غربي سيناء لتوطين لاجئي القطاع وإسكان نحو 60 ألفاً في قرى تنشأ لهذا الغرض عددها 23 وتؤمن لهم مستويات معيشية أفضل، ولكن أفشله اللاجئون ورفضوه (عزمي،1991)، وفى تموز1967 قدم إيغال آلون مشروعاً سمي" آلون" طرح خلاله أن يتم استيعاب لاجئي القطاع في الضفة الغربية وفى العريش وفق مايختاورنه، لقد استندت سياسة دولة إسرائيل على فرض وتشجيع هجرة اللاجئين من القطاع خاصة من المخيمات الكبيرة إلى الضفة الغربية وإلى الأردن، في عام1967 نقلت عدداً منهم إلى أريحا وجنين ومناطق أخرى في الضفة (المصدر السابق).

لقد قام الاحتلال الإسرائيلي، بحجة رفع مستوى الظروف المعيشية وتخفيف الكثافة السكانية، بعمل مشاريع توطين اللاجئين في قطاع غزة. وفعليا بدأت، فيما اعتبر البرنامج الأول لتوطين لاجئي القطاع تنفيذه في منتصف عام 1971 ورافقه عملية شق الشوارع في مخيمات غزة الكبيرة (مصرية،1997) واستهدف المخيمات الثلاثة الكبيرة (عزمي،1991) وفى تموز من نفس العام بدأت عملية هدم البيوت في مخيمات اللاجئين ونقلهم بالآلاف إلى العريش وصحراء سيناء والى المخيمات الخالية في الضفة الغربية، والى أخرى صغيرة في القطاع، بهدف إضافة تشتيت آخر لهم" إزالة واحد من خمسة من السكان الذين يقيمون في مخيمات غزة" (مصرية،1997،ص68) وحسب إحصاء مكتب (الأونروا) في غزة فقد هدم الاحتلال الإسرائيلي 10.794 غرفة، تأثرت جراءها 3.941 عائلة 24.067 شخصاً (مصرية،المصدر السابق) المشاريع التي نفذتها سلطات الاحتلال للاجئي القطاع تم خلالها توطين 46 ألفاً من مختلف مخيماته يشكلون مانسبته 18,4% من مجموع سكانه، وحظي مشروع الشيخ رضوان بالنصيب الأكبر(الصوبانى،1991) ولم يسلم مخيم خانيونس؛ ففي بداية عام 1977 أقيم له مشروع سمي (حي الأمل) على منطقة مساحتها 500 دونم، وبلغ عدد الوحدات السكنية فيه 1026 وحدة، تسلمها عدد كبير من سكانه ومعها أرض فارغة مساحتها 200 متر مربع لكل عائلة مقابل التخلي عن بيوتهم والسماح بهدمها وقد بلغ عددهم 8500

نسمة (الصوباني،1991) ويظهر في الجدول (12.3) مشاريع الإسكان لتوطين اللاجئين في قطاع غزة.

جدول 12.3: مشاريع الإسكان لتوطين اللاجئين في قطاع غزة (الصوباني،1991)

اسم المشروع	عدد اللاجئين الموطنين
مشروع بيت لاهيا	5500
مشروع النزلة	1500
مشروع الشيخ رضوان	16000
مشروع حي الأمل / خانيونس	8500
مشروع تل السلطان / رفح	8500
مشروع كندا/ رفح	6000
المجموع	460000

كما واصل الاحتلال عمليات الهدم للمخيمات بشكل جزئي ولكن دائم، حتى العام 1976 استكملت هدم ما مجموعه 2552 منزلاً يقطنها 16 ألف نسمة(عزمي ،المصدر السابق).وشملت مخططاته، الاحتلال الإسرائيلي لتصفية المخيمات أهم ثلاثة مشاريع، هي:

1- مشروع بيت لاهيا : تم إنشاؤه على مرحلتين الأولى في عام 1977 وتم إقامة 600 وحدة سكنية استوعبت 5000 لاجئ، الثانية في عام 1984شملت 700 وحدة على مساحة 250 دونماً، خصص لسكان جباليا حيث أجبرت قوات الاحتلال سكان المخيم على التوطين فيه(المصدر السابق).

2-مشروع حي الشيخ رضوان : تم تنفيذه في عام 1975على مساحة تبلغ 1440 دونماً وعدد وحداته السكنية 1807، واستوعب 16 ألف لاجئ من مخيم الشاطئ، " في الفترة مابين نيسان ونهاية حزيران 1976 قامت السلطات الإسرائيلية بمسح 415 عائلة من مخيم الشاطئ، بعدها تم إعلامهم بأن بيوتهم سوف تهدم وإن الخيار الوحيد أمامهم كان شراء أراض في مشروع حي الشيخ رضوان أو السكن في البيوت الخالية في المخيمات الصغيرة "(مصرية،1997،ص69-70).

3-- مشروع تل السلطان في رفح : أنشئ في عام 1979على مساحة تبلغ 1000دونم وبلغ عدد وحداته 500، استوعبت 8500 نسمة من مخيم رفح، كما نقل إليه سكان من مخيمي " كندا والبرازيل" الواقعين ضمن الأراضي المصرية(عزمي، مصدر سابق).

لقد ركز الاحتلال في مشاريع التوطين على أكبر ثلاث مخيمات بهدف تفكيك المجتمع بداخله الذي أبدى تماسكا بين أفراده من خلال نظام العائلة كوحدة واحدة ورافق ذلك: "اتخاذ إجـــراءات قمعيـــة مثل حظر التجول وإغلاق المدارس وإجراءات إدارية ترمي لنزع صفة المخيمات كأمكنـــة تجمـــع اللاجئين الذين اقتلعوا من أرضهم وإضفاء صفات جديدة عليها "(المصدر الـــسابق،ص46)، كمـــا أحاطت القطاع بالعديد من المستوطنات واستولت على أراضيه، وقدر عدد المستوطنين نحو 2100 مستوطن يقيمون على أكثر من 15 مستوطنة (الصوبانى، مصدر سابق)، ويرى المخططون بنـــاء أبراج عالية عوضاً عن ثمانية مخيمات مشاريع لإزالة أهم أثر من آثار إسرائيل بحق الفلـــسطينيين (السهلي،مصدر سابق).

وعلى الرغم من المشاريع هذه فإن مشاريع اللاجئين في مخيمات محافظات غزة مثل الباقين كانت لإنهاء مشاكلهم الاقتصادية أو المعيشية أو الاجتماعية، ولكن ليس من خلال القفز عن طموحـــاتهم السياسية وتجاهلها، في إلغاء صفة لاجئ. تقول الأستاذة مصرية: إن الحقوق كما ذكرها عدد كبير من اللاجئين في غزة:

> " حقوق قريبة المدى تتضمن الخدمات التي تمنحها (الأونروا)،خاصة في مجال منح المسكن بعد أن فقدوا كافة ممتلكاتهم، وأما البعيدة إيمانهم وتمسكهم بحق العودة، وقد رفضوا حتـــى كلمـــة " التعـــويض" كليـــة وركزوا على العودة فقط فهم يأملون بتحقيق العودة عبر الحفاظ على قوة تجمعهم في حياة المخيم ولـــيس خارجه " (مصرية، 1997،ص82).

ورغم أن إسرائيل قامت منذ عام 1970 بمشاريع للتوطين وإسكان لاجئ القطاع بديلاً عن إعادتهم ونقلت نحو21 ألف لاجئ (سالم، نفس المصدر الـــسابق) إلا أن الأســـتاذة مـــصرية تبـــين فـــشل الإستراتيجية الإسرائيلية في تحقيق أهدافها بقولها:" فشل سياســـة التـــوطين سياســـياً واجتماعيـــاً، واستمرارية التكاتف بين اللاجئين؛عبر تعزيز هويتهم الجماعية وعبر تلاحمهم كوحدة واحدة بشأن جوهر الحل السياسي لقضيتهم"(مصرية،1997،ص70) ويعزز الباحث ملكة قولها، حيث يـــرى أن اللاجئين لم يفقدوا لا وعيهم الجماعي ولا روابطهم الأسرية والفردية، وهى ما زالت تلعـــب دوراً مميزاً في حياتهم الاجتماعية المدعمة بالعودة كهدف وطموح لهم، وأظهر أن الغالبية من اللاجئـــين لم يفقدوا ثقتهم بالعودة إلى الأرض التي رحلوا عنها؛ إذ بلغت نسبتهم من داخل المخـــيم وخارجـــه 96.6% داخله و96.2% خارجه والغالبية العظمى من اللاجئين خارج المخيمات لا يقبلون التنازل عن أرضهم مقابل تعويضهم عنها؛ إذ إن 90% يعتبرون أن الأرض حق مقدس لا يمكن التنـــازل عنه، واعتبروا أن القبول به خيانة وطنية ودينية وتضحية بحقوق الأجيال القادمة في العودة (ملكة، 2004).

3.5.3. مواقف الأطراف المعنية من حق العودة

1 – هيئة الأمم المتحدة

أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب حرب 1948 قرارها رقم 194 الذي نصت فقرته 11 على إقرار مسألة حق عودة للاجئين إلى ديارهم وقد أكدته نحو 110 مرات خلال خمسين عاماً وبقيت تجمع عليه (عدوان،2003) ومن أهم القرارات التي أكدت حق العودة الصادر عن الأمم المتحدة:

1–قرار إنشاء وكالة الغوث، جاء تأسيسها حسب القرار (302) الذي صدر في 1949/12/8 بالاعتماد على قرار حق العودة رقم 194.

2–القرار (393) لعام 1950 جاء في القرار الأول نص على تأسيس صندوق لإعادة دمج اللاجئين والتوطين الدائم لهم.

3–القرار (242) صدر عن مجلس الأمن الدولي عقب حرب 1967، وورد به على ضرورة إيجاد تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

4–القرار رقم (2535) صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1969، أقرت خلاله بأن مشكلة اللاجئين العرب نشأت نتيجة إنكار حقوقهم السابقة، كما أكدت على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.

5–القرار رقم(3236)أعادت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة التأكيد على حق الفلسطينيين الثابت في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا واقتلعوا منها مطالبة بإعادتهم(نفس المصدر السابق).

وعقب حرب 1973 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم 338 الذي أكد على وجوب تنفيذ قراره السابق 242، وفي دورة الجمعية رقم 29 لعام 1974 أصدرت قرارها رقم 3236 ونص على: "تؤكد الجمعية العامة من جديد أيضاً حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وأملاكهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم" (الأونروا، ب–ت).

2– الموقف الإسرائيلي

يتراوح موقف أغلبية المجموعات الصهيونية من السكان العرب في فلسطين منذ بداية "اليشوف" (الاستيطان) الصهيوني بين اللامبالاة والإنكار التام لحقوقهم الوطنية، وتلا ذلك اقتلاعهم وترحيلهم لدول مجاورة (مصالحة، مصدر سابق) وإن وضع اللاجئين حسب نظرتهم" هم عرب بين عرب، وما جرى هو عملية تبادل سكاني بين دول متنافرة قومياً وإن تجاورت جغرافياً" (الأزعر،2002) وتستند رؤية إسرائيل التي تطرحها منذ قيامها، حسب الكاتب سلام، على:

" ليس في قضية اللاجئين العرب الفلسطينيين شيء خاص أو مميز فوضعهم جزء من حالة دولية هي ماينتج من الحروب والاضطرابات السياسية من هجرات جماعية (Mass movements of populations) كالتي عرفتها الهند وباكستان وأوروبا الوسطى وألمانيا وبولونيا ، والحل لا بد من أن يكون حلاً دولياً بإعادة تأهيل هؤلاء وتأمين مساكن جديدة لهم في أماكن نزوحهم " (سلام ،1994،ص35) .

فيما يدحض الكاتب داود إدعاءات الكتاب والدراسات التي صدرت لتشوه وتشكك في قضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى وطنهم "فلسطين" وتربط بين ماحدث للفلسطينيين بمثل ماحدث لليهود في البلاد العربية، وبعدم مسؤولية الصهاينة مما حدث للفلسطينيين وتحميلها للعرب، فيقول:

" أما تصوير تهجير الفلسطينيين وكأنه متلازم للهجرة اليهودية فهو مقصود. ذلك أن الفلسطينيين هجروا ولم يهاجروا وهنالك فرق بين هاتين الحالتين وأن الدفعة الأولى من الفلسطينيين هجرت بسبب العدوان الصهيوني المباشر والأحداث التي تلت قرار التقسيم في تشرين ثاني 1947 ، فيما لم تجر أي اعتداءات تذكر من قبل العرب ضد اليهود الذين هاجروا للاستيطان في فلسطين "(داود،2003،ص176).

ويصف الكاتب نواف الزرو الذكرى الستين للنكبة فيقول:" إن الشعب العربي الفلسطيني يتعرض منذ ستة عقود كاملة وأكثر إلى" هولوكوست" مفتوح على يد الاحتلال الصهيوني" كما ينقل الزرو عن الكاتب الإسرائيلي المعروف " يسرائيل شامير" قوله " إن إجرامنا تجاوز إجرام روسيا في الشيشان وأفغانستان وإجرام أمريكيا في فيتنام وإجرام صربيا في البوسنة، وإن عنصريتنا –ضد الفلسطينيين ليست أقل انتشارا من عنصرية الألمان..إن آلام اليهود حول الهولوكست مزيفة " (الزرو، 2008، 13آيار).

لقد كان ديفيد بن غوريون، أول رئيس للحكومة الإسرائيلية، وافق بعيد حرب 1948 على عودة مائة ألف لاجئ إلى ديارهم ولكن لم ينفذ ذلك، الموقف الإسرائيلي يتلخص في أنها تتنصل من مسؤوليتها عن قضية اللاجئين بل وتحملها للدول العربية، وتعتبرها قضية إنسانية وحلها من خلال توطينهم في مناطق لجوؤهم وتحسين ظروفهم المعيشية، مطالبة الدول العربية بتحمل مسؤوليتها لتوطينهم أسوة باليهود الذين جاؤوا إليها، وقد أقر الكنيست الإسرائيلي في عام 1961رفض احتمال عودة اللاجئين إليها وأن حل مشكلتهم يكمن في توطين الدول العربية لهم (إبراهيم،2003)، ومن وجهة نظرها أن قواعد القانون الدولي لاتلزم إسرائيل بقبول عودتهم(Lapidoth,1986)؛ لذا فهي ترفض الاعتراف بحقهم للعودة، أو حتى عودة أي عدد منهم لإسرائيل، وهى لاتتحمل مسؤولية التعويض عن ممتلكات الفلسطيني وتقترح تحميله لسلطة دولية تؤسس صندوقاً تدعمه الدول العربية النفطية إضافة لإسرائيل والبلدان الصناعية (كيالي، المصدر السابق) فيما يرى الكاتب سالم أن قرار

حق العودة ملزم لإسرائيل، ويدلل على ذلك تأكيده كل عام من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة، كما أن قبول عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مشروط بتطبيقها لقراري181 و194(سالم،1997). اقترح الوسيط الأممى الكونت برنادوت في تقريره للجمعية العمومية للأمم المتحدة في سبتمبر عام 1948 حق العودة للاجئين الفلسطينيين وإسرائيل ترفض ذلك، بل أقدمت على الخداع لتمرير عضويتها في الأمم المتحدة والتي قبلت بشرط التزامها بقراري 181، و194 ولكنها لم تنفذه ولم تلتزم بهذين القرارين (كيالي، المصدر السابق). تنطلق إسرائيل من رفضها لعودة جماعية للاجئين كونهم يشكلون خطراً أمنيا وسياسياً على كيانها من شأنه إذا وقع أن يدمرها، ومن شأن ذلك أن يغير الطبيعة اليهودية لدولتهم، إضافة إلى أن منازل اللاجئين وأراضيهم لم تعد أصلا متوفرة لعودتهم، وهذه الأسس نابعة من منطلق العقيدة الصهيونية أن فلسطين أرض بلا شعب لشعب بلا أرض، فصعب على إسرائيل الاعتراف بوجود فلسطينيين أصحاب حقوق.(سلام ،1994).

إن الفكر الصهيوني، بيمينه ويساره، يرفض حق العودة لأنه يعني عودتها لما قبل التأسيس؛ لذلك يحاولون التنصل من المسؤولية الأخلاقية والمادية بخصوص اللاجئين (بديل،2002) ولهذا يتفق الساسة الإسرائيليون على رفضه " ثمة إجماع بين الأحزاب الصهيونية في إسرائيل– من ميرتس على اليسار مروراً بحزبي العمل والليكود وانتهاء باليمين المتطرف –يناهض "حق العودة" الفلسطيني إلى حدود ماقبل 1967 وحتى الإسرائيليون الليبراليون يعتقدون أن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم وأراضيهم أمر "غير واقعي"(مصالحة،2003،ص124) فيما يزعم البعض أيضاً أن الرقعة الجغرافية أضيق من أن تتسع لملايين العرب العائدين، وكل هؤلاء القادة يرون أن توطين اللاجئين حيث هم هو الحل الوحيد المتاح(المصدر السابق). إن العديد من أصحاب المقالات والكتاب الإسرائيليين يجادلون بأن حق العودة غير قابل للتطبيق على اللاجئين الفلسطينيين، وهو خط أحمر لا يمكن لإسرائيل تجاوزه، فيما اعتبر وزير العدل الإسرائيلي "يوسي بيلين" في عام2001 أنه في حال سماح إسرائيل للاجئين الفلسطينيين بالعودة تصبح "إسرائيل" بالضرورة" مجرد دولة عادية، وليس دولة كما أردناها دوماً".(بديل،2001).

وعلى مستوى المجتمع الإسرائيلي أظهرت استطلاعات الرأي في عام 2002 أن أكثر من ثلاثة أرباع هذا المجتمع تعارض حتى عودة محدودة للاجئين، كما يعارض نحو 78% من الإسرائيليين الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين على الاطلاق ، وحسب استطلاع آخر أجري في نفس العام بين أن نحو 50% من اليهود الإسرائيليين يفضلون ترحيل فلسطينيين إلى خارج الاراضى المحتلة عام 1967 ونحو ثلثهم يفضلون ترحيل الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل (بديل،2002).

3- الموقف الفلسطيني

تأثر الفكر السياسي الفلسطيني بالتيارات القومية والإسلامية والمواقف العربية والمتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية، وبعد حدوث نكبة عام 48 كان الاتجاه نحو رفض تسمية " اللاجئين " واستبدالها بتسمية "العائدين" كما ركز الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1964 والمادة التاسعة من الميثاق الوطني لعام 1986 على الكفاح المسلح لتحرير فلسطين والعودة إليها (سالم،1997). واعتبرت عودة اللاجئين مسألة غير قابلة للمداولة، ولم يتعامل معها كقضية منفصلة، بل تحصيل حاصل بعد تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين، فيما رأى اليسار الفلسطيني أن مشكلة اللاجئين ممكن حلها في إطار الاعتراف بشرعية إسرائيل والدعوة لقيام دولة فلسطينية بجوارها، وتميز الموقف الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية (ولمجمل الفصائل الفلسطينية) بالانسجام التام مع الموقف الشعبي المتمسك بحق العودة للديار التي اقتلع منها، والذي اعتبر امتدادا للمشروع القومي التحرري، وحتى عام 1973 ظلت نظرة الرفض للقرارات والمشاريع الدولية (الحقيقة،1997).

وفي عام 1974 وضمن برنامج النقاط العشر للدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني سجل إمكانية القبول بقرار242، الذي يعترف بشرعية الكيان الصهيوني فوق أراضي عام 1948 إذا ما تم التعامل مع القضية الفلسطينية كقضية سياسية، وأما برنامج المجلس الثالث عشر عام 1977 فبرز فيه حق العودة باعتباره إمكانية واقعية وأحد الأهداف الثلاثة للمشروع السياسي المرحلي وهو العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية (الحقيقة ،المصدر السابق)، فلقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية:

> " أن تعوض الخلل في موازين القوى، وعن التراجع السياسي العربي من خلال التماثل مع الاشتراطات العربية والإدارة الدولية في مجال القضية الفلسطينية ، أي أنها حاولت أن تضيف إلى شرعيتها النضالية المنبثقة من عدالة القضية، شرعية قانونية ودولية، ومع ذلك فإن هدف العودة ظل يتصدر مختلف القرارات الصادرة عن دورات المجلس الوطني الفلسطيني إلى جانب الحق في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية" (كيالي، 1996،ص26).

وفى عام 1988 وافق المجلس الوطني الفلسطيني على قرار 194 بمعنى أن تعبير" اللاجئين " أصبح مقبولا، والأهم أصبح من المقبول فلسطينياً تخيير اللاجئين بين العودة والتعويض (سالم،المصدر السابق) ففي دورته التاسعة عشرة من نفس العام أعلنت فيها منظمة التحرير الفلسطينية عن قبولها بقرار التقسيم وقراري 242 و338 للوصول لتسوية سياسية وجاء في إعلان الاستقلال إعطاء الأولوية للاستقلال والحرية على هدف حق العودة،(الحقيقة،المصدر السابق).

ومما لا شك فيه أن الظروف العربية والإقليمية والدولية التي وقعت في التسعينيات من القرن العشرين أبرزها انهيار الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى ثم حرب الخليج الثانية وما أعقبها من انقسامات وضعف في الموقف العربي كلها أحدثت تغييرا على التفكير السياسي الفلسطيني للتماثل مع مقررات الشرعية الدولية (كيالي، المصدر السابق) وعمقت الانقسام الداخلي داخل معسكر التسوية نفسه وبين الفلسطينيين، وجرى التضحية بموضوع حق العودة وإحالته للمفاوضات المتعددة الأطراف وللمستقبل المجهول ومعاملة القضية برمتها كقضية إنسانية وإدارية وفنية ومالية (الحقيقة، المصدر السابق)، وحسب آراء الكثير من الكتاب فإن الخلل ظهر في اتفاق أوسلو حيث تم إرجاء التفاوض بشأن مسألة اللاجئين إلى مراحل لاحقة.

فيما يرى الكاتب سالم أننا باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني–الإسرائيلي والاتفاقيات اللاحقة :" انتقلنا من مفهوم حق العودة للاجئين لنلامس مفهوم العودة الفردية لأشخاص مرحليين عام 1967 وجمع الشمل لحالات إنسانية من لاجئي 1948 ونازحي1967،(سالم،المصدر السابق،ص134) أي بهذا جرى تقزيم مسألة اللاجئين وفتح المجال أمام خيار التعويض وعدم اقتصاره على حق العودة، وتم تأجيل البحث في قضية اللاجئين لما يسمى "مفاوضات الحل النهائي"، ويرى الكاتب سالم:

> " فشل الجانب الفلسطيني المفاوض رغم مطالباته المتكررة في تثبيت قرار 194 كمرجعية متفق عليها بين كل الأطراف للمفاوضات حول اللاجئين، وذلك ضمن المحادثات متعددة الأطراف، كما أدى لتراجع الموقف الأمريكي في التصويت لصالح القرار في الجمعية العمومية للأمم المتحدة منذ عام 1993 فصاعدا بذريعة أن موضوع اللاجئين هو جزء من المحادثات الثنائية الفلسطينية–الإسرائيلية، ولم يعد داعياً بالتالي لتأكيده باستمرار من خلال تكرار تأييد 194 كل سنة في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة" (سالم، المصدر السابق،ص134) .

وفى الوقت الذي تقدمت بعض القيادات الرسمية الفلسطينية عبر لقاءات ومقترحات بين الحين والآخر حول الاستعداد للتنازل عن حق العودة وقبول الرفض الإسرائيلي ظهرت حركة تضامن دولية وحملات داعمة ففي عام 2000 أسس" اتحاد حق العودة الفلسطيني" وظل الموقف الشعبي متمسكاً ومطالباً بحقه في العودة واسقط مشاريع التوطين الهادفة لإنهاء قضيته، فقد أبلغ الرئيس ياسر عرفات في عام 1996 " انه غير مفوض بتعريض حقهم المطلق وغير القابل للتصرف للخطر أي حقهم في العودة لديارهم وأملاكهم في إسرائيل وفى تلقي تعويضات كاملة عن الخسائر والضرر الذي لحق بهم" (هاغوبيان،2003،ص31).

كما تم تأسيس عدد من المنظمات غير الحكومية من أجل دعم حقوق اللاجئين، منها: مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ومنظمة " عائدون" ومركز اللاجئين وفلسطيني الشتات "شمل " ووحدة دراسات اللاجئين في جامعة النجاح والقدس المفتوحة، وبدأت داخل أوسط اللاجئين تتشكل جمعيات بأسماء المدن أو تجمعات للقرى المدمرة ولجان شعبية وطنية وأخرى عربية كثيرة داعمة

وأخرى منظمات عربية –أمريكية محلية ووطنية، كما تم تشكيل لجنة اللاجئين كإحدى اللجان الرئيسية في المجلس التشريعي، وما تبعها كذلك من تشكيل لجان عليا ولجان شعبية للدفاع عن حق العودة كالتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة، ولجان أخرى منبثقة عن التنسيق الفصائلي (حمام،2004) كما تقوم اللجنة الوطنية العليا لإحياء الذكرى الستين للنكبة بالتنسيق مع اللجان القائمة في الشتات والمحافظات الفلسطينية لتوحيد الجهود وضمن أولوياتها إعداد وثيقة العودة التي تؤكد تمسك اللاجئين بعودتهم لديارهم التي هجروا منها ورفض أي مشاريع أو مبادرات تنتقص من هذا الحق ويتم توقيعها على أوسع نطاق في إطار حملة المليون توقيع (الإعلان عن برنامج فعاليات إحياء الذكرى الستين للنكبة، 11،2008 شباط).

4- موقف الولايات المتحدة الأمريكية

وصف الموقف الامريكى في الأربعينيات أنه متقلب في إقراره بحق تقرير المصير للفلسطينيين ولكنه مؤيد لمصلحة مشروع التقسيم المقترح إقامة دولتين يهودية وأخرى عربية ،وقد وافق الرئيس الأمريكي هاري ترومان على مشروع إسرائيلي يقضي بإعادة 100 ألف لاجئ على أساس لم الشمل، كما حاولت الإدارة توطين 100 ألف آخرين في العراق(عاروري، 2003) رغم أن الولايات المتحدة لم تعترض على قرار حق العودة 194 ولا على التأكيدات المتكررة على تطبيقه (رشيد، 2006) ولكن المساعي الدولية عمدت لاختزال القضية الفلسطينية وكأنها قضية لاجئين؛ لذا طرحت مشاريع عدة لحلها عن طريق استيعابهم في المجتمعات العربية المحيطة وإقامة مشاريع اقتصادية،" إن المدخل الاقتصادي للتعاون الاقليمى وغيره من المداخل لاستئصال قضية اللاجئين الفلسطينيين لم يكن يوماً صناعة إسرائيلية بحتة، بل كان منذ ولادتها إنتاجاً إسرائيلياً غربياً مشتركاً وفى هذه الزاوية يتبوأ الدور الامريكى مكانة متميزة "(الحوراني،2005).

ولقد شهدت الفترة مابين 1948–1952محاولات لاحتواء قضية اللاجئين بصفة إنسانية وهو ماتصبو إسرائيل إليه"وهنا يأتي دور الظهير الأمريكي بشكل خاص، فمن خلال يدها العليا في الأمم المتحدة ومنشآتها الخاصة بالتسوية بين إسرائيل والعرب، كلجنة التوفيق الدولية وكذلك من خلال مبادراتها الذاتية، تولت إعداد مشروعات متكاملة لتسوية القضية في الإطار الإقليمي" (المصدر السابق).

أما اهتمام الإدارة الأمريكية باللاجئين الفلسطينيين في فترة الخمسينيات فيفسره تزايد التغلغل السوفيتي في المنطقة وخوفها من زيادة استغلاله للعناصر الشيوعية (البرعي،2003) لهذا طرحت جملة من المشروعات أبرزها: خطة "جورج ماك جي" لحل مشكلة اللاجئين المقدمة لوزير الخارجية الأمريكي في إبريل 1949، ومشروع الحل الوارد في المذكرة الأمريكية إلى الدول العربية وإسرائيل في لوزان في أغسطس 1949 ، ومشروع بعثة "غوردون كلاب" في ديسمبر

1949، ومشروع "جونستون" بين عامي 1953 و1955، وبيان "دالاس" في أغسطس 1955،تمحور فيه الموقف الأمريكي حول إعادة قسم محدود من اللاجئين وتوطين الجزء الأكبر منهم خارج فلسطين(سالم،1999) كما طرح الرئيس الأمريكي إيزنهاور إعادة 200 ألف لاجئ على دفعتين في السنوات بين 1956–1960 وتوطين160ألفاً في سوريا و120ألفاً في الأردن (المصدر السابق)، أي من زمن روزفلت إلى زمن إيزنهاور في الخمسينيات،" تجمّدت" الرؤية الأميركية حول موضوع المسألة الفلسطينية من أنها مسألة "لاجئين" وأن حلها يكمن في توطين هؤلاء اللاجئين، أي أنها مجرد مسألة اقتصادية(خليفة، 2002).

وفى فترة السبعينيات والثمانينيات تبلورت مشاريع أخرى منها سايروس فانس وزير الخارجية الامريكى تبعه الرئيس الامريكى رونالد ريغان، اشتملت على فكرة التوطين ونقل اللاجئين من لبنان إلى الأردن أو نقل لاجئين من لبنان والقطاع إلى الأردن وسوريا (سالم، المصدر السابق) .

ومنذ عام 1993 أعلنت أمريكيا رفضها اعتبار قرار194 مرجعية المفاوضات حول اللاجئين بحجة أن أوسلو حددتها بقراري 242، و338 فقط، وأن العمل لا بد أن يكون لتحسين أوضاع اللاجئين (سالم، نفس المصدر السابق) وبقيت قضية اللاجئين ثانوية ومهملة ويحتضن الموقف الامريكى شروط إسرائيل بكاملها (عاروري،2003) خلال ترحيل محدد ومنظم للكيان الفلسطيني لا إلى ديارهم ولا إلى أملاكهم في إسرائيل ولكن وفق استعداد إسرائيل وفى إطار لم الشمل لا حقّ العودة (المصدر السابق) وظهرت مواقف لمؤسسات أمريكية رسمية تصب في خانة التوطين في العراق مثلا، منها صاحبة كتاب" من لاجئين إلى مواطنين"دونا أرزت من جامعة سيراكيوز تقترح توطين اللاجئين في أي مكان في العالم باستثناء فلسطين وطنهم الحقيقي.

فيما أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في نهاية 2001 ومرة أخرى في حزيران 2002 صيغة "حل الدولتين" والتي تتمثل في:" منع تطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية " ولم تستند "خارطة الطريق" التي صاغتها اللجنة الرباعية المؤلفة من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبى وروسيا والأمم المتحدة لأي مرجعية من مواثيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، كصيغة لإمكانية الحل الدائم والشامل للاجئين والمهجرين الفلسطينيين.(بديل، 2002،ص7).

5- الموقف العربي

وقفت الجامعة العربية بشكل ثابت إلى جانب حق العودة للاجئين الفلسطينيين؛ ففي مارس 1949 قرر مجلسها وجوب التمسك بقرارات الأمم المتحدة تجاه اللاجئين، ولا سيما القرار194 وطلب عودتهم والمحافظة على حقوقهم وأموالهم وكفالة ذلك لهم من قبل الأمم المتحدة(الأزعر،2002) كما

دعت الدول المضيفة لهم لمعاملتهم، بالنسبة للحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية، بما فيها حرية العمل والتنقل، كرعايا لها، وإلى عدم تجنيسهم، ومنحهم وثائق سفر موحدة حفاظاً على هويتهم الخاصة، ولقد اهتمت الدول العربية المضيفة في السنوات الأولى بعد نكبة 48 بمعالجة مسائل إنسانية ملحة فرضها واقع الاقتلاع والتشرد للشعب الفلسطيني (شبلاق،1997).

واتخذ مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الجامعة العربية قراراً في عام 1970 جاء فيه أن اكتساب بعض الفلسطينيين لجنسية أخرى لايعدّ مبرراً لحذف أسمائهم من سجلات اللاجئين، ورغم ذلك وضعت بعض الدول العربية قيودا على الفلسطينيين فيما يتعلق بحقوقهم في العمل والتنقل والتعليم، ونتج عنها معاناة شديدة لهم، انعكست على حياتهم ومستقبل أبنائهم ومستوى معيشتهم (المصدر السابق) وبالنسبة للحكومات العربية يتميز الموقف اللبناني بالصراحة والجرأة في رفضه للتوطين وهذا يشكل دعماً مفيداً لقضية اللاجئين(رشيد،2006) فهي تسعى للتخلص من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرضها حفاظاً على التوازنات الطائفية داخلها ،أما موقف النظام الأردني يميل لاستبقاء اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن لمنع إحداث خلخلة سكانية، وفى أحسن الأحوال الأردن ليس مع عودة اللاجئين وإنما مع عودة نازحي 1967 أو قسم منهم فقط، أما الموقف السوري فهي تصر على حق اللاجئين كافة في العودة إلى أرضهم(سالم، المصدر السابق). وقد أصدر مجلس الجامعة العربية في 1997/12/30 (الدورة 107) قراراً برفض التوطين، وأصر على تطبيق حق العودة حسب القرار 194 وطلب إحياء لجنة التوفيق في فلسطين، التي لا تزال مكاتبها مفتوحة ومهمتها قاصرة عن الإنجاز، كما اصدر مجلس التعاون الخليجي في 1997/7/6 قراراً برفض اقتراح مجلس النواب الأمريكي بتوطين اللاجئين في بلادهم، ويطابق رفض الفلسطينيين للتوطين رفض الدول العربية.(أبوستة،2000).

وهكذا بقي الموقف العربي الرسمي رافضاً بشكل قاطع لمسألة التوطين، وكان أحد مفاعيله هو رفض الدول العربية تجنيس اللاجئين الفلسطينيين، وهذا يشمل جميع الدول سواء ذات العلاقات التطبيعية مع كيان العدو الصهيوني أو ما يسمى الدول المعتدلة، أو تلك التي لا تزال تقاطعه. حتى أن المبادرة العربية التي تبناها العرب في قمة بيروت (مارس 2002) جاء فيها رفض كافة أشكال التوطين،(مناف، ب–ت) كما أنها دعت للتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بما يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194" (الأزعر،2002).

الفصل الرابع
الأساليب والإجراءات المنهجية

ويتناول هذا الفصل المحاور التالية:

4.1 المقدمة
4.2 نوع الدراسة
4.3 مناهج الدراسة
4.4 المتغيرات الإحصائية
4.5 أداة الدراسة
4.6 مجتمع الدراسة وعينتها
4.7 المعالجة الإحصائية

الفصل الرابع

الأساليب والإجراءات المنهجية

4.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة، وهى الجوانب التي تتصل بالإطار العملي، وهي: نوع الدراسة حيث تدخل هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية، وضمن هذا النوع من البحوث استخدمت الباحثة عدة مناهج تتناسب مع أهداف الدراسة ومتطلباتها.
ولقد استخدمت الباحثة صحيفة الاستقصاء(الاستبانة) للإجابة عن تساؤلات وفروض الدراسة، علماً أنه تم تقسيمها إلى أربع وحدات، كما تم اختيار عينة طبقية عشوائية وفق نظام التوزيع المتناسب، قوامها 600 لاجئ ولاجئة من المخيمات الثمانية بمحافظات غزة الذين تقتصر عليهم هذه الدراسة،التي سيتم من خلالها التعرف على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة، ومعرفة مدى وجود علاقة بين المتغيرات الديمغرافية واتجاهات اللاجئين وتفسير هذه العلاقة، إن وجدت، وتحديد درجتها ونوعها ومن ثم التحقق من صحة الفروض التي حددتها الدراسة.

4.2 نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من البحوث الوصفية "Descriptive Researchs" التي هي عبارة عن "تقرير خصائص ظاهرة معينة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد، وتعتمد على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها"(حسن،1998،ص198) فهي دراسة تتجه نحو الوصف الكمي أو الكيفي للظاهرة بالشكل الذي هي عليه في المجتمع بهدف التعرف على تركيبها وخصائصها والعوامل المؤثرة فيها(حسن،1998)، ومن ثم الوقوف على مجمل العلاقات والروابط بين مكونات الظاهرة واستناداً لذلك فإن هذا البحث يعمل على الكشف عن اتجاهات اللاجئين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة .

4.3 مناهج الدراسة

تطلبت مشكلة الدراسة والأهداف التي حددتها الباحثة استخدام المناهج التالية:

4.3.1 المنهج التاريخي Historical Research:

وهو يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث، ويحللها ويفسرها على أسس منهجية علمية بهدف التوصل لحقائق وتعميمات تساعد على فهم الماضي والحاضر والتنبؤ بالمستقبل (خطاب، 2002) حيث يتم من خلاله البحث في أحداث التاريخ وتحليل الحقائق القديمة والمتعلقة بالمشكلات الإنسانية في محاولة لتحديد الظروف التي أحاطت بجماعة من الجماعات أو ظاهرة من الظواهر منذ نشأتها لمعرفة طبيعتها(حسن،1998).

وفى موضوع بحثنا تم تناول مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من حيث ماهية هذه المشكلة وأحداثها، والأسباب التي أدت لظهورها، والتداعيات التي ترتبت عليها وأدت إلى تشريد ما يزيد عن ثلثي الشعب الفلسطيني وتتبع الحلول التي طرحت لحل هذه المشكلة ، وقد قامت الباحثة بمراجعة العديد من المراجع والوثائق والكتب التي تناولت قضية اللاجئين الفلسطينيين.

4.3.2. المنهج المسحي Survey Research Method :

لكونه جهداً علمياً يسعى إلى وصف الظاهرة وتحديد طبيعتها وخصائصها (حسين،1976)، أي هو منهج وصف الواقع فقط من خلال استجواب جميع أفراد مجتمع البحث (خطاب، 2002) وفى إطاره استخدمت الباحثة أحد تصنيفاته الفرعية، وهو مسح الرأي العام للتعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، علماً أن " المعلومات التي يتم جمعها من خلال المسوح عادة ما يسهل التعامل معها إحصائياً، وبالتالي استخراج مؤشرات كمية يمكن التحقق من صحتها ومقارنتها في نفس المكان والزمان أو في أمكنة وأزمنة أخرى " (إبراهيم،1992،ص48)، ويشار إلى أن معظم الدراسات المسحية عن الرأي العام هي من نوع العينة وتهدف إلى معرفة آراء واتجاهات الأفراد والأشياء التي يفضلونها(خطاب، 2002).

4.3.3. منهج دراسة العلاقات المتبادلة:

يبحث هذا المنهج في العلاقة بين ظاهرة وأخرى لمعرفة مدى العلاقة بينهما ؛ ومدى تأثير أي منها على الأخرى ومقارنة كل منهما بالأخرى من أجل توضيح المضامين التي تكتنف الظاهرة المراد دراستها في ضوء الظواهر المرتبطة بها سواء أكانت ظاهرة تتعلق بفرد، أو جماعة، أو بقطاع كامل في المجتمع، أو بقسم من أقسامه (التقني، 2007) وتم في إطاره استخدام التصنيفين:

4.3.3.1. الدراسات السببية المقارنة Causal-Comparative Method:

يهدف التعرف على كيفية حدوث الظاهرة وأسبابها، وذلك من خلال عمل مقارنات بين جوانب الاتفاق والاختلاف بين الظاهرات المختلفة، وسيتم من خلاله تفسير الفروق الظاهرة بين اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو حق العودة ومعرفة أسبابها، إضافة إلى الكشف عن العوامل المسؤولة عن الفروق الموجودة بين مجموعات من الأفراد على بعض المتغيرات التابعة (خطاب، 2002).

4.3.3.2 الدراسات الارتباطية The Correlation Method:

ويهدف لدراسة وتحديد العلاقة بين متغيرين أو أكثر ومقدار هذه العلاقة وتحليلها وتحديد أبعادها وجوانبها المختلفة(خطاب، 2002) في محاولة لتحديد مدى التلازم في التغير، ومن ذلك تم دراسة العلاقة بين اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، وقد يتطلب قياس متغيرين على الأقل ثم تحديد درجة العلاقة بينهما، والأسلوب الإحصائي المستخدم في هذه الحالة هو معامل الارتباط الذي يحدد التغير الاقتراني بين المتغيرين، والذي يتراوح بين العلاقات الموجبة الكاملة والعلاقات الموجبة السالبة الكاملة، وبينهما توجد العلاقات الجزئية موجبة أو سلبية، والعلاقات الصفرية، أي التي تدل على عدم وجود علاقة بين المتغيرين(أبو حطب، صادق، 1991).
كما يهدف إلى عمل نوع من التنبؤ بأداء الأفراد على متغير ما، وذلك استناداً إلى العلاقة بين هذا المتغير والمتغيرات الأخرى المرتبطة به، فكلما ارتفعت العلاقة بين متغيرين كلما ازدادت دقة التنبؤ بأحدهما استناداً إلى العلاقة بينهما(خطاب، 2002).

4.4 المتغيرات الإحصائية

المتغيرات الإحصائية المستقلة، هي:
-النوع، وله مستويان(ذكر، أنثى).
-السن، وله خمسة مستويات (من 18 إلى أقل من 30، من 30 إلى أقل من 40، من 40 إلى أقل من 50، من 50 إلى أقل من 60، من 60 فأكثر)
-الحالة الاجتماعية، وله أربعة مستويات (متزوج، أعزب، أرمل، مطلق).
- المخيم، وله ثمانية مستويات وفقاً لتقسيم (الأونروا) (جباليا - الشاطئ - النصيرات-البريج-دير البلح-المغازي-خانيونس- رفح).
- المستوى التعليمي، وله خمسة مستويات (أقل من ثانوية عامة، ثانوية عامة، دبلوم متوسط، جامعي، دراسات عليا).
- العمل، وله ثمانية مستويات(طالب- موظف وكالة -موظف حكومة- مزارع -أعمال حرة - عامل -عاطل- أخرى).
- مستوى الدخل الشهري، وله ثمانية مستويات (أقل من 200 دولار، من 200 إلى أقل من 300 دولار، من 300 إلى أقل من 400 دولار، من 400 إلى أقل من 550 دولاراً ، من 550 دولاراً إلى أقل من 700، من 700 إلى أقل من 1000 دولار، من 1000 دولار فأكثر، لادخل له).
- التوجه والانتماء السياسي، وله سبع مستويات (فتح-حماس -الجهاد الاسلامى-الجبهة الشعبية-الجبهة الديمقراطية، مستقل، وأخرى).

4.5 أداة الدراسة

قامت الباحثة باستخدام أداة القياس وهى صحيفة الاستقصاء (Questionnaire) ويطلق عليها مصطلحات مثل الاستبيان،الاستفتاء، وهى "وسيلة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة" (حسن،1998،ص325)، حيث ترتبط هذه البيانات أيضا بمشاعر الأفراد ودوافعهم نحو موضوع معين (حسن،المصدر السابق) ومن أنواع الاستقصاء ما يعرف بالاستقصاء المقنن " الذي يتضمن مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقاً" حيث يعد من أكثر طرق جمع البيانات شيوعاً (حسين،1976،ص179).

وقد استخدمت الباحثة الأسئلة المغلقة لقياس شدة اتجاه المبحوث نحو كل سؤال، حيث استخدمت مقياساً متدرجاً من خمس درجات يتراوح ما بين الموافقة بشدة والمعارضة بشدة وما بينهما، وقامت بتقسيم صحيفة الاستقصاء إلى أربع وحدات، هي: –

الوحدة الأولى: السمات العامة

وتتكون من النوع والسن والحالة الاجتماعية والمخيم والمستوى التعليمي والعمل ومستوى الدخل الشهري والتوجه والانتماء السياسي.

الوحدة الثانية : اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة

تتعلق هذه الوحدة بمدى معرفة اللاجئين بحق العودة، وماذا يعني عندهم، وما مدى تمسكهم به، والأمل الذي يراودهم نحوه، وحجم ودرجة تباين اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة.

الوحدة الثالثة: اتجاهات اللاجئين نحو الحلول البدائل المقترحة لحق العودة

تتناول هذه الوحدة، موقف اللاجئين من الحلول والبدائل المقترحة حول حق العودة، ومدى تأثر اللاجئين في المخيم الذي يعيشون فيه، ومدى تأثيره على مشاعرهم وإحساسهم نحو العودة.

الوحدة الرابعة: مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمتغيرات على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة .

تركز على تأثير العوامل على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة، والظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية على اتجاهاتهم بهذا الخصوص، ومدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في محافظات غزة نحو حق العودة.

ولقد تم استخدام الاستبانة كـ(مقياس) لتحديد ومعرفة اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة والبدائل المطروحة.

4.5.1. خطوات بناء المقياس:

1- قامت الباحثة بمراجعه ماتوفر من دراسات ومناهج بحث في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية ،واستطلاعات رأي فلسطينية وعربية، وأبحاث ذات علاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، والبدائل المطروحة لحل قضيتهم، وذلك للاستفادة منها في بناء المقياس.

2- استطاعت الباحثة جمع نحو (50) موقفاً تعبر عن اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، واستطاعت أن تتوصل إلى نحو ستة أبعاد للمقياس تمثل أبعاد هذا الاتجاه بهدف قياسه والتعرف على نوعه ومداه، وهى:

أ- مفهوم حق العودة

ب- مدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة.

ج- رؤية اللاجئين لحق العودة وسبل تحقيقه.

د- رؤية اللاجئين للبدائل المطروحة .

ه- الوضع الاجتماعي والاقتصادي وتأثيره على مدى التمسك بحق العودة .

و- الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيره على مدى التمسك بحق العودة.

3- وفق التعريف الإجرائي لاتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة قامت الباحث بصياغة مجموعة من الفقرات المتنوعة الخاصة بكل بعد من الأبعاد السابقة.

4- بعد إعداد الاستبانة وصياغة فقراتها وفق الأبعاد وبأسلوب بسيط وواضح ومفهوم، ومراجعتها لغوياً، تم عرضها على لجنة من المحكمين من أستاذة العلوم السياسية ،ومناهج البحث وطرق التدريس، والإعلام في جامعات محافظات غزة، كما يظهره (الملحق 1) ، وذلك للتأكد من وضوح فقراتها ودرجة إشباعها ودرجة ملاءمتها لكل بعد.

5- استخدمت الباحثة طريقة المقياس المتدرج لقياس الاستجابات (Scaled Response) (حسين،1973) وهي تعتمد على تدرج مدى الاتجاه من البداية إلى النهاية، بحيث تدل كل درجة من التدريج على قيمة معينة لشدة الاتجاه وهذه الطريقة تستخدم غالباً في قياس الاتجاهات الفردية،أي أن كل مقياس يدور حول اتجاه معين مطلوب قياسه(فودة،2007).

6- وضعت الباحثة التعريفات المستخدمة بفقرات الاستبانة وتم توضيحها بشكل دقيق للمبحوثين ووضعها تحت عنوان "مصطلحات مستخدمة في الاستبانة" كما يظهره(الملحق 2).

7- وبعد مراجعة ملاحظات لجنة التحكيم لكل فقرة من فقرات المقياس تم إجـــراء تعـــديلات بسيطة لبعض الفقرات وإضافة فقرات جديدة فأصبح المقياس، كما يظهـــر فـــي الجـــدول (1.4):

جدول1.4: مواصفات مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

البعد	العبارة الإيجابية	العدد	العبارة السلبية	العدد	المجموع
مفهوم حق العودة	9-10-11-12	4	13-14	2	6
درجة ثقة وتمسك اللاجئـــين بحـــق العودة	15-16-18-19	4	17	1	5
رؤية اللاجئين لحق العـــودة وآليـــة تحقيقه	25-26-27-28-29-30-31	7	20-21-22-23-24	5	12
مواقف اللاجئـــين نحـــو الحلـــول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	38-39	2	32-33-34-35-36-37	6	8
تـــــأثير الوضـــــع الاجتمـــــاعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات.	44-45-46-47-48	5	40-41-42-43	4	9
تأثير الوضع السياسي والمتغيـــرات الإقليمية والدولية علـــى اتجاهـــاتهم نحو حق العودة	53-54-55-56-57-58	6	49-50-51-52	4	10
المجموع		**28**		**22**	**50**

8- وضعت طريقة للاستجابة وفق تقدير بتدرج خماسي، بحيث يجيب المبحوث على كل فقرة من فقرات المقياس حسب طريقة ليكرت (حسن،1998): أوافق بشدة تعطى الوزن (5)، أوافق تعطـــى (4)، محايد تعطى الوزن(3)، معارض تعطى الوزن(2)، ومعارض بشدة تعطـــى الـــوزن (1) إذا كانت الفقرات موجبة وبالعكس إذا كانت سالبة، وبالتالي تتفاوت الدرجة الكلية على المقياس بأكمله مابين 250 درجة (الحد الأعلى) و50 درجة (الحد الأدنى).

9- تم تطبيق المقياس على عينة تجريبية أولية استكشافية (Pilot Study) وكان عددها (35) لاجئاً من جميع مخيمات محافظات غزة للتعرف على مدى فهم مفردات العينة للأسئلة وتجاوبهم لكل منها وللتحقق من صدقه وثباته قبل تطبيق الدراسة بصورتها النهائية.

4.5.1.2. صدق المقياس:

لقد تم التأكد من صدق المقياس عن طريق:

أ- صدق المحكمين

لقد تم تحقيق ذلك خلال بناء المقياس، عندما عرض على لجنة محكمين من أساتذة العلوم السياسية والإعلام والتربية ومناهج البحث وطرق التدريس في مختلف جامعات محافظات غزة، حيث تم الأخذ بملاحظات اللجنة من تعديل وإضافة لبعض الفقرات، حتى بلغ عدد فقرات الاستبانة كما هو في الملحق رقم (2) 50 فقرة.

ب- الاتساق الداخلي (صدق المحتوى)

تم القيام بالإجراءات التالية للتأكد من الاتساق الداخلي للمقياس، وهى:

1- حساب معامل الارتباط بين درجة كل فقرة ومجموع درجات البعد الذي تقع فيه، والمقصود بمعامل الارتباط "قيمة إحصائية محسوبة بمعادلة رياضية دقيقة للتعبير عن العلاقة الكمية تبين متغيرين وكذلك لوصف العلاقة بين بيانات متغيرين أو أكثر" (أبو حطب، صادق، 1991).

2- حساب معامل الارتباط بين درجة كل بعد، وبين المجموع الكلي لدرجات المقياس ككل ؛ وذلك بهدف إيجاد التجانس الداخلي للاستبيان والتأكد منه، ومن أجل الوصول إلى ذلك والتحقق منه تم استخدام معامل بيرسون عند: مستوى الدلالة (0.01) كما يظهر في الجدول (2.4):

جدول 2.4 : صدق الاتساق الداخلي لجميع أبعاد مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، كما يعبر عنه معامل ارتباط بيرسون.

البعد	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
مفهوم حق العودة	54.3	0.01
مدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة	68.9	0.01
رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه	82.9	0.01
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	79.9	0.01
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات.	84.0	0.01
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	79.6	0.01

يتبين من الجدول(2,4) أن جميع أبعاد مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة مرتبطة إحصائياً عند:($\alpha \leq 0.01$) مع المجموع الكلى للمقياس، وهذا يدلل على أن المقياس يتسم باتساق داخلي. كما تم القيام بالإجراءات التالية للتأكد من الاتساق الداخلي

لفقرات كل بعد من أبعاد المقياس عن حدة وفقاً للجداول التالية من الجدول رقم (3,4) وحتى (8,4) وفق ما هو موضح في كل منها:

جدول 3.4 : صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الأول المعرفة بمفهوم حق العودة كما يعبر عنه معامل بيرسون

الرقم	الفقرات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
9	أرى أن حق العودة للاجئين مكفول وفقاً لمبادئ القانون الدولي.	0.58	0.01
10	حق العودة: هو حق فردى وجماعي في آن واحد وفقاً لقرارات الشرعية الدولية.	0.60	0.01
11	أعتقد أن قرار حق العودة يكفل للاجئ العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض.	0.61	0.01
12	أرى أن حق العودة ثابت، لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن .	0.61	0.01
13	باعتقادي : إن حق العودة قابل للتصرف ويجوز التوكيل فيه.	0.50	0.01
14	أتصور أن حق العودة غير مقدس، وممكن التفريط فيه.	0.43	0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع فقرات البعد الأول المتعلقة بمفهوم حق العودة مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند: ($\alpha \geq 0.01$) مع المجموع الكلي للبعد، وهذا يدلل على أن جميع الفقرات تتسم باتساق وارتباط داخلي.

جدول4.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثاني مدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة كما يعبر عنه معامل بيرسون

الرقم	الفقرات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
15	إن أصحاب حق العودة لفلسطين التاريخية: هم كل اللاجئين الفلسطينيين، وسلالتهم الذين يتوارثونه عن آبائهم.	0.57	0.01
16	أرى أن حق العودة: يعنى العودة إلى فلسطين التاريخية بحدودها المعروفة من البحر إلى النهر.	0.71	0.01
17	حق العودة يعنى لي: جمع شمل بعض العائلات من منظور إنساني.	0.67	0.01
18	أتمسك بقوة بحقي بالعودة لبلدتي في فلسطين التاريخية؛لأنها تمثل لي الأرض والوطن والهوية.	0.64	0.01
19	أثق بإمكانية تحقيق العودة لبلدتي في فلسطين التاريخية مهما طال الزمن.	0.61	0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع فقرات البعد الثاني ومدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند: ($0.01\geq\alpha$) مع المجموع الكلى للبعد، وهذا يدلل على أن جميع الفقرات تتسم بالتوافق والترابط الداخلي.

جدول 5.4 : صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الثالث رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه كما يعبر عنه معامل بيرسون

الرقم	الفقرات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
20	باعتقادي: حق العودة هو العودة للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود 1967.	0.52	0.01
21	أعتقد أن حق العودة يمكن تحقيقه بالتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.	0.50	0.01
22	أقبل العودة لبلدتي الأصلية، والحصول على الجنسية الإسرائيلية.	0.36	0.01
23	برأيي: يكفي لتطبيق حق العودة، عودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى ديارهم، وتوطين، وتعويض الأغلبية الباقية.	0.52	0.01
24	أقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس، مقابل تنازلي عن حق العودة.	0.38	0.01
25	أرى أن حق العودة لبلدتي الأصلية يتحقق من خلال المقاومة.	0.49	0.01
26	أرى أن إسرائيل تتحمل مسؤولية استمرار قضية اللاجئين؛ لعدم قبولها وتنفيذها قرار حق العودة 194.	0.42	0.01
27	أرى أنه يجب عدم التعامل مع دعوات التنازل عن حق العودة.	0.52	0.01
28	أرى أن حق التعويض ليس بديلاً عن حق العودة، بل لا حقّ على تطبيقه.	0.53	0.01
29	أقبل فقط تعويضاً مادياً عن سنوات اللجوء، والمعاناة، دون التنازل عن حقي في العودة.	0.30	0.01
30	أعتقد أن مشاريع توطين اللاجئين في الوطن العربي وخارجه هي محاولة إسرائيلية للتملص من حق العودة.	0.53	0.01
31	أكره خيار التعويض عن أرضي مهما تكن ظروفي.	0.47	0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع فقرات البعد الثالث رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند: ($0.01\geq\alpha$) مع المجموع الكلي للبعد، وهذا يدلل على أن جميع الفقرات تتسم بالتوافق والترابط الداخلي.

جدول 6.4 : صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الرابع مواقف اللاجئين نحو البدائل المطروحة لحل قضيتهم كما يعبر عنه معامل بيرسون.

الرقم	الفقرات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
32	أقبل الحصول على تعويض عادل عن أرضى التي فقدتها في فلسطين التاريخية	0.56	0.01
33	أعتقد أن قضية اللاجئين قضية إنسانية، يمكن حلها من خلال توطينهم في أماكن لجوئهم ومن ثم تعويضهم.	0.63	0.01
34	يوجد لدي رغبة بالهجرة إلى الخارج، وترك فلسطين لليهود.	0.43	0.01
35	برأيي: توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم حل واقعي.	0.58	0.01
36	أوافق على عودة بعض اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين التاريخية، وتوطين الباقي.	0.61	0.01
37	أقبل توطين معظم اللاجئين بدول الخليج، ومنحهم التعويضات.	0.58	0.01
38	أتصور أن التوطين وسيلة لدفع اللاجئين للتخلي عن حقوقهم في فلسطين التاريخية.	0.32	0.01
39	من المفروض أن إسرائيل والأمم المتحدة تتحملان بالدرجة الأولى مسؤولية تعويض اللاجئين عما لحق بهم.	0.25	0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع فقرات البعد الرابع مواقف اللاجئين نحول البدائل المطروحة لحل قضيتهم مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند: ($\alpha \geq 0.01$) مع المجموع الكلي للبعد، وهذا يدلل على أن جميع الفقرات تتسم بالتوافق والترابط الداخلي.

جدول 7.4: صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد الخامس تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات كما يعبر عنه معامل بيرسون

الرقم	الفقرات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
40	أعتقد أن سنوات عيشي في المخيم قللت تمسكي بحق العودة.	0.62	0.01
41	أرى أن الفقر والبطالة، والأوضاع المعيشية الصعبة قللت من تمسكي بحق العودة.	0.64	0.01
42	أحد أسباب قبولي للتعامل مع خيار التعويض هو وضعي الاقتصادي.	0.55	0.01
43	تقديم خدمات أفضل لي وتحسين مستوى معيشتي يدفعني لقبول خيار التوطين.	0.60	0.01
44	أفضل بشدة عودتي لبلدتي الأصلية على البقاء في المخيم.	0.48	0.01
45	أعتقد أن سوء الأوضاع الاجتماعية بالمخيم زادت من تمسكي بحق العودة.	0.44	0.01
46	محافظة اللاجئ على ثقافة وتراث بلدته الأصلية، يزيد من رفضه للتوطين.	0.63	0.01
47	أعتقد أن الإغلاق والحصار الإسرائيلي وسيلة ضغط؛ لدفع اللاجئين لقبول اى حل يسقط حق العودة.	0.44	0.01
48	أرى أن تصفية عمل وكالة الغوث قبل تحقيق حق العودة للاجئين هدفه إنهاء قضية اللاجئين.	0.53	0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع فقرات البعد الخامس تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند: ($\alpha \leq 0.01$) مع المجموع الكلى للبعد، وهذا يدلل على أن جميع الفقرات تتسم بالتوافق والترابط الداخلي.

جدول 8.4 : صدق الاتساق الداخلي لفقرات البعد السادس تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على هذه الاتجاهات كما يعبر عنه معامل بيرسون

الرقم	الفقرات	معامل بيرسون	مستوى الدلالة
49	أقبل خيار التوطين مع ازدياد الضغوط السياسية.	0.62	0.01
50	باعتقادي: إن اللاجئين الفلسطينيين يفضلون التعويض كلما ساء الوضع السياسي.	0.50	0.01
51	برأيي ضعف العالم العربي أمام قوة إسرائيل يدفعني لقبول خيار التوطين والتعويض.	0.53	0.01
52	اعتقد أن نظام القطب الواحد (أمريكيا) المسيطر على العالم يزيد من فرص تحقيق حق العودة.	0.35	0.01
53	تأييد الرأي العام العربي والإسلامي للاجئين يزيد من تمسكي بحق العودة.	0.53	0.01
54	باعتقادي: إن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن استمرار قضية اللاجئين، وعدم تنفيذ حق العودة ؛بسبب دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل.	0.50	0.01
55	أرى أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وأفغانستان زادت من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.	0.51	0.01
56	إن الحرب اللبنانية –الإسرائيلية الثانية في 2006 عززت عندي الاعتقاد بإمكانية تحقيق حق العودة.	0.49	0.01
57	أرى أن الانقسام الداخلي الفلسطيني يضعف فرص تحقيق حق العودة .	0.41	0.01
58	مستقبل حل قضية اللاجئين مرتبط بوجود ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة بالدرجة الأولى لدولة إسرائيل.	0.44	0.01

يتبين من الجدول السابق أن جميع فقرات البعد السادس تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على هذه الاتجاهات مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً عند: ($\alpha \leq 0.01$) مع المجموع الكلي للبعد، وهذا يدلل على أن جميع الفقرات تتسم بالتوافق والترابط الداخلي.

ت- الصدق العاملي

قامت الباحثة باستخدام رد الكثير من المتغيرات إلى عدد محدد من العوامل، بما يمكن من التحقق من صدق بناء المقياس، وقد استخدمت الباحثة طريقة المكونات الأساسية component و principal و varimax ؛ بهدف تدوير العوامل التي يقل تشبعها عن 0.3 وفقا لمحك Kaiser والمقصود بالمحك هو أساس خارجي للحكم على الأداء وقد يكون كمي أو كيفي(أبو حطب، صادق، 1991) وللحكم على الدلالة تم اعتماد مستوى التشبع المقبول 0.3 ويوضح الجدول (4.9) ماسبق ذكره:

جدول 9.4: تشبعات عبارات مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة

البعد	الفقرات ودرجات تشبعها																	
الأول	رقم العبارة	9	10	11	12	13	14											
	درجة التشبع	0.66	0.54	0.45	0.53	0.50	0.58											
الثاني	رقم العبارة	15	16	17	18	19												
	درجة التشبع	0.37	0.67	0.98	0.70	0.50												
الثالث	رقم العبارة	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31					
	درجة التشبع	0.52	0.76	0.33	0.51	0.51	0.68	0.52	0.45	0.47	0.50	0.44	0.67					
الرابع	رقم العبارة	32	33	34	35	36	37	38	39									
	درجة التشبع	0.26	0.47	0.50	0.52	0.55	0.52	0.89	0.77									
الخامس	رقم العبارة	40	41	42	43	44	45	46	47	48								
	درجة التشبع	0.50	0.51	0.54	0.62	0.24	0.20	0.45	0.66	0.57								
السادس	رقم العبارة	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58							
	درجة التشبع	0.50	0.56	0.50	0.96	0.33	0.33	0.32	0.33	0.50	0.57							

يتبين من الجدول السابق أن جميع الفقرات كانت تشبعاتها دالة إحصائياً وفق العامل ذي العلاقة مما يؤكد على صدق وصحة أبعاد المقياس.

4.5.1.3. ثبات المقياس:

ثبات المقياس يعني المطابقة الكاملة بين نتائجه في المرات المتعددة التي يطبق فيها المقياس على نفس الأفراد، (حسن، 1998) وقد تم التأكد من ثبات المقياس عن طريق:

أ- التجزئة النصفية:

لقد قسم المقياس إلى نصفين، الفقرات الفردية مقابل الزوجية، ثم تم احتساب معامل ارتباط بيرسون بين النصفين على المقياس ككل ، ولكل بعد من أبعاده، وتم تعديل الطول لكل منهما باستخدام معامل سبيرمان/ بروان، ويوضح الجدول (10.4) ذلك :

جدول 10.4 : ثبات التجزئة النصفية لمقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة كما يعبر عنه معامل بيرسون ومعامل سبيرمان

أبعاد المقياس	معامل سبيرمان	معامل بيرسون
مفهوم حق العودة	54.3	52.6
مدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة	68.9	64.0
رؤية اللاجئين نحو آلية تحقيق حق العودة	82.9	81.2
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	79.9	80.2
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات.	84.0	80.4
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	79.6	76.8

يتبين من الجدول(10.4) أن قيم معاملات بيرسون،وقيم معاملات سبيرمان لمقياس اتجاهات اللاجئين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، تظهر أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة وملائمة تؤكد صلاحيتها للاستخدام.

ب- معامل ألفا كرونباخ :

يظهر معامل α ارتفاع المعامل مما يدلل على أن فقرات المقياس لمختلف أبعاده تعبر عن مضمون واحد، وهذا المعامل يدل على الحد الأدنى لمعامل الثبات ويوضح الجدول قيم هذا المعامل للمقياس ككل ولكل بعد من أبعاده، كما يظهر في الجدول (11.4).

جدول 11.4: ثبات مقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، كما تعبر عنه معاملات α كرونباخ.

المقياس ككل	معامل α كرونباخ
مفهوم حق العودة	0.71
مدى ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة	0.73
رؤية اللاجئين نحو آلية تحقيق حق العودة	0.70
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	0.70
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات.	0.73
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	0.71

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات α كرونباخ لمقياس اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة بأبعاده الستة تظهر أن المقياس يتمتع بدرجة ثبات داخلي جيدة وملائمة ،تؤكد وحدة مضمونه وصلاحيته للاستخدام.

4.6 مجتمع الدراسة وعينتها

4.6.1. مجتمع الدراسة:

هو جميع الوحدات التي يرغب الباحث في دراستها وهو هنا اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الثمانية بمحافظات غزة، وقد بلغ عددهم وفقاً لأحدث إحصائيات (الأونروا) الصادرة في أيلول سبتمبر2007 يقطن نحو 488.504 أفراد يشكلون47% من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في محافظات غزة البالغ عددهم 1.037.092(الأونروا،2007).

ويتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع اللاجئين الفلسطينيين القادرين على التعبير عن توجهاتهم من حق العودة حتى تاريخ تنفيذ المسح، أي جميع الأفراد من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر الذين يسكنون في مخيمات اللاجئين الثمانية، وهي: جباليا، الشاطىء،النصيرات،البريج،دير البلح، المغازي، خانيونس، رفح(رفح).

4.6.2. إطار المعاينة:

الإطار هو قائمة المناطق أو الوحدات التي تشمل مجتمع الدراسة، ويستخدم الإطار من اجل سحب العينة (حمد، وإسماعيل، 2001)، ويتكون هنا من جميع الأحياء والتقسيمات الجغرافية والشوارع المعتمدة في مخيمات اللاجئين الثمانية الموجودة في محافظات غزة نظراً لعدم توفر قوائم بأسماء أرباب الأسر وعناوينهم في المخيمات الفلسطينية.

4.6.3. العينة Sample:

هي فئة تمثل مجتمع الهدف t (Target Population) أي العينة وهي مجموعة جزئية من المجتمع، ويكون حجم العينة هو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث وتجرى الدراسة عليهم (بركات،2007) ومن أسباب استخدام العينة أنها:

1- أقل كلفة من طريقة الحصر الشامل.

2- إن بعض الأجزاء تسهل الوصول إلى معلومات أكثر تفصيلاً ودقةً.

3- في حال عدم توافر الوقت للقيام بدراسة شاملة.

4- في حال عدم إمكانية إجراء حصر كامل لعناصر مجتمع الدراسة الأصلي، فهي جزء من كل، على أن تمثل الكل تمثيلاً صحيحاً وتحت شروط مضبوطة (جامعة دمشق، 2007).

وقد تم تحديد العينة العشوائية الطبقية، أي تقسيم المجتمع إلى طبقات، بحيث تكون مفردات كل جزء أو طبقة متجانسة فيما بينها ومختلفة عن الطبقات الأخرى، ويتم التعامل مع كل طبقة وكأنها مجتمع مستقل نسحب منه عينة عشوائية ذات حجم معين، كما تم استخدام طريقة التوزيع المتناسب وهي أحد أساليب توزيع وحدات المعاينة يتم بموجبها توزيع حجم العينة الكلية على طبقات المجتمع بصورة متناسبة مع حجم كل طبقة التي تكون المجتمع (حمد وإسماعيل، 2001).

4.6.3.1. حجم العينة:

فيما يتعلق بحجم العينة تم التشاور مع الأستاذ نايف عابد رئيس قسم العينات في جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، حيث تم تقدير حجم العينة ليكون 600 فرد(لاجئ ولاجئة) بنسبة خطأ لا تتجاوز 4% للتقديرات الناتجة وقد تم تقدير حجم العينة ، باستخدام هذه المعادلة كالتالي:

$$n = \frac{t^2 * s^2}{E^2}$$

حيث:

n – حجم العينة المقدر

s^2 – هي تباين أهم تقدير ناتج ويتم حسابها باستخدام العلاقة $s^2 = p(1-p)$.

p – هي عبارة عن قيمة التقدير الرئيسي، وهنا هي عبارة عن مؤشر نسبي نفترض قيمته 50% لكي يعطي أكبر حجم عينة ممكن لهذا النوع من المؤشرات (يتم استخدامه في حالة استطلاع الآراء

والتوجهات)، وقد تم اختيار 50% للمؤشر الرئيسي لضمان تمثيل العينة حيث أي نسبة أخرى تعطي حجماً اقل للعينة.

t – هي عبارة عن القيمة الجدولية التي تعطي فترة ثقة 95% وتساوي 1.96.

E – هي قيمة الخطأ الهامشي المطلق المقبولة في التقديرات الناتجة الأساسية وتم افتراضها 4% حيث يعد الخطأ الهامشي قليلاً نسبياً 4% حيث معظم الدراسات تأخذ هذه النسبة.

وبعد تطبيق هذه المعادلة كان حجم العينة 600 فرد من الفئة العمرية 18 سنة فأكثر(حمد، إسماعيل، 2001).

4.6.3.2. طبقات العينة:

عندما يتم تقسيم المجتمع إلى أجزاء وأقسام متجانسة في الخصائص فإننا نسمي هذه الأجزاء طبقات. وهنا سيتم تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات فعلية هي المخيمات الثمانية، حيث سيتم اعتبار كل مخيم طبقة منفصلة وسيتم اختيار عينة منه لتمثيل جميع المخيمات، وتقسيم المجتمع إلى طبقات يضمن تمثيل العينة بشكل أفضل.

4.6.3.3. توزيع العينة:

سيتم توزيع العينة بطريقة متناسبة مع حجم الطبقة أي توزيع العينة المكونة من 600 فرد (لاجئ ولاجئة)على ثمانية مخيمات باستخدام طريقة التوزيع المتناسب مع الحجم (بشكل تقريبي) وذلك للحصول على تصميم موزون ذاتياً (حمد، إسماعيل، 2001)، وذلك على النحو التالي:

$$n_h = n * \frac{N_h}{N}$$

Nh : حجم الطبقة (عدد سكان المخيم).

nh : حجم العينة في الطبقة (حجم العينة من المخيم).

N: عدد وحدات المجتمع (مجموع عدد سكان جميع المخيمات).

n: حجم العينة الكلي، ويساوي هنا 600 لاجئ ولاجئة.

يعد هذا التوزيع للعينة من أفضل التوزيعات؛ لأنه يقلل من أثر الوزن على التقديرات، ويظهر الجدول (12.4) توزيع العينة على جميع مخيمات محافظات غزة الثمانية بشكل متناسب وفقاً لأحدث إحصائية من (الأونروا) لأعداد اللاجئين القاطنين داخلها ويظهر الجدول (12.4) توزيع العينة بشكل متناسب في مخيمات محافظات غزة الثمانية.

جدول 12.4: يبين توزيع العينة بشكل متناسب في مخيمات محافظات غزة الثمانية (الأونروا،2007)

الرقم	اسم المخيم	عدد السكان (في 2007/9/30)	حجم العينة
1	مُخَيَّم جَبَالْيا	107,385	131
2	مُخَيَّم الشاطئ	81,116	100
3	مُخَيَّم النُصَيْرَات	60,779	75
4	مُخَيَّم البُرَيْج	30,553	38
5	مُخَيَّم دِير البَلَح	20,456	25
6	مُخَيَّم المَغَازِي	23,466	29
7	مخيم خانيونس	66,292	81
8	مُخَيَّم رَفَح	98,457	121
	*المجموع	488,504	600

4.6.3.4. تصميم العينة:

العينة هي عينة طبقية عشوائية ذات مرحلة واحدة، وسيتم اختيارها بعد الوصول إلى المخيمات المذكورة، وحسب حجم العينة المذكور على أن يكون نصف حجم العينة تقريبا من كل مخيم من الذكور والنصف الآخر من الإناث (أي سيتم ضبط العينة حسب النوع ذكراً أو أنثى).وسيتم اختيار الفرد من الأسرة بطريقة عشوائية (حمد، إسماعيل، 2001). وتستخدم العينة العشوائية الطبقية في حال "وجود مجتمعات تتميز بتباين مفرداتها بحيث يمكن تقسيمها إلى مجموعات من شأنها أن تضمن تمثيل جميع فئات المجتمع" (جامعة الملك عبد العزيز،ب-ت).

4.6.3.5. .طريقة سحب العينة

4.6.3.5.1. طريقة جمع البيانات:

لقد تم اختيار العينة المكونة من 600 لاجئ ولاجئة، بطريقة عشوائية في جميع مخيمات محافظات غزة، وقد تمت كما يلي:

1- تم التعرف في البداية على تقسيمات كل مخيم من حيث (بلوك- اسم المنطقة).

2- تم الاستعانة بـ (الأونروا) للتأكد من هذه التقسيمات.

3- تم توزيع نصيب كل مخيم من إجمالي العينة الموزعة بطريقة متناسبة بحسب تقسيمات المخيمات مع العمل على إعطاء زيادة نسبية للزيادة السكانية في بلوك عن آخر لضمان تمثيل أفضل.

4- لقد تكونت المخيمات من عدة تقسيمات حسب وكالة الغوث (الأونروا) نشير إلى أهمها:

** مخيم جباليا: وتضم تقسيماته 12 بلوكاً، تطلق عليها بشكل رقمي بدءاً من رقم 1 و 2 وحتى 12، كل بلوك يعد وحدة سكنية تضم مجموعة من البيوت ويتركز اللاجئون بشكل أكبر في كل من بلوك7-5-1 والباقي أقل بدرجات متفاوتة وكان نصيب مخيم جباليا من الاستبانة 131 تم توزيعها على عدد 12 بلوكاً بما يضمن مشاركة الجميع مع زيادة للبلوكات التي يتركز فيها اللاجئون بصورة أكبر.

** مخيم الشاطئ: وتضم تقسيماته 15 بلوكاً تطلق على عشرة منها الأحرف الإنجليزية وتبدأ من حرف A ,B والخمس الباقية تسمى بلوك 8و9و10و11و12 ، ويعد أكبر زيادة في بلوك O في المخيم الشمالي وفى كل من N, ,O,Mو10 للمجادلة ، لقد كان نصيب المخيم 100 استبانة تم توزيعها على 15 بلوكاً مع الأخذ بالاعتبار الأماكن التي يتركز فيها اللاجئون.

** مخيم النصيرات: ويضم 11 بلوكاً تطلق عليها الأحرف الإنجليزية وتبدأ من حرفB, A حتى الحرف الحادي عشر ويتركز اللاجئون في G,F,L,N, C لقد كان نصيب المخيم من الاستبانة 75 تم توزيعها على 11 بلوكاً بحيث تغطى جميعها مع زيادة للأماكن التي يتركز فيها اللاجئون.

** مخيم البريج : وتشمل تقسيماته 12 بلوكاً تطلق عليها الأحرف الإنجليزية وتبدأ من حرف A ,B حتى الحرف الثامن والباقي مكرر، بمعنى A1,A2 B1,B2, ويتركز اللاجئون في بلوك A بقسميه يليه D,B,C ، لقد كان نصيب المخيم 38 استبانة تم توزيعها على البلوكات الـ 12، بحيث تغطيها جميعاً مع الأخذ بالاعتبار أماكن تركز اللاجئين.

** مخيم دير البلح: ويضم تقسيمات عددها 6 بلوكات تسمى بالأحرف الإنجليزية وتبدأ من حرف A ,B حتى الحرف السادس، كان نصيب المخيم 25 استبانة تم توزيعها لتشمل الجميع.

** مخيم المغازي: وتشمل تقسيماته عدد 4 بلوكات تطلق عليها بالأحرف الإنجليزية وتبدأ من حرف A ,B حتى الحرف الرابع ، كان نصيب المخيم 29 استبانة تم توزيعها لتشمل الجميع.

** مخيم خانيونس: يقسم إلى 19 بلوكاً تطلق بالأحرف الإنجليزية، وهى على جانبيه الجنوبي ويشمل بلوك (A,C,B,N,H,D)، والشمالي ويشمل بلوك (G,O,L,M,R,F,E) ويتركز اللاجئون في (G,N,H,C)، كان نصيب المخيم 81 استبانة تم توزيعها لتغطي 19 بلوكاً مع الأخذ بالاعتبار أماكن تركزهم.

**مخيم رفح: ويشمل حسب تقسيمات (الأونروا) 19 بلوكاً منهم 18 تطلق عليها الأحرف الإنجليزية وتبدأ من حرف A ,B حتى الحرف الثامن عشر، يضاف إليها مخيم بدر الذي أقامته

(الأونروا) للاجئين الذين هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي بيوتهم، ويتركز اللاجئون في منـــاطق أهمها (الشابورة، بربرة، يبنة، أسدود ، شعوت، بشيت ، شيوخ العبد ، التموين ، مخـــيم بـــدر) ، كان نصيب المخيم 121 استبانة تم توزيعها لتغطى 19 بلوكاً مع الأخذ بالاعتبار أماكن تركزهم.

5- بعد أخذ فكرة عامة عن هذه التقسيمات تم تقسيم نصيب كل مخيم من الاستبيان حسب الطريقة المتناسبة على كل بلوك، مع الأخذ بالاعتبار أكثرها زيادة سكانية وأقلها.

6- تم أخذ كل بلوك على حدة وتوزيع الاستبيان على شخص من البيت الأول، ثم ترك أربع بيوت وأخذ الخامس، وهكذا مع الأخذ بالاعتبار تنويع الجنس والفئة العمرية، بحيث إن تـــم أخـــذ أنثـــى للمفردة فالتي تليها ستكون ذكراً، وهكذا حتى نهاية العينة في كل مخيم.

4.6.3.5.2 خصائص العينة :

شملت عينة الدراسة من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة على الجنسين مناصـــفة، أي 300 ذكور و300 إناث من عدة فئات عمرية وتعليمية من مختلف المخيمات الثمانية، الجـــدول (13.4) يوضح جميع خصائص أفراد عينة الدراسة وهى كمايلى :

جدول 13.4 : يبين خصائص أفراد عينة الدراسة

أفراد عينة الدراسة حسب النوع		
النوع	**العدد**	**النسبة%**
ذكر	300	50.00
أنثى	300	50.00
المجموع	600	%100
أفراد عينة الدراسة حسب السن		
العمر	**العدد**	**النسبة%**
18 سنة إلى أقل من 30	268	44.7
من 30 إلى أقل من 40	166	27.7
من40 إلى أقل من50	89	14.8
من 50 إلى أقل من 60	43	7.2
من 60 فأكثر	34	5.7
المجموع	600	%100

تابع جدول 13.4 : يبين خصائص أفراد عينة الدراسة

أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعي		
الحالة الاجتماعية	**العدد**	**النسبة%**
أعزب	202	33.7
متزوج	361	60.2
مطلق	11	1.8
أرمل	26	4.3
المجموع	600	%100
أفراد عينة الدراسة حسب المخيم		
المخيم	**العدد**	**النسبة%**
جباليا	131	21.83
الشاطئ	100	16.67
النصيرات	75	12.5
البريج	38	6.33
دير البلح	25	4.17
المغازي	29	4.83
خانيونس	81	13.5
رفح	121	20.17
المجموع	600	%100
أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي		
المستوى التعليمي	**العدد**	**النسبة%**
أقل من الثانوية العامة	119	19.8
ثانوية عامة	139	23.2
دبلوم متوسط	71	11.8
جامعي	252	42.0
دراسات عليا	19	3.2
المجموع	600	%100

تابع جدول 13.4 : يبين خصائص أفراد عينة الدراسة

أفراد عينة الدراسة حسب المهنة		
المهنة	**العدد**	**النسبة%**
طالب	113	18.8
موظف وكالة	54	9.0
موظف حكومة	151	25.2
مزارع	4	.6
أعمال حرة	42	7.0
عامل	39	6.5
عاطل	140	23.3
أخرى	57	9.5
المجموع	600	%100
أفراد عينة الدراسة حسب مستوى الدخل الشهري		
الدخل الشهري	**العدد**	**النسبة%**
أقل من 200 دولار	79	13.2
من 200 دولار إلى أقل من 300	61	10.2
من 300 إلى أقل من 400	69	11.5
من 400 دولار إلى أقل من 550	63	10.5
من 550 إلى 700 دولار	45	7.5
من 700 دولار إلى أقل من1000	48	8.0
من 1000 دولار فأكثر	14	2.3
لادخل له	221	36.9
المجموع	600	%100
التوجه والانتماء السياسي		
التوجه والانتماء السياسي	**العدد**	**النسبة%**
فتح	240	40.0
حماس	97	16.2
الجهاد الاسلامى	21	3.5
الجبهة الشعبية	25	4.2
الجبهة الديمقراطية	6	1.0
مستقل	183	30.5
أخرى	24	4.0
المجموع	596	99.3

4.7 المعالجات الإحصائية:

للتحقق من الإجابة عن تساؤلات الدراسة التي تم وضعها، تم استخدام برنامج SPSS 12، وذلك للمؤشرات الرئيسية للتحقق من مستوى الدلالة (statistical significant level) التي تعني معدل الموثوقية المقبولة في الدراسة الإحصائية التي تسمى ألفا (α) والمعروف أن قيمتها تتراوح بين المستوى من(0.01، 0.05 ، 0.001) وقد تم اختيار المستوى الثاني لتصبح كما يلي($\alpha \geq 0.05$)، وتعدّ الدلالة الإحصائية قيمة احتمالية، حيث إن معنى دالاً عند مستوى 0.05، هو أننا لو أعدنا هذا البحث أو هذا الاختبار 100 مرة فإننا سوف نحصل على نفس النتيجة 95 مرة، وسوف تكون نسبة الخطأ في أن نحصل على نتيجة مختلفة هي خمس مرات من أصل المائة أي (0.05)، (المنشاوي للدراسات والبحوث، 2007) مع العلم أن القيمة الجدولية ويرمز لها (ت) التي تعطى فترة ثقة 95% وشك مقداره 05. تساوى الدرجة المعيارية 1.96 عند α = (0.05) (حمد، إسماعيل، 2001).

وقد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار (ت) T. test لعينتين مستقلتين لاختبار صحة الفرضيات المتعلقة بالنوع.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لاختبار صحة الفرضيات المتعلقة بكل من اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة والمتغيرات الديمغرافية- السن، النوع، مستوى الدخل، التعليم، الانتماء السياسي وغيرها.
- اختبار شيفيه للاستدلال على الفروق بين المجموعات الثنائية.

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول المحاور التالية :

5.1 المقدمة

5.2 طرق تحليل المعلومات

5.3 عرض نتائج الدراسة الميدانية

5.4 مناقشة النتائج

الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

5.1 المقدمة

شهدت القضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق بمسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين تداولاً كبيراً على الساحة السياسية وطرح خلالها حلولاً وبدائل تندرج ضمن المخططات الهادفة لتصفية قضية اللاجئين وشطب حق العودة كلياً من القضية الفلسطينية، ورغم كل ذلك بقيت هذه المسألة حية في ذاكرة اللاجئ، وبقيت حقاً ومطلباً عادلاً يأتي في سلم أولويات حقوق الشعب الفلسطيني. وتعد مسألة التوطين والتعويض أخطر ما يعرض على اللاجئ الفلسطيني، نظراً لما تشكله من آثار وتداعيات على صعيد مستقبل حياته وحريته ، لكون حق العودة الحلم الذي يتطلع إليه عقله وقلبه، ويحل مشكلة تشرده وتشتته في بلاد العالم المختلفة، وفقاً لما تكفلت به القرارات والقوانين الدولية.

ورغم كثرة المشاريع التي طرحت لحل قضية اللاجئين والدراسات والأبحاث والاستطلاعات التي تناولتها، وخاصة مسألة حق العودة، ظلت هذه المسألة بحاجة إلى معرفة آراء واتجاهات اللاجئين أنفسهم نحو حق العودة باستمرار نظراً للمتغيرات المختلفة التي تحيط بها. وفي هذا الفصل استعرضت الباحثة أهم نتائج الدراسة الميدانية بهدف التعرف على اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة والتعرف على طبيعة علاقتها ببعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ستة مجالات حيث يتناول الأول والثاني ما يتعلق بمفهوم حق العودة ودرجة الثقة والتمسك به ورؤية اللاجئين نحو إمكانية تحقيقه، والثالث رؤية اللاجئين نحو سبل تحقيق حق العودة، وأما الرابع فهو حول موقف اللاجئين من الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم خاصة ما يتعلق بالتوطين والتعويض، أما المجال الخامس والسادس فكانا حول تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية على تمسك اللاجئين بحق العودة.

وتم تطبيق أداة الدراسة، وهى الاستبانة على عينة من اللاجئين الفلسطينيين في جميع مخيمات محافظات غزة الثمانية، وبلغ عددها (600) لاجئ ولاجئة يقطنون داخل المخيمات، تم اختيارهم وفق عينة طبقية عشوائية بطريقة التوزيع المتناسب واستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 12، للحصول على الإجابات السليمة لتساؤلات الدراسة، واختبار صحة فرضياتها، وفي حالة استخدام SPSS يمكن الاستغناء عن البحث عن القيمة الجدولية والاكتفاء بمعطياته المعروفة بالقيمة الفعلية (أوالدلالة أو قيمة ألفا) بمعنى آخر القيمة التي عندها نرفض الفرضية(المنشاوي للدراسات والبحوث، 2004) وفيما يلي توضيح لذلك:

5.2 طرق تحليل المعلومات

لقد تم وضع فرضيات تتناول اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في محافظات غزة نحو حق العودة ومن أجل قياس الفروق والتعرف على صحتها ولتحليل بيانات الدراسة استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية منها : المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، واختبار "ت"، وتحليل التباين الأحادي،ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل ارتباط سبيرمان، ومعامل ألفا كرونباخ، وسوف نتناول هنا كل فرضية على حدة للتحقق من صحتها كما نوضح فيما يلي:

الفرض الرئيس الأول

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للجنس. وللإجابة عن ذلك واختبار صحة فرضيتها، تم استخدام الاختبار الإحصائي (ت) للتعرف على دلالة الفروق لعينتين مستقلتين، ويظهر ذلك في الجدول (1.5):

جدول 1.5: نتائج اختبار (ت) لعينتين مستقلتين للكشف عن أثر الجنس في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

البعد	البيان	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	ذكر	300	26.1967	3.57125	.024	.981	غير دال
	أنثى	300	26.1900	3.34233			
درجة ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة	ذكر	300	22.2800	2.81568	1.227	.220	غير دال
	أنثى	300	22.0000	2.77229			
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	ذكر	300	49.2233	6.83734	.763	.446	غير دال
	أنثى	300	48.8067	6.54155			
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	ذكر	300	33.8633	5.11977	1.826	.068	غير دال
	أنثى	300	33.1500	4.42335			
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات.	ذكر	299	37.6756	5.78343	-.284	.776	غير دال
	أنثى	300	37.8067	5.49514			
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	ذكر	300	42.0500	5.58553	.741	.459	غير دال
	أنثى	300	41.7300	4.97926			
الاتجاه العام نحو حق العودة	**ذكر**	**299**	**211.1940**	**22.90180**	**.836**	**.404**	**غير دال**
	أنثى	**300**	**209.6833**	**21.30515**			

من خلال الجدول السابق (1,5) وقيمة (ت) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي فيما يتعلق بمستوى الدلالة لكل بعد من المقياس:

البعد الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للنوع، سواء أكان ذكراً أم أنثى، فقد اتصفت الاتجاهات بين الجنسين أنها قوية ومتقاربة، وأن الفروق بينهما ليست جوهرية كما يظهر ذلك في المتوسطات.

البعد الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الثقة والتمسك بحق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للنوع، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه والنوع، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين موقف اللاجئين من التوطين والتعويض لا يتأثر بالنوع سواء أكان ذكراً أم أنثى، حيث كانت قيمة(α>0.05).

البعد الخامس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للنوع، هذا يعنى أن جنس اللاجئين لم يحدث فروقا، حيث كانت قيمة (α > 0.05).

البعد السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى α=0.05 في الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للنوع، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

وختاماً فيما يتعلق بالفرض الأول يتضح أنه لا توجد فروق إحصائية ذات دلالة إحصائية في جميع الأبعاد الستة للمقياس والمجموع العام للاتجاه، وهذا يعنى أنه لا تختلف الاستجابة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بمجالات الدراسة، ولهذا تقبل الفرضية القائلة لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو العودة، وهذا يعني أن آراء واتجاهات الذكور والإناث تشابهت مع بعضها البعض نحو حق العودة وتساوى اللاجئون الذكور والإناث في درايتهم ومعرفتهم واتجاههم نحو حق العودة.

الفرض الثاني

لا توجد فروق إحصائية عند: مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع إلى العمر.

ولاختبار صحة الفرضية الخاصة به، تم استخدام الاختبار الاحصائى (ف) تحليل التباين الأحادي، وكذلك اختبار شيفيه للتعرف على دلالة الفروق بين المجموعات الثنائية، ويظهر ذلك في الجـــدول (2.5):

جدول 2.5 : نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن تأثير العمر في الاتجاه العام للاجئـــين الفلـــسطينيين فـــي مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة .

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	64.618	4	17.2	1.356	.248	غير دال
	خلال المجموعات	7088.955	595	11.5			
	المجموع	7153.573	599				
درجـــة ثقـــة وتمـــسك اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	85.254	4	23.9	2.760	.03	دال
	خلال المجموعات	4594.986	595	27.5			
	المجموع	4680.240	599				
رؤية اللاجئـــين لآليـــة تحقيق حق العودة	بين المجموعات	208.634	4	31.9	1.167	.324	غير دال
	خلال المجموعات	26590.231	595	25.4			
	المجموع	26798.865	599				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	134.442	4	29.2	1.467	.211	غير دال
	خلال المجموعات	13629.531	595	19.8			
	المجموع	13763.973	599				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	380.180	4	130.9	3.032	.02	دال
	خلال المجموعات	18618.712	595	39.4			
	المجموع	18998.891	599				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	40.774	4	14.1	.363	.835	غير دال
	خلال المجموعات	16715.966	595	29.6			
	المجموع	16756.740	599				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**3387.355**	**4**	**846.839**	**1.741**	**.139**	**غير دال**
	خلال المجموعات	**288972.048**	**595**	**486.485**			
الإجمالي		**292359.403**	**599**				

من خلال الجدول السابق(2.5) وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي، فيما يتعلق بمستوى الدلالة:

البعد الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للعمر، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الثاني: توجد فروق إحصائية في ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والعمر؛ فقد كانت قيمة(α<0.05)، وعند دراسة الفروق عبر اختبار شيفيه تبين أنها لصالح الفئة العمرية مابين 40 عاماً إلى 50عاماً التي أبدت درجة استجابة أكثر نحو حق العودة من الفئات العمرية الأخرى.

البعد الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه والعمر، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مواقف اللاجئين من البدائل: التعويض والتوطين تعزي للعمر، حيث كانت قيمة (α<0.05).

البعد الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والتمسك بحق العودة، ترجع للعمر؛ حيث كانت قيمة(α<0.05) وعند دراسة الفروق عبر اختبار شيفيه تبين أن الفروق لصالح الفئة من 40 إلى أقل من 50 التي زاد تمسكها بحق العودة رغم تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، ثم يليها الفئات العمرية الأخرى.

البعد السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تأثير الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية عند للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للعمر، حيث كانت قيمة (α>0.05).

وختاماً فيما يتعلق بالفرض الثاني يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، وهذا يعني أن حق العودة لا يسقط بالتقادم حيث عبرت مختلف أجيال اللاجئين بصورة موحدة رغم الفروق البسيطة بين بعض الفئات العمرية في بعض مجالات القياس، فقد كان الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين متوافق نحو حق العودة، ولهذا يقبل الفرض الثاني.

الفرض الثالث

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للحالة الاجتماعية. وللتحقق واختبار صحة الفرضية الخاصة به، تم استخدام الإحصائي (ف) تحليل التباين الأحادي، وكذلك اختبار شيفيه للتعرف على دلالة الفروق بين المجموعات الثنائية ويظهر ذلك في الجدول (3.5):

جدول 3.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر الحالة الاجتماعية في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	116.788	3	38.929	3.304	.020	دال
	خلال المجموعات	6999.500	594	11.784			
	المجموع	7116.288	597				
درجة الثقة والتمسك عند اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	121.039	3	40.346	5.268	.001	دال
	خلال المجموعات	4549.303	594	7.659			
	المجموع	4670.343	597				
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	بين المجموعات	533.683	3	177.894	4.054	.007	دال
	خلال المجموعات	26064.579	594	43.880			
	المجموع	26598.263	597				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	144.602	3	48.201	2.103	.099	غير دال
	خلال المجموعات	13612.816	594	22.917			
	المجموع	13757.418	597				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	342.377	3	114.126	3.651	.012	دال
	خلال المجموعات	18535.918	594	31.258			
	المجموع	18878.295	597				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	149.381	3	49.794	1.806	.145	غير دال
	خلال المجموعات	16376.994	594	27.571			
	المجموع	16526.375	597				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**5869.788**	**3**	**1956.596**	**4.085**	**.007**	**دال**
	خلال المجموعات	**283999.412**	**594**	**478.920**			
	المجموع	**289869.199**	**597**				

من خلال الجدول السابق (3.5) ،وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي، فيما يتعلق بمستوى الدلالة لكل مجال من المقياس:

البعد الأول: توجد فروق إحصائية في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للحالة الاجتماعية، فقد كانت قيمة (α <0.05)، وعند دراسة الفروق عبر اختبار شيفيه تبين أن الاختلاف كان لصالح المطلق من بين الفئات الأخرى.

البعد الثاني: توجد فروق إحصائية في درجة ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة ترجع للحالة الاجتماعية، حيث كانت قيمة (.α < 0.05) وهى لصالح كل من الأرمل حيث كان أكثر ثقة وتمسكاً بحق العودة، من الفئات الأخرى.

البعد الثالث: توجد فروق في رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه ترجع للحالة الاجتماعية، وعند دراسة الفروق تبين أن الاختلاف يميل لصالح الأرمل كان أكثر رؤية لحق العودة له، من بين الفئات الأخرى.

البعد الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في موقف اللاجئين من التعويض والتوطين والحالة الاجتماعية، أي أن مستوى الاتجاه لدى اللاجئين لا يتأثر بالحالة الاجتماعية حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للحالة الاجتماعية، هذا يعنى أن الحالة الاجتماعية كان لها تفاعل، حيث كانت قيمة (.α <0.05) وكانت لصالح الأرمل؛ حيث زادت من تمسكه بحق العودة، أكثر من الفئات الاجتماعية الأخرى.

البعد السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية عند اللاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للحالة الاجتماعية. أي أن مستوى الاتجاه لدى اللاجئين لايتأثر بالحالة الاجتماعية حيث كانت قيمة(α>0.05).

وختاماً أنه فيما يتعلق بالفرض الثالث، توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين، في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة، ترجع للحالة الاجتماعية، وهذا يعنى أن هنالك تبايناً في مواقف اللاجئين نحو حق العودة ناتج عن اختلاف الحالة الاجتماعية، وكانت الفروق لصالح الأرمل من بين مختلف حالات اللاجئين الاجتماعية، ربما يرجع السبب للظروف التي تواجهها هذه الحالات، ولهذا لا يقبل الفرض الثالث.

الفرض الرابع

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للمخيم. وللتحقق والإجابة عن هذا السؤال واختبار صحة الفرضية الخاصة به، تم استخدام الاختبار الإحصائي (ف) تحليل التباين الأحادي، وكذلك اختبار شيفيه للتعرف على دلالة الفروق بين المجموعات الثنائية، و يظهر ذلك في الجدول (4.5):

جدول 4.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر المخيم في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	185.208	7	26.458	2.248	.029	دال
	خلال المجموعات	6968.365	592	11.771			
	المجموع	7153.573	599				
درجة الثقة والتمسك عند اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	63.275	7	9.039	1.159	.325	غير دال
	خلال المجموعات	4616.965	592	7.799			
	المجموع	4680.240	599				
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	بين المجموعات	830.123	7	118.589	2.703	.009	دال
	خلال المجموعات	25968.742	592	43.866			
	المجموع	26798.865	599				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	249.813	7	35.688	1.563	.144	غير دال
	خلال المجموعات	13514.160	592	22.828			
	المجموع	13763.973	599				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	489.840	7	69.977	2.234	.030	دال
	خلال المجموعات	18509.051	592	31.318			
	المجموع	18998.891	599				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	481.131	7	68.733	2.500	.015	دال
	خلال المجموعات	16275.609	592	27.493			
	المجموع	16756.740	599				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**9195.296**	**7**	**1313.614**	**2.742**	**.01**	**دال**
	خلال المجموعات	**283164.106**	**592**	**479.127**			
	المجموع	**292359.402**	**599**				

من خلال الجدول السابق (4.5) وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي ، فيما يتعلق بمستوى الدلالة لكل بعد من المقياس:

البعد الأول: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α. =0.05) في مجال مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للمخيم،حيث كانت قيمة(α. = 0.029) حيث كان يميل لصالح اللاجئين الذين يقطنون مخيم خانيونس، الذين كانوا أكثر معرفة بمفهوم حق العودة، ثم يليه الذين يقطنون في مخيم رفح ثم البريج ، و المغازي، والشاطئ،النصيرات،دير البلح،جباليا.

البعد الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة ترجع للمخيم، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الثالث: توجد فروق إحصائية في رؤية اللاجئين لحق العودة وآلية تحقيقه تعزي للمخيم، حيث كانت قيمة (α. <0.05) وكانت الفروق لصالح اللاجئين في مخيم النصيرات نحو رؤيتها لحق العودة وتحقيقه ، ثم يليها المخيمات الأخرى، قد يرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها: نسبة التمثيل في حجم العينة، والتوجه والانتماء السياسي الذي يسود في هذا المخيم أو ذاك، والموقف من عملية السلام.

البعد الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في موقف اللاجئين من التعويض والتوطين ترجع للمخيم، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الخامس: توجد فروق بسيطة عند مستوى دلالة (α =0.05) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للمخيم؛ حيث قيمة (α <0.05) وهي لصالح اللاجئين الذين يقطنون مخيم النصيرات الذي زاد تمسكه بحق العودة رغم تأثير هذه الأوضاع، ثم يليه المخيمات الأخرى.

البعد السادس: توجد فروق إحصائية في الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية عند اللاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للمخيم؛ حيث كانت قيمة (α =0.05) ويميل لصالح مخيم خانيونس الذي زاد تمسكه بحق العودة رغم هذه الأوضاع ثم يليه المخيمات الأخرى.

وختاماً فيما يتعلق بالفرض الرابع يتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) في الاتجاه العام للاجئين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة تعزى للمخيم، وكانت لصالح اللاجئين في مخيمات الوسطى (النصيرات والبريج) على حساب باقي المخيمات خاصة التي في جنوب وشمال محافظات غزة، ولهذا لا يقبل الفرض الرابع.

الفرض الخامس

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للمستوى التعليمي. وللتحقق واختبار صحة الفرضية الخاصة به، تم استخدام الاختبار الإحصائي (ف) تحليل التباين الأحادي، وكذلك اختبار شيفيه للتعرف على دلالة الفروق بين المجموعات الثنائية، والجدول (5.5) يوضح ذلك:

جدول 5.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر التعليم في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	55.345	4	13.836	1.166	.325	غير دال
	خلال المجموعات	7038.574	593	11.869			
	المجموع	7093.920	597				
درجة الثقة والتمسك عند اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	24.458	4	6.115	.779	.539	غير دال
	خلال المجموعات	4652.298	593	7.845			
	المجموع	4676.756	597				
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	بين المجموعات	259.593	4	64.898	1.451	.216	غير دال
	خلال المجموعات	26521.272	593	44.724			
	المجموع	26780.865	597				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	253.653	4	63.413	2.802	.025	دال
	خلال المجموعات	13419.519	593	22.630			
	المجموع	13673.172	597				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	286.451	4	71.613	2.270	.060	غير دال
	خلال المجموعات	18676.353	593	31.548			
	المجموع	18962.804	597				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	208.993	4	52.248	1.873	.114	غير دال
	خلال المجموعات	16538.813	593	27.890			
	المجموع	16747.806	597				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**4821.041**	**4**	**1205.260**	**2.483**	**.043**	**دال**
	خلال المجموعات	**287411.435**	**593**	**485.492**			
	المجموع	**292232.476**	**597**				

من خلال الجدول السابق(5.5) وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي،

البعد الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للتعليم، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ثقة وتمسك اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة بحق العودة ترجع للتعليم، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة لحق العودة وآلية تحقيقه ترجع للتعليم، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الرابع: توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة (a ≤0.05) في موقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة من التعويض والتوطين ترجع للتعليم، حيث كانت قيمة (α>0.05) وذلك لصالح فئة الدبلوم المتوسط والدراسات العليا الذين أبدوا استجابة لحق العودة أكثر من المستويات التعليمية الأخرى.

البعد الخامس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a ≤0.05) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للتعليم حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a ≤0.05) بين الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية والتمسك بحق العودة ترجع للتعليم؛ حيث كانت قيمة (α>0.05).

وختاماً فيما يتعلق بالفرض الخامس يتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للتعليم كانت لصالح الدراسات العليا الذي تفوق على باقي المستويات التعليمية الأخرى، وكان أكثر استجابة نحو حق العودة وهذا يعنى أن المستوى التعليمي أدى إلى حدوث تباين في مواقف اللاجئين نحو حق العودة ولهذا لا يقبل الفرض الخامس.

الفرض السادس

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة (a ≤0.05) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للمهنة.

وللتحقق واختبار صحة الفرضية الخاصة به، تم استخدام الاختبار الإحصائي (ف) تحليل التباين الأحادي، ويظهر ذلك في الجدول (6.5):

جدول 6.5: نتائج تحليل التباين الأحادي ، للكشف عن أثر المهنة في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	68.824	7	9.832	.821	.570	غير دال
	خلال المجموعات	7081.480	591	11.982			
	المجموع	7150.304	598				
درجة الثقة والتمسك عند اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	77.996	7	11.142	1.434	.189	غير دال
	خلال المجموعات	4592.368	591	7.771			
	المجموع	4670.364	598				
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	بين المجموعات	219.967	7	31.424	.700	.672	غير دال
	خلال المجموعات	26542.657	591	44.911			
	المجموع	26762.624	598				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	209.499	7	29.928	1.306	.245	غير دال
	خلال المجموعات	13548.180	591	22.924			
	المجموع	13757.679	598				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	322.015	7	46.002	1.455	.181	غير دال
	خلال المجموعات	18654.359	591	31.618			
	المجموع	18976.375	598				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	52.738	7	7.534	.268	.966	غير دال
	خلال المجموعات	16606.027	591	28.098			
	المجموع	16658.765	598				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**3196.177**	**7**	**456.597**	**.934**	**.480**	**غير دال**
	خلال المجموعات	**288565.040**	**591**	**489.093**			
	المجموع	**291761.217**	**598**				

من خلال الجدول (6.5) وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي، فيما يتعلق بمستوى الدلالة لكل بعد من المقياس:

البعد الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$) في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة تعزي للمهنة،حيث كانت قيمة ($\alpha > 0.05$) .

البعد الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة ثقة وتمسك اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة بحق العودة تعزي للمهنة، حيث كانت قيمة ($\alpha > 0.05$) .

البعد الثالث : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في رؤية اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة لحق العودة وآلية تحقيقه لدى اللاجئين ترجع للمهنة، حيث كانت قيمة ($\alpha > 0.05$).

البعد الرابع : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في موقف لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة من التعويض والتوطين ترجع للمهنة، حيث كانت قيمة ($\alpha > 0.05$).

البعد الخامس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والتمسك بحق العودة ترجع للمهنة،حيث كانت قيمة ($\alpha > 0.05$).

البعد السادس : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والتمسك بحق العودة ترجع للمهنة، حيث كانت قيمة ($\alpha > 0.05$) .

وختاماً فيما يتعلق بالفرض السادس يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للمهنة. وهذا يعنى أن مهنة اللاجئ مهما اختلفت لم يكن لها تأثير ولم تحدث أي تغيير في آرائهم واتجاهاتهم، ولذا كان الاتجاه العام عندهم مع حق العودة ، ولهذا يقبل الفرض السادس.

الفرض السابع

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للدخل الشهري.

وللتحقق والإجابة عن هذا السؤال واختبار صحة الفرضية الخاصة بـه، تـم اسـتخدام الاختبـار الإحصائي (ف) تحليل التباين الأحادي، وكذلك اختبار شيفيه للتعرف على دلالـة الفـروق بـين المجموعات الثنائية ويظهر ذلك في الجدول (7.5):

جدول 7.5 : نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر الدخل الشهري في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	118.2	7	16.8	1.337	.230	غير دال
	خلال المجموعات	6766.9	592	11.5			
	المجموع	6885.1	599				
درجة الثقة والتمسك عند اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	224.2	7	32.0	1.574	.140	غير دال
	خلال المجموعات	16216.6	592	27.4			
	المجموع	16440.8	599				
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	بين المجموعات	271.7	7	38.8	.607	.750	غير دال
	خلال المجموعات	15096.0	592	25.5			
	المجموع	15367.7	599				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	129.8	7	18.5	1.740	.097	غير دال
	خلال المجموعات	11748.5	592	19.9			
	المجموع	11878.3	599				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	382.3	7	54.6	1.133	.341	غير دال
	خلال المجموعات	22830.5	592	39.9			
	المجموع	23212.8	599				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	150.3	7	21.4	.495	.839	غير دال
	خلال المجموعات	17522.6	592	29.6			
	المجموع	17672.9	599				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**3854.427**	**7**	**550.632**	**1.128**	**.344**	**غير دال**
	خلال المجموعات	**288504.975**	**592**	**488.164**			
	المجموع	**292359.402**	**599**				

من خلال الجدول السابق (7.5) وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05) يتضح الآتي، فيما يتعلق بمستوى الدلالة لكل بعد من المقياس:

البعد الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع للدخل الشهري، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في درجة ثقة وتمسك لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة بحق العودة ترجع للدخل الشهري، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في رؤية لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة لحق العودة وآلية تحقيقه ترجع للدخل الشهري، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في موقف لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة من التعويض والتوطين والدخل الشهري، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الخامس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين على تمسك بحق العودة ترجع للدخل الشهري، حيث كانت قيمة (α>0.05) .

البعد السادس: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≤0.05) في الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية والتمسك بحق العودة ترجع للدخل الشهري، حيث كانت قيمة (α>0.05).

وختاماً فيما يتعلق بالفرض السابع يتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للدخل الشهري، بمعنى تشابهت آراء ومواقف اللاجئين نحو حق العودة رغم اختلاف دخلهم الشهري ولهذا يقبل الفرض السابع.

الفرض الثامن

لا توجد فروق إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للتوجه والانتماء السياسي. وللتحقق واختبار صحة الفرضية الخاصة به، تم استخدام الإحصائي (ف) تحليل التباين الأحادي، وكذلك اختبار شيفيه للتعرف على دلالة الفروق بين المجموعات الثنائية ويظهر ذلك في الجدول (8.5):

جدول 8.5: نتائج تحليل التباين الأحادي، للكشف عن أثر التوجه السياسي والانتماء في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة (α)	الدلالة الإحصائية
مفهوم حق العودة	بين المجموعات	126.305	6	21.051	1.773	.102	غير دال
	خلال المجموعات	6994.505	589	11.875			
	المجموع	7120.810	595				
درجة الثقة والتمسك عند اللاجئين بحق العودة	بين المجموعات	107.304	6	17.884	2.317	.032	دال
	خلال المجموعات	4546.857	589	7.720			
	المجموع	4654.161	595				
رؤية اللاجئين لآلية تحقيق حق العودة	بين المجموعات	2031.410	6	338.568	8.200	.000	دال
	خلال المجموعات	24320.542	589	41.291			
	المجموع	26351.951	595				
مواقف اللاجئين نحو الحلول والبدائل المطروحة لحل قضيتهم.	بين المجموعات	618.299	6	103.050	4.710	.000	دال
	خلال المجموعات	12886.459	589	21.879			
	المجموع	13504.758	595				
تأثير الوضع الاجتماعي والاقتصادي على هذه الاتجاهات	بين المجموعات	653.839	6	108.973	3.527	.002	دال
	خلال المجموعات	18167.849	588	30.898			
	المجموع	18821.687	594				
تأثير الوضع السياسي والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهاتهم نحو حق العودة	بين المجموعات	671.692	6	111.949	4.171	.000	دال
	خلال المجموعات	15809.856	589	26.842			
	المجموع	16481.549	595				
الاتجاه العام نحو حق العودة	**بين المجموعات**	**17995.912**	**6**	**2999.319**	**6.557**	**.000**	**دال**
	خلال المجموعات	**268962.838**	**589**	**457.420**			
	المجموع	**286958.750**	**595**				

من خلال الجدول السابق(8.5) و(8.5.1) وبالكشف عن قيمة (ف) المحسوبة عند مستوى دلالة (0.05)تضح الآتي، فيما يتعلق بمستوى الدلالة لكل بعد من المقياس:

البعد الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) في مفهوم حق العودة لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة ترجع لطبيعة التوجه والانتماء السياسي، حيث كانت قيمة (α>0.05).

البعد الثاني: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) في درجة ثقة وتمسك اللاجئين بحق العودة ترجع لطبيعة التوجه والانتماء السياسي؛ حيث كانت قيمة α(0.05>.032) وهى تميل لصالح حركة الجهاد الإسلامي حيث كانت أكثر تمسكاً من الانتماءات الأخرى، وهى على التوالي: حماس،فتح،مستقل، الجبهة الشعبية ، الجبهة الديمقراطية..

البعد الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.01) في رؤية اللاجئين في مخيمات محافظات غزة لحق العودة وآلية تحقيقه ترجع للتوجه والانتماء السياسي؛ حيث كانت قيمة(α <0.05) والفروق كانت لصالح الجهاد الإسلامي وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) على حساب الانتماءات الأخرى، وهى على التوالي: آخرون، مستقل، فتح، الجبهة الشعبية ، الجبهة الديمقراطية.

البعد الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.01) في موقف اللاجئين من التعويض والتوطين والتوجه والانتماء السياسي؛ حيث كانت قيمة α (0.05>.000) وكانت تميل نحو حق العودة أكثر منها للتعويض والتوطين وكانت الفروق لصالح الجهاد الإسلامي حيث كان أكثر ايجابية واستجابة نحو حق العودة من الانتماءات الأخرى.

البعد الخامس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.01) في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والتمسك بحق العودة ترجع للتوجه والانتماء السياسي؛ حيث كانت قيمة (.α <0.05) وكانت الفروق تميل لصالح الجهاد الإسلامي وزاد تمسكه بحق العودة من الانتماءات الأخرى .

البعد السادس: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.01) بين الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية والتمسك بحق العودة ترجع للتوجه والانتماء السياسي؛ حيث كانت قيمة α (0.05>.000) وكانت تميل لصالح الجهاد الإسلامي؛ حيث زاد تمسكها بحق العودة يليه حماس وأقل للانتماءات الأخرى، وهى على التوالي: فتح ، آخرون، مستقل، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية.

وختاماً فيما يتعلق بالفرض الثامن يتضح أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01) في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع

لطبيعة التوجه والانتماء السياسي، وكانت الفروق لصالح حركة الجهاد الاسلامى الذي تفوق أكثر من باقي الفصائل الأخرى وهذا يعنى أن اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة اختلفت بسبب التوجه والانتماء السياسي، ولهذا لا يقبل الفرض الثامن.

5.2.1. خلاصة تحليل المعلومات:

نخلص من تحليل المعلومات إلى النتائج التالية :

** يتبين أن بعض المتغيرات المستقلة كان لها علاقة ذات تأثير على المتغيرات التابعة وبعضها لم يكن له، ونتيجة ذلك ظهرت بعض الفروق بين آراء المبحوثين اللاجئين في مخيمات محافظات غزة الثمانية واتجاهاتهم نحو حق العودة، وكي نحدد الفروق الدالة بالضبط ولصالح مَنْ مِنْ المجموعات أو المعالجات لا بد من الحصول على الفروق بين المتوسطات، فإذا كان للمتغير المستقل أثر في المتغير التابع فإن جميع المفحوصين تظهر درجاتهم ميلاً للزيادة أو النقص (أبو حطب، وصادق،1991).

وقد تم حساب دلالة الفروق بين المتوسطين باستخدام اختبار (ف)؛ حيث إن قيمة (ف) تساوى متوسط المربعات (التباين بين المجموعات والتباين داخلها) كما تم الاستناد إلى الوسط الحسابي كمقياس لمدى توزيع الدرجات على عدد أفراد العينة واعتماده كمؤشر للفئة التي تتجه لصالحها ، أي تم من خلاله وصف ومعرفة أداء المبحوثين، فكانت فئات منهم تحصل على درجات أعلى من غيرها وأخرى درجات أقل، (المصدر السابق) وهنا نشير إلى أهم العلاقات التي ظهر تأثيرها :

*** بينت الدراسة عدم وجود علاقة ذات تأثير على الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للعمر على الرغم من وجود بعض الاختلافات التي كانت تميل أكثر لصالح فئة معينة، وهى كما يلي :

* كانت الفئة مابين 40 إلى 50 عاماً أكثر ثقة وتمسكاً بحق العودة، وهذه الفئة نسبة تمثيلها في العينة 14.8% ويليها من 60 فأكثر، ومن 30–40، ومن 18–30 ومن 50–60 التي كانت نسبة تمثيلهم في العينة على التوالي هي: 5.7%، 27.7%،44.7%،7.2% .

* كانت الفئة من 60 عاماً فأكثر هي الفئة الأولى التي لم تقلل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة من تمسكها بحق العودة ويليها الفئة من 30 إلى 40 عاماً، ثم من 40–50، ومن 18–30 ومن 50–60، والتي كانت نسبة تمثيلهم في العينة، 5.7% و27.7% و14.8% و44.7% و7.2% .

*** كشفت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للحالة الاجتماعية، ولقد كانت استجابة كل من الأرمل والمتزوج أكثر إيجابية في الاتجاه من المطلق والأعزب، رغم أن نسبة تمثيل كل منهم في العينة

على التوالي هي: 4.3% و60.2%، 33.7% و1.8%، وهذا يشير إلى مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على هذه الفئات أيضاً.

*** بينت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير في الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للمخيم وكانت تميل أكثر لصالح فئة كما نوضحه فيما يلي:

* الاستجابة نحو الاتجاه العام كانت لصالح مخيمات الجنوب، وهى: خانيونس يليه رفح، الذي أبدى أكثر معرفة، وكانت نسبة تمثيلهما في العينة13.5%، و20.1%، ثم تباينت في مجال آلية تحقيق العودة وكانت لصالح مخيم النصيرات، الذي كانت نسبة تمثيله في العينة 12.5%.

*أثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين أكثر على مخيمات الوسطى، النصيرات ثم البريج التي كانت نسبة تمثيلها في العينة 12.5% و 4.1%.

* أثرت الأوضاع السياسية والتغيرات الإقليمية والدولية؛ حيث مالت لصالح خانيونس، ثم النصيرات ويليه الشاطئ وكانت نسب تمثيلهم في العينة على التوالي 13.5% و12.5% و16.6%.

*** بينت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير على الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للتعليم، ولكن وجدنا أن حَملة شهادات الدراسات العليا والدبلوم المتوسط أكثرهم فهماً لحق العودة والاتجاه نحوه.

*** أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ذات تأثير على الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للمهنة.

*** كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ذات تأثير على الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للدخل الشهري.

** *بينت الدراسة وجود علاقة ذات تأثير على الاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة ترجع للتوجه والانتماء السياسي، ونستطيع القول إن كلاً من الجهاد الإسلامي وحماس وآخرين ،ومستقل تفوق في الاستجابة أكثر في الاتجاه العام نحو حق العودة، وكانت نسبة تمثيلهم في العينة على التوالي 3.5% و 16.2 % و4% و30.5%.

وبهذا نخلص إلى مايلى:

أولاً: كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة ارتباطية بين بعض المتغيرات وهى (النوع، السن، المهنة، الدخل الشهري) والاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

ثانياً: أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباطيه بين متغيرات (المخيم والحالة الاجتماعية والتعليم والتوجه والانتماء السياسي) والاتجاه العام للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة.

5.3 عرض نتائج الدراسة الميدانية

5.3.1 التكرارات والنسب المئوية:

الجدول التالي (9.5) يبين التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين على كل فقرة من فقرات المقياس ككل في الاستبانة :

جدول 9.5: يبين التكرار والتكرار النسبي لمفردات المقياس ككل

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
9	أرى أن حق العودة للاجئين مكفول وفقاً لمبادئ القانون الدولي.	289 %48.2	198 %33.1	25 %4.2	47 %7.8	39 %6.5
10	حق العودة هو: حق فردي وجماعي في آن واحد وفقا لقرارات الشرعية الدولية.	336 %56.0	191 %31.8	28 %4.7	26 %4.3	19 %3.2
11	أعتقد أن قرار حق العودة يكفل للاجئ العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض.	354 %59.0	160 %26.6	34 %5.7	30 %5.0	22 %3.7
12	أرى أن حق العودة ثابت، لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن	453 %75.5	90 %15.0	20 %3.3	23 %3.8	12 %2.0
13	باعتقادي، أن حق العودة قابل للتصرف ويجوز التوكيل فيه.	19 %3.2	53 %8.8	37 %6.2	165 %27.5	326 %54.3
14	أتصور أن حق العودة غير مقدس، وممكن التفريط فيه.	12 %2.0	11 %1.8	11 %1.8	60 %10.0	506 %84.3
15	إن أصحاب حق العودة لفلسطين التاريخية هم: كل اللاجئين الفلسطينيين، وسلالتهم الذين يتوارثونه عن آبائهم.	459 %76.5	111 %18.2	15 %2.5	7 %1.2	6 %1.0
16	أرى أن حق العودة يعني: العودة إلى فلسطين التاريخية بحدودها المعروفة من البحر للنهر.	467 %78.0	91 %15.2	20 %3.4	13 %2.2	9 %1.5
17	حق العودة يعنى لي: جمع شمل بعض العائلات من منظور إنساني.	82 %13.7	114 %19.0	62 %10.4	160 %26.8	182 %30.5
18	أتمسك بقوة بحقي بالعودة لبلدتي في فلسطين التاريخية؛لأنها تمثل لي الأرض والوطن والهوية.	515 %85.8	67 %11.2	11 %1.8	6 %1.0	1 %.2
19	أثق بإمكانية تحقيق العودة لبلدتي في فلسطين التاريخية مهما طال الزمن.	448 %74.7	94 %15.7	38 %6.3	14 %2.3	5 %.8

تابع جدول 9.5: يبين التكرار والتكرار النسبي لمفردات المقياس ككل

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
20	باعتقادي حق العودة هو: العودة إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود 1967.	19 %3.1	26 %4.3	44 %7.3	6 %1.0	506 %84.3
21	أعتقد أن حق العودة يمكن تحقيقه بالتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.	51 %8.5	45 %7.5	64 %10.6	160 %26.6	280 %46.6
22	أقبل العودة لبلدتي الأصلية، والحصول على الجنسية الإسرائيلية.	10 %1.7	17 %2.8	22 %3.7	85 %14.2	466 %77.7
23	برأيي، يكفى لتطبيق حق العودة، عودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى ديارهم، وتوطين، وتعويض الأغلبية الباقية.	27 %4.5	43 %7.2	33 %5.5	163 %27.2	334 %55.6
24	أقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس، مقابل تنازلي عن حق العودة.	22 %3.7	27 %4.5	43 %7.2	150 %25.0	357 %59.5
25	أرى أن حق العودة لبلدتي الأصلية يتحقق من خلال المقاومة .	316 %52.7	151 %25.2	89 %14.3	31 %5.2	13 %2.2
26	أرى أن إسرائيل تتحمل مسؤولية استمرار قضية اللاجئين؛ لعدم قبولها وتنفيذها قرار حق العودة 194.	379 %63.2	157 %26.2	18 3.0	19 3.1	27 4.5
27	أرى أنه يجب عدم التعامل مع دعوات التنازل عن حق العودة.	427 %71.2	96 %16.0	7 %1.2	25 %4.2	44 %7.3
28	أرى أن حق التعويض ليس بديلا عن حق العودة، بل لاحق على تطبيقه.	274 %45.7	189 %31.5	39 %6.5	44 %7.3	54 %9.0
29	أقبل فقط تعويضاً مادياً عن سنوات اللجوء، والمعاناة، دون التنازل عن حقي في العودة.	198 %33.0	213 %35.3	49 %8.1	8 %1.3	132 %22.0
30	أعتقد أن مشاريع توطين اللاجئين في الوطن العربي وخارجه هي محاولة إسرائيلية للتملص من حق العودة.	303 %50.5	205 %34.2	28 %4.6	27 %4.5	37 %6.2
31	أكره خيار التعويض عن أرضي مهما تكن ظروفي.	393 %65.5	114 %19.0	29 %4.8	25 %4.2	38 %6.3

تابع جدول 9.5: يبين التكرار والتكرار النسبي لمفردات المقياس ككل

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
32	أقبل الحصول على تعويض عادل عن أرضي التي فقدتها في فلسطين التاريخية.	36 %6.0	23 %3.9	26 %4.4	136 %22.7	379 %63.0
33	أعتقد أن قضية اللاجئين قضية إنسانية، يمكن حلها من خلال توطينهم في أماكن لجوئهم ومن ثم تعويضهم.	35 %5.8	48 %8.0	36 %6.0	142 %23.7	338 %56.4
34	يوجد لدي رغبة بالهجرة إلى الخارج، وترك فلسطين لليهود.	19 %3.2	9 %1.5	15 %2.5	62 %10.3	495 %82.5
35	برأيي، توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم حل واقعي.	19 %3.2	54 %9.0	57 %9.5	185 %30.8	283 %47.2
36	أوافق على عودة بعض اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين التاريخية، وتوطين الباقي.	31 %5.1	28 %4.6	47 %7.8	195 %32.5	299 %50.0
37	أقبل توطين معظم اللاجئين في دول الخليج ، ومنحهم التعويضات.	13 %2.2	18 %3.0	39 %6.4	181 %30.2	349 %58.2
38	أتصور أن التوطين وسيلة لدفع اللاجئين للتخلي عن حقوقهم في فلسطين التاريخية.	190 %31.6	193 %32.2	34 %5.8	79 %13.1	104 %17.3
39	من المفروض أن إسرائيل والأمم المتحدة تتحملان بالدرجة الأولى مسؤولية تعويض اللاجئين عما لحق بهم.	38 %56.3	172 %28.7	31 %5.2	31 %5.2	28 %4.7
41	أرى أن الفقر والبطالة، والأوضاع المعيشية الصعبة قللت من تمسكي بحق العودة.	32 %5.3	30 %5.0	31 %5.2	164 %27.3	343 %57.1
42	أحد أسباب قبولي للتعامل مع خيار التعويض هو وضعي الاقتصادي .	33 %5.5	57 %9.5	70 %11.7	185 %30.8	255 %42.5
43	تقديم خدمات أفضل لي وتحسين مستوى معيشتي يدفعني لقبول خيار التوطين.	20 %3.3	24 %4.0	50 %8.3	166 %27.7	340 %56.7
44	أفضل بشدة عودتي لبلدتي الأصلية على البقاء في المخيم	415 %69.2	102 %17.0	25 %4.2	27 %4.5	30 %5.0
45	أعتقد أن سوء الأوضاع الاجتماعية بالمخيم زادت من تمسكي بحق العودة .	400 %66.6	124 %20.7	33 %5.5 %	26 %4.3	18 %3.0
46	محافظة اللاجئ على ثقافة وتراث بلدته الأصلية، يزيد من رفضه للتوطين.	366 %61.6	167 %28.1	30 %5.0	20 %3.4	17 %2.9

تابع جدول 9.5: يبين التكرار والتكرار النسبي لمفردات المقياس ككل

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة	البيان
47	أعتقد أن الإغلاق والحصار الإسرائيلي وسيلة ضغط؛ لدفع اللاجئين لقبول أي حل يسقط حق العودة.	261 %43.5	196 %32.7	16 %2.7	40 %6.7	85 %14.2	استجابة ايجابية
48	أرى أن تصفية عمل وكالة الغوث قبل تحقيق حق العودة للاجئين هدفه إنهاء قضية اللاجئين.	254 %42.4	216 %36.0	55 %9.2	38 %6.3	36 %6.1	استجابة ايجابية
49	أقبل خيار التوطين مع ازدياد الضغوط السياسية.	27 %4.5	30 %5.0	49 %8.2	175 29.1 %	318 %53.1	استجابة سلبية
50	باعتقادي، أن اللاجئين الفلسطينيين يفضلون التعويض كلما ساء الوضع السياسي.	26 %4.4	46 %7.7	7 %1.2	254 42.3 %	266 %44.4	استجابة سلبية
51	برأيي، ضعف العالم العربي أمام قوة إسرائيل يدفعني لقبول خيار التوطين والتعويض.	31 %5.2	34 %5.7	51 %8.5	167 27.8 %	317 %52.8	استجابة سلبية
52	اعتقد أن نظام القطب الواحد (أمريكيا) المسيطر على العالم يزيد من فرص تحقيق حق العودة.	50 %8.3	53 %8.8	46 %7.7	145 24.2 %	306 %51.0	استجابة سلبية
53	تأييد الرأي العام العربي والإسلامي للاجئين يزيد من تمسكي بحق العودة.	365 %60.8	181 %30.1	25 %4.2	16 %2.7	13 %2.2	استجابة ايجابية
54	باعتقادي، أن الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن استمرار قضية اللاجئين، وعدم تنفيذ حق العودة؛ بسبب دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل.	421 %70.2	133 %22.2	16 %2.7	17 %2.8	12 %2.0	استجابة ايجابية
55	أرى أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وأفغانستان زادت من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.	297 %49.5	198 %33.0	64 %10.7	31 %5.2	10 %1.7	استجابة ايجابية
56	إن الحرب اللبنانية –الإسرائيلية الثانية في 2006 عززت عندي الاعتقاد بإمكانية تحقيق حق العودة.	267 %44.5	189 %31.5	95 %15.8	37 %6.2	11 %1.8	استجابة ايجابية
57	أرى أن الانقسام الداخلي الفلسطيني يضعف فرص تحقيق حق العودة .	346 %57.7	142 %23.6	55 %9.2	29 %4.8	28 %4.8	استجابة ايجابية
58	مستقبل حل قضية اللاجئين مرتبط بوجود ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة بالدرجة الأولى لدولة إسرائيل.	252 %41.9	217 %36.2	61 %10.2	45 %7.5	25 %4.2	استجابة ايجابية

5.3.2. النتائج:

كشفت الدراسة الميدانية أن اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة كانت بعد دمج الإجابة الايجابية للمبحوثين معاً (موافق بشدة، موافق) والسلبية معاً (معارض، معارض بشدة) كانت حسب أرقام الفقرات كالتالي:

9- رأى نحو 81.3 % من المبحوثين أن حق العودة للاجئين مكفول وفقاً لمبادئ القانون الدولي، بينما عارض ذلك نحو 14.3%، وأما محايد نحو 4.2%، وأما بدون إجابة نحو 3.%.

10- اعتبر نحو 87.8% من المبحوثين أن حق العودة هو: حق فردى وجماعي في آن واحد وفقاً لقرارات الشرعية الدولية بينما عارض ذلك نحو 7.5% والنسبة الباقية كانت محايدة.

11- اعتقد نحو 85.6% من المبحوثين أن قرار حق العودة يكفل للاجئ العودة، واستعادة الممتلكات،والتعويض، بينما عارض ذلك نحو8.7% والنسبة الباقية كانت محايدة.

12- رأى نحو 90.5% من المبحوثين أن حق العودة ثابت، لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن، بينما عارض ذلك 5.8%، وأما محايد نحو 3.3%، وأما بدون إجابة نحو 3.%.

13- اعتقد نحو 12.0% أن حق العودة قابل للتصرف ويجوز التوكيل فيه، بينما عارض ذلك 81.8% والنسبة الباقية كانت محايدة.

14- وافق نحو94.3% من المبحوثين على أن حق العودة مقدس ولا يمكن التفريط فيه، بينما عارضه 3.8% والنسبة الباقية كانت محايدة .

15-وافق نحو 94.7%على أن أصحاب حق العودة لفلسطين التاريخية هم: كل اللاجئين الفلسطينيين، وسلالتهم الذين يتوارثونه عن آبائهم، بينما عارض 2.2%، وأما المحايد كان 2.5%، والباقي بدون إجابة.

16-رأى نحو 93.2 % أن حق العودة يعني: العودة إلى فلسطين التاريخية بحدودها المعروفة من البحر إلى النهر، بينما عارض ذلك نحو 3.7%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

17-رأى نحو32.7% أن حق العودة يعنى لي: جمع شمل بعض العائلات من منظور إنساني، بينما عارض ذلك نحو57.3 %، والنسبة الباقية كانت محايدة.

18- تمسك بقوة نحو97.0% من المبحوثين بحقه بالعودة لبلدته في فلسطين التاريخية؛لأنها تمثل له الأرض والوطن والهوية، بينما عارض نحو 1.2% ذلك، والنسبة الباقية كانت محايدة.

19- عبر نحو 90.4% من المبحوثين بثقتهم بإمكانية تحقيق العودة لبلدته في فلسطين التاريخية مهما طال الزمن، بينما عارض 3.1%، وأما محايد كانت نحو 6.3% محايدة، وأما بدون إجابة 2.%.

20- اعتقد نحو 7.4% أن حق العودة هو: العودة للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود 1967، بينما لم يعتقد ذلك نحو85.3% من المبحوثين، والنسبة الباقية كانت محايدة.

21-اعتقد نحو 16.0% من المبحوثين أن حق العودة يمكن تحقيقه بالتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بينما لم يعتقد ذلك نحو 73.2%، وأما محايد كان نحو 10.6%، وأما بدون إجابة كان نحو 2.%.

22-عبر نحو91.9% من المبحوثين عن رفضهم العودة لبلدتهم الأصلية، والحصول على الجنسية الإسرائيلية، بينما وافق نحو 4.5%على ذلك والنسبة الباقية كانت محايدة.

23-عارض 82.8% من المبحوثين أن يكون تطبيق حق العودة بعودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى ديارهم، وتوطين وتعويض الأغلبية الباقية، بينما وافق ذلك 11.7%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

24-عارض نحو84.5% من المبحوثين دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس، مقابل تنازله عن حق العودة، بينما وافق نحو8.2%وأما محايد كان نحو7.2%، وأما بدون إجابة 2.%.

25-رأى نحو 77.9% من المبحوثين أن حق العودة لبلدته الأصلية يتحقق من خلال المقاومة بينما عارض ذلك 7.4%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

26-رأى نحو 89.4% من المبحوثين أن إسرائيل تتحمل مسؤولية استمرار قضية اللاجئين؛ لعدم قبولها وتنفيذها قرار حق العودة 194، بينما عارض ذلك نحو 7.6% والنسبة الباقية كانت محايدة.

27-وافق نحو 87.2% من المبحوثين بوجوب عدم التعامل مع دعوات التنازل عن حق العودة بينما عارض نحو 11.5%، وأما محايد كان نحو1.2%، وأما بدون إجابة 2.%.

28-رأى نحو 77.2% من المبحوثين أن حق التعويض ليس بديلا عن حق العودة ، بل لاحق على تطبيقه، بينما عارض ذلك 16.3%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

29-وافق نحو68.3% من المبحوثين على الحصول على تعويض مادي فقط عن سنوات اللجوء والمعاناة، دون التنازل عن حقه في العودة، بينما عارض ذلك نحو23.3%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

30- اعتقد نحو84.7% من المبحوثين أن مشاريع توطين اللاجئين في الوطن العربي وخارجه هي محاولة إسرائيلية للتملص من حق العودة، بينما عارض ذلك 10.7% والنسبة الباقية كانت محايدة.

31-أعرب نحو 84.5% عن رفضه خيار التعويض عن أرضه مهما تكن ظروفه بينما وافق 10.5%، وأما محايد كان نحو 4.8%، وأما بدون إجابة 2.%.

32-عارض نحو85.7% الحصول على تعويض عادل عن أرضه التي فقدها في فلسطين التاريخية، بينما وافق على ذلك 9.9%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

33- عارض نحو 80.1% من المبحوثين أن تكون قضية اللاجئين قضية إنسانية، يمكن حلها من خلال توطينهم في أماكن لجوئهم، ومن ثم تعويضهم، بينما وافق 13.8%، وأما محايد كان نحو 6.0% وأما بدون إجابة 2.%.

34- عارض نحو 92.8% من المبحوثين الهجرة إلى الخارج، وترك فلسطين لليهود، بينما وافق 4.7%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

35- عارض نحو78% من المبحوثين توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم كحل واقعي بينما وافق نحو.12%، وأما محايد كان نحو9.5%، وأما بدون إجابة 3.%.

36- عارض نحو82.5% من المبحوثين عودة بعض اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين التاريخية وتوطين الباقي، بينما وافق 9.7%، والنسبة الباقية كانت محايدة .

37- رفض نحو 88.4% من المبحوثين مسألة توطين معظم اللاجئين بدول الخليج ، ومنحهم التعويضات، بينما وافق نحو 5.2%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

38- رأى نحو63.8% من المبحوثين أن التوطين وسيلة لدفع اللاجئين للتخلي عن حقوقهم في فلسطين التاريخية، بينما عارض ذلك نحو 30.4% والنسبة الباقية كانت محايدة.

39- اعتبر نحو 85.0% من المبحوثين أن من المفروض على إسرائيل والأمم المتحدة أن تتحملا بالدرجة الأولى مسؤولية تعويض اللاجئين عما لحق بهم، بينما عارض ذلك نحو 9.9%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

40- أكد نحو 84.5% من المبحوثين أن المعاناة في المخيم لم تغير الايمان بالعودة والثوابت الوطنية ، بينما عارض ذلك نحو 11.2%، وأما محايد نحو 4.2%، وأما بدون إجابة 2.%.

41- عارض نحو84.4% من المبحوثين أن الفقر والبطالة والأوضاع المعيشية الصعبة قد قللت من تمسكه بحق العودة، بينما وافق 10.3% على ذلك، والنسبة الباقية كانت محايدة.

42- عارض نحو73.3% من المبحوثين أن يكون أحد أسباب قبولهم للتعامل مع خيار التعويض هو وضعهم الاقتصادي، بينما وافق على ذلك نحو 15.0%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

43- عارض نحو84.4% من المبحوثين أن تقديم خدمات أفضل لهم وتحسين مستوى معيشتهم تدفعهم لقبول خيار التوطين، بينما وافق على ذلك نحو 7.3%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

44- فضل بشدة 86.2% من المبحوثين العودة لبلدتهم الأصلية على البقاء في المخيم، بينما لم يفضل 9.5%، وأما محايد كان نحو 4.2%، وأما بدون إجابة 2.%.

45- أكد نحو 87.3 % من المبحوثين أن الجوع والمعاناة والمرض وسوء الأوضاع الاجتماعية بالمخيم، لم تغير من اصرارهم وثباتهم على حق العودة، بينما عارض ذلك نحو 7.3%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

46- رأى نحو89.7% من المبحوثين أن محافظة اللاجئ على ثقافة وتراث بلدته الأصلية، يزيد من رفضه للتوطين، بينما عارض ذلك نحو 6.3% والنسبة الباقية كانت محايدة.

47- أعتقد نحو 76.2% من المبحوثين أن الإغلاق والحصار الإسرائيلى وسيلة ضغط؛ لدفع اللاجئين لقبول أي حل يسقط حق العودة، بينما عارض ذلك 20.9%، وأما محايد كان نحو2.7%، وأما بدون إجابة 2. %.

48- رأى نحو78.4% من المبحوثين أن تصفية عمل وكالة الغوث قبل تحقيق حق العودة للاجئين هدفه إنهاء قضية اللاجئين، بينما عارض ذلك نحو12.4%، والنسبة الباقية محايدة.

49- أعرب نحو82.2% عن رفضهم لخيار التوطين مع ازدياد الضغوط السياسية، بينما وافق 9.5% على ذلك، والنسبة الباقية كانت محايدة .

50-عارض نحو 86.7% من المبحوثين أن اللاجئين الفلسطينيين يفضلون التعويض كلما ساء الوضع السياسي، بينما وافق 12.1%، والنسبة الباقية كانت محايدة .

51-عارض نحو 80.6% من المبحوثين أن يدفعهم ضعف العالم العربي أمام قوة إسرائيل لقبول خيار التوطين والتعويض، بينما وافق نحو 10.9%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

52- عارض نحو75.2%، من المبحوثين أن نظام القطب الواحد (أمريكيا) المسيطر على العالم يزيد من فرص تحقيق حق العودة، بينما وافق نحو17.1%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

53- رأى نحو90.9% من المبحوثين أن تأييد الرأي العام العربي والإسلامي للاجئين يزيد من تمسكهم بحق العودة، بينما عارض 4.9%، والنسبة الباقية كانت محايدة .

54- اعتقد نحو92.4% من المبحوثين أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن استمرار قضية اللاجئين، وعدم تنفيذ حق العودة؛ بسبب دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل، بينما عارض ذلك 4.8%، وأما محايد كان نحو2.7%، والنسبة الباقية بدون إجابة.

55- أيد نحو 82.5% من المبحوثين أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وأفغانستان زاد من مشكلة اللاجئين، بينما عارض ذلك 6.9%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

56- رأى نحو 76% من المبحوثين أن الحرب اللبنانية- الإسرائيلية الثانية عام 2006 عززت عندهم الاعتقاد بإمكانية تحقيق العودة، بينما عارض ذلك 8%، وأما محايد كان نحو15.8%، وأما بدون إجابة 2.%.

57- رأى نحو81.3% من المبحوثين أن الانقسام الداخلي الفلسطيني يضعف فرص تحقيق حق العودة، بينما عارض ذلك نحو 9.6% والنسبة الباقية كانت محايدة.

58-رأى نحو78.1% من المبحوثين أن مستقبل حل قضية اللاجئين مرتبط بوجود ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة بالدرجة الأولى لدولة إسرائيل، بينما عارض ذلك نحو11.7%، والنسبة الباقية كانت محايدة.

5.4 مناقشة النتائج

يمثل حق العودة أهمية بالغة على مستقبل وحياة اللاجئين بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية سواء من هم داخل فلسطين أو في خارجها والشتات، كونه حقاً مقدساً مشروعاً غير قابل للتصرف وخطاً أحمر لا يمكن القفز عنه والمراهنة عليه مهما طال الزمن وتغيرت الظروف، والآن بعد مرور ستين عاماً على النكبة وتشريد واقتلاع اللاجئين من ديارهم وأرضهم بقي حق العودة مطلباً وشعاراً يراوح مكانه ولم يطرأ عليه أي تقدم أو تغيير، كما لم تعمل المتغيرات المتسارعة في المنطقة على إيجاد حل لإنهاء معاناة هؤلاء اللاجئين بسبب ذرائع عدة أهمها الحفاظ على أمن ومستقبل إسرائيل.

وتاتى أهمية هذه الدراسة أنها استمرار للمحاولات التى تبحث عن موقف الشعب الفلسطينى من حق العودة ومدى تأثير المتغيرات السياسية والدولية من هذه القضية، ولقد جاءت إجابات اللاجئين في مخيمات محافظات غزة على الأسئلة الواردة في صحيفة الاستبانة والموضحة في الجداول المرفقة في الدراسة مثل (التكرارات والنسب المئوية للمقياس ككل) مؤيدة لحق العودة؛ وقد نالت أعلى الدرجات في شدة التفضيل الإيجابي نحو التأييد، وقد كان أهمها : اتفاق نحو93.2 % على أن حق العودة هو لفلسطين التاريخية بحدودها المعروفة من البحر إلى النهر وليس لدولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود1967، إضافة لموافقة نحو 87.2% لعدم التعامل مع دعوات التنازل عن هذا الحق وهذا يظهر أن الأولاد والأحفاد وأجيال اللاجئين لم تنس ارضها وحقها فى ارضها التى نهبتها العصابات الصهيونية عام 1948 .

أما فيما يتعلق بالبدائل المطروحة فقد اتسمت إجابات المبحوثين بالشدة نحو عدم التفضيل، أي نحو المعارضة والرفض، فقد عارض نحو 84.5% دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس، مقابل التنازل عن حق العودة، كما رفض نحو84.5% و82.2% لخياري التعويض والتوطين على التوالي، ولم يكتف المبحوثون بهذه المعارضة، بل امتد موقفهم لرفض توطين جزء من اللاجئين وعودة بعضهم أو توطين وتعويض الباقي، هذا يتفق مع دراسة مصرية حيث رفض جميع اللاجئين في مخيم الشاطئ وحي الشيخ رضوان لكلمة " التعويض " كلية، وقبلوا بحق العودة (مصرية، 1997) .

وبالتالي نجد أن حجم تأييد المبحوثين لحق العودة جاء عكس المواقف والدعوات نحو البدائل المطروحة التي تحاول فرضها جهات عدة لحل قضية اللاجئين والتنازل عنه والاكتفاء بالتوطين والتعويض كحل واقعي يتماشى مع المتغيرات الإقليمية والدولية وعجز وضعف الأنظمة العربية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم وانحيازها التام ودعمها الكامل لإسرائيل، وباعتبار العينة دالة على توجه اللاجئين فى الداخل والخارج فإن هذه الاتجاهات تبقى مؤشراً على إمكانية

استمرارها في الوقت الحاضر كما يمكن التنبؤ بحدوثها في المستقبل وأن تظل اتجاهاً عاماً وسائداً بين أوساط اللاجئين.

1- وعى المبحوثين بمفهوم حق العودة ومدى التمسك به

كما أظهرت معظم الإجابات وعياً كبيراً عند مختلف أجيال اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين بمحافظات غزة بحق العودة ونظرتهم لهذا الحق من عدة زوايا، هي: طبيعته القانونية، وقداسته، وقوة التمسك به، والثقة بتحقيقه، وثباته، وعدم قابلية التصرف به، وقد نالت النسب التالية على التوالي: 81.3 % و 94.3%، 97.0%، 90.4%، 90.5%، 81.8%، وتعد هذه النسب من أعلى تكرارات استجابات المبحوثين، فرغم مرور ستة عقود، والتداعيات الناجمة عن عملية السلام واتفاقية أوسلو والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اللاجئين، الإ أن هنالك ثقة وإدراكاً بحق العودة من قبل المبحوثين يمكن وصفه بالثبات النسبي الذي ظهر في الميل الإيجابي بشدة نحو قداسته والتمسك به.

وهذه الاتجاهات أظهرت مدى الترابط بالأيدولوجيا النابعة من مشاعرهم وقيمهم التي مردها معتقدات دينية ووطنية واجتماعية وقواسم مشتركة تظهر قوة إيمان الأفراد بها وبتأثرهم بالبيئة المحيطة والتفاعل معها على وجه التحديد مثل محيط الأسرة اللاجئة والتعليم، والخبرات والمعرفة، والمؤسسات الدينية والسياسية، وبمقارنة آراء المبحوثين في عينة الدراسة نجدها اتفقت مع دراسة ملكة حيث عبر 90% من اللاجئين عن عدم قبولهم التنازل عن أرضهم مقابل التعويض، معتبرين أن الأرض حق مقدس، وأن القبول به خيانة وطنية ودينية وتضحية بحقوق الأجيال القادمة في العودة (ملكة،2004) كما تتفق مع دراسة يحيى حيث رأى 92.2% أن أي حل لا يضمن العودة لن يكون عادلاً ولا دائماً ولا مقبولاً (يحيى،1997).

ونأتي هنا إلى مسألة الفرق بين حق العودة ولم شمل العائلات، فقد لمست الباحثة أن هناك قدراً بسيطاً من الوعي بهاتين المسألتين وخلطاً واضحاً، حيث تعامل بعض المبحوثين في إجاباتهم من منطلق إنساني فقط، بمعنى أن العودة هي لم الشمل، أي جمع اللاجئين في مكان واحد، بينما أدرك نحو 57.3% منهم الأبعاد السياسية والقانونية لجمع شمل العائلات الذي تحاول إسرائيل جاهدة أن تمرره بديلاً لحق العودة ولتصفية قضية اللاجئين، وبالتالي فإن عدم إدراك المبحوثين للفرق بين الأمرين ناتج عن خلل في توعيتهم، ويشير إلى تقصير المؤسسات والمراكز القانونية في تعزيز هذه المفاهيم من خلال عقد دورات مكثفة واستضافة قانونيين في هذا المجال.

2- إدراك المبحوثين بأصحاب حق العودة

كما أظهرت معظم الإجابات معرفة المبحوثين لأصحاب حق العودة، والحقوق المترتبة على تطبيقه، واتسمت مواقفهم بالإيجابية، حيث عرف ما نسبته 94.7%أن أصحابه هم كل اللاجئين الفلسطينيين،

وسلالتهم الذين يتوارثونه عن آبائهم، كما رأى نحو 85.6% أن تطبيقه يكفل لهم حقوقاً ثلاثة، وهى: العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض.

لقد مالت اتجاهات المبحوثين نحو الثبات النسبي وظهر ترابط مابين مكانة وقداسة هذا الحق في آرائهم السابقة من جهة وبين أصحابه وتصور مكان وجوده وتطبيقه على أرض الواقع من جهة أخرى، أي ما بين المعتقد والميل والاتجاه والرأي، وهذا ما أكدت عليه دراسة أبو عيد، أن من حق جميع اللاجئين الفلسطينيين العودة إلى وطنهم والى بيوتهم باعتبارها حقا ثابتا، كما انه ذهب إلى أبعد من ذلك حين قال: لا فرق بين حق العودة للاجئ في عام 1948 أو1967 (أبوعيد، 2000) ونرى أن آراء المبحوثين في دراستنا توافقت بهذا الخصوص بالذات ولم يظهر تباين بينها يرجع إلى أي من المتغيرات سواء النوع أو السن أو التعليم أو المهنة أو الدخل الشهري وحتى الانتماءات السياسية، وبهذا اتسمت اتجاهاتهم نحو حق العودة بدرجة من الثبات النسبي (الاتساق) Relative Consistency أو الاستقرار، الذي يطلق عليها (سمة) وتعني مجموعة من السلوكيات المترابطة التي تميل للحدوث مع بعضها (الوهيد، ب–ت)، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أنها لم تتطرق لإثبات هذه العلاقة بين السبب أو(المتغيرات المستقلة) والنتيجة أو (المتغيرات التابعة) بمعنى ربط مواقف وآراء اللاجئين نحو حق العودة بالمتغيرات خاصة بالنسبة لاتجاهات اللاجئين الذين يقطنون في مخيمات غزة باعتبارها من أكبر تجمعات الفلسطينيين وأكثرها معاناة، علماً أنهم يمثلون نسبة كبيرة تصل67.7% من سكانه، وقد لاحظنا عدم وجود فروق جوهرية والعديد من المتغيرات المستقلة لم يكن لها أي تأثير على التابعة.

3- حجم التأييد لخيار دولة فلسطينية في الضفة وغزة

وفيما يتعلق بحجم التأييد أو المعارضة من قبل المبحوثين، نحو خيار دولة فلسطينية في الضفة وغزة مقابل التنازل عن حق العودة، فقد لمست الباحثة اختلافاً في اتجاهاتهم، حيث عدد قليل من المبحوثين أيد مسألة هذه الدولة وصلت نسبتهم 8.2% فقط، بينما الأغلبية الباقية اتجهت نحو عدم التفضيل، أي التفضيل السلبي المعارض له، بمعنى أنهم لن يتنازلوا عن حق العودة مقابل الدولة الفلسطينية، كما وأن إقامة دولة لاتلغي حقهم بالعودة، وتتلازم مواقف المبحوثين هنا مع ما لاحظته الباحثة في إجابات أخرى، خاصة عند ذكر مسألة العودة، وربطها بالحصول على الجنسية الإسرائيلية، فقد عارض ذلك حوالي 91.9%، ونفس النسبة عارضت الهجرة للخارج وترك فلسطين لليهود.

ويظهر على إجابات المبحوثين للفقرات التي بها مسألة قبول إسرائيل واليهود، المعارضة الشديدة الواضحة في اتجاهاتهم نحو عدم التفضيل، ونرى هنا أن المبحوثين عندما رفضوا مثلاً العودة والحصول على الجنسية الإسرائيلية فإنهم لايرفضون العودة لوطنهم وديارهم، ولكن يفسر ذلك ربط

مسألة العودة بالجنسية الإسرائيلية، فهم يرفضون تلك الجنسية، ولا أهمية لها عندهم ولا رغبة لديهم بها، لأنها في تصورهم تعنى أن يصبحوا إسرائيليين، وهذا يظهر جلياً أن كلاً من مسألة الجنسية الإسرائيلية، وترك فلسطين لليهود، ما زال يثير حساسية بالغة عند اللاجئين، ولا توجد لديهم قبولاً في أنفسهم ووجدانهم ومشاعرهم لذلك، حيث مازال عالقاً بذكرياتهم قسوة الظلم الواقع عليهم من إسرائيل والمعاناة واللجوء، كما أنها ظلت عائقاً أمام نيلهم حقوقهم المشروعة في العودة. وتأكيداً لصحة ماسبق ما لاحظته الباحثة في استجابات الغالبية العظمى من المبحوثين في اتجاهاتهم ومواقفهم نحو حق العودة دون مسألة ربطها بالجنسية واليهود فقد كانت تحظى بنسب عالية من درجات الثبات القاطع والمعتدل أي التأييد الايجابي لها.

وبالرجوع إلى دراستنا الحالية فإن الفروق الفردية البسيطة التي ظهرت أو درجات الاختلاف ترجع لبعض المتغيرات على وجه الخصوص، التوجه والانتماء السياسي من جهة، ومن جهة أخرى للظروف السياسية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وما يتعرض له الشعب الفلسطيني، خاصة اللاجئون في المخيمات الفلسطينية، من ضغوطات سياسية واقتصادية واجتماعية، وما تمارسه (إسرائيل) من سياسة استيطان ونهب للأرض والمياه وتهويد للقدس وقمع وقتل وحصار مما تسبب في ارتفاع البؤس والفقر والبطالة خاصة في المخيمات، إضافة للترويج والدعاية للدولة الفلسطينية على حساب حق العودة التي تكرسها رؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش نحو حل الدولتين، وأولئك القادة والساسة الذين يذهبون برأيهم بعيدا تماماً عن رأى أصحاب الحق.

ومع ذلك نلمس أن الاتجاه نحو دولة فلسطينية في الضفة وغزة بحدود عام 1967 تتصف بأنها أقل في درجة وشدة الاستجابة من القيم والمعتقدات والجوانب العاطفية عند اللاجئين نحو حق العودة، التي استحوذت على مستوى عال من القبول لها أكثر من الجانب العقلي الادراكى، أي أن قيمة وقداسة حق العودة الراسخة في أذهانهم وقيمهم ووجدانهم حول مكانته وقوة التمسك لقيت تأييداً بنسبة عالية تصل 95%، بينما انخفضت درجة استجابة المبحوثين نحو الحلول المطروحة بنسبة أقل نتيجة التفاعل والتأثر بالبيئة والظروف المحيطة والمجتمع والخبرات، حيث تجعل اتجاهاتهم قابلة نوعاً ما للتعديل والتغيير البسيط في مدى شدة الاستجابة، حيث تراوحت آراؤهم المعارضة لها مابين 82% و88% وفى أحيان أخرى هبطت إلى نسبة أقل من ذلك، وبالمحصلة الاتجاهات والعواطف اقتربت مع بعضها البعض في الإجماع نحو الهدف والتوجه العام نحو حق العودة.

4- تأييد وسيلة المقاومة لتحقيق حق العودة للاجئين

وفى ذات السياق مالت إجابات المبحوثين بشكل كبير نحو تصور خيار المقاومة لتحقيق حق العودة وليس لخيار التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكانت نسبة الخيارين على التوالي 77.9%، 16.0%، وهذا يعكس عدم ثقة المبحوثين في نيل حقوقهم من خلال عملية السلام الجارية بين الجانبين واتفاقات أوسلو والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة خاصة للحل النهائي وما يتعلق

بحق العودة، كما حازت مسألة رفض المبحوثين للعودة لبلداتهم الأصلية والحصول على الجنسية الإسرائيلية، على نسبة تكرارات عالية بلغت 91.9%.

وتشير هذه النتائج إلى أن الحاجز النفسي ما زال كبيراً في مسألة إمكانية تقبل دولة إسرائيل وشرعيتها، والرضوخ لسياستها وممارساتها العنصرية وواقعية استيلائها على فلسطين التاريخية التي تمت بارتكاب أبشع المجازر وتدمير القرى وقتل سكانها، ورغم عدالة وقانونية حق العودة وقرار194 فلم يطبق حتى الآن وما زالت الأزمة التي يعانيها المفاوض الفلسطيني في عملية السلام عميقة ولا تبشر بقوة طرحها وجدية الضغط من أجل حل سياسي عادل.

5- اتجاهات المبحوثين تجاه البدائل المطروحة لحق العودة (التوطين والتعويض)

كما أظهرت إجابات المبحوثين فيما يتعلق بالبدائل المطروحة لحق العودة معارضة شديدة لخياري التوطين والتعويض، وذلك على النحو التالي: أولاً، بخصوص خيار التعويض، أدرك معظم المبحوثين أنه ليس بديلاً عن حق العودة، وإن تم فسيكون عن سنوات اللجوء والمعاناة فقط؛ لذا جاءت الإجابات عبر التكرارات متطابقة، وارتفعت درجات عدم تفضيل هذا الخيار وتراوحت ما بين 84.5% و85.7%، ولقد توافقت هذه النتيجة إلى حد كبير مع النظرة الكلية المتعلقة بقداسة هذا الحق التي ترسخت عندهم وأصبحت جزءاً من قيمهم ومعتقداتهم، ولقد زاد على وعي المبحوثين إدراكهم بوسائل الضغط المتواصلة التي تمارسها أطراف عدة على اللاجئين لقبول هذين الخيارين، فعلى سبيل المثال لا الحصر رفض مابين 82.2%، 86.7% لخيار التوطين والتعويض مع استخدام وسيلة الضغط السياسي، كما اعتبر نحو 76.2 % الإغلاق والحصار الإسرائيلي أيضا وسيلة ضغط عليهم، وهذا تؤكده دراسة مصرية، التي تناولت بالتحليل الجانب الاجتماعي، مسألة فشل توطين اللاجئين في قطاع غزة، حيث رفض جميع اللاجئين في داخل مخيم الشاطئ وخارجه في حي الشيخ رضوان التعويض، مركزين على العودة فقط (مصرية،1997) فيما تؤكد دراسة سالم على أن الحلول القائمة على اختزال حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لوطنهم هي حلول لا يمكنها أن تعمر طويلا خاصة أنها ستجد من يقاومها بين اللاجئين (سالم،1997).

ولكن نلاحظ في إجابات بعض المبحوثين واتجاهاتهم نحو خيار التعويض عدم درايتهم الكافية وفهمهم للجوانب القانونية؛ لذا وافق نحو 68.3% على الحصول على تعويض مادي فقط عن سنوات اللجوء والمعاناة، دون التنازل عن حقه في العودة ، وكان يفترض أن تتسم استجابتهم بإيجابية ودرجة تفضيل أكثر، إلا أنه لوحظ وجود صورة مشوشة ومرفوضة راسخة في أذهانهم عند التطرق إلى خياري التعويض والتوطين، فمثلاً: التعويض يصور لهم كأنه بيع للأرض والبيت والممتلكات، وهذا ما يتعارض مع قيمهم ومعتقداتهم، ويصل عند بعضهم لحد الخيانة.

وثانياً: فيما يتعلق بخيار التوطين ظهر وعي المبحوثين بمفهومه وبالدوافع التي تقف خلفه، ولمست الباحثة ذلك في درجات الاستجابة السلبية أوعدم التفضيل (معارض بشدة ومعارض) حيث عارض

80.1% كون قضية اللاجئين إنسانية، وحلها بتوطينهم، وعن دوافعه اعتبر مانسبته 78% أن التوطين محاولة إسرائيلية، علماً أن إجابات المبحوثين لم تكن على مستوى رفض الخيار فقط، بل امتدت نحو كيفية تطبيقه، وظهر إصرارهم وتمسكهم الشديد بحق العودة حين أيد 82.5% عودة جميع اللاجئين، وليس بعضهم، وتوطين الآخرين، بينما رفض 88.4% توطين بعضهم في دول الخليج.

آراء المبحوثين هذه تتوافق مع تأييد نحو 81.3% لمشروعية هذا الحق وتوافقه مع القانون الدولي، في حين تتعارض مع وجهة نظر إسرائيل؛ التي صورت وحسب دراسة Lapidoth وضع إسرائيل في حال قبولها بإعادة هؤلاء اللاجئين داخل حدودها، كأنها تنتحر وتدمر نفسها (Lapidoth، 2000) كما أكدت دراسة يحيى حين رأى 79.5% أن أياً من حلول التعويض والتوطين،لا تمثل بديلاً عن حق العودة (يحيى،1998) وهذا مابينته دراسة مصرية، حيث دحضت الافتراض الإسرائيلي في تحقيق أهدافه من إقامة مشاريع التوطين فتقول:" إن عددا من العوامل الداخلية الثقافية معاً، إلى جانب التأثيرات السياسية الخارجية كان لها دور في تعزيز هوية اللاجئين مما ساعد على تقوية تجمعاتهم وتضامنهم منذ عام 1948 وحتى وقتنا الحاضر" وفى نفس الدراسة أكد ما نسبته 83.3% من اللاجئين بحي الشيخ رضوان و50.7% من لاجئي مخيم الشاطئ أن التوطين لا يهدد حقهم في العودة أو التعويض (مصرية،1997).

ونشير هنا إلى أن إجابات نحو 63.8% من المبحوثين اعتبرت خيار التوطين وسيلة لتخلى اللاجئين عن حقوقهم بفلسطين التاريخية، وأما النسبة الباقية فلم تر ذلك، في كلا الحالتين تسير إجاباتهم بالاتجاه الصحيح، بمعنى أن التوطين بنظر المبحوثين إن حدث وإن لم يحدث فلا أهمية له ولن يؤثر على حقهم في العودة أو يلغيه، ونجد هنا أنهم اختلفوا على كون التوطين وسيلة أم لا، والغالبية كانت لصالح اعتباره وسيلة، ويرجع تباين آرائهم هنا لاختلاف خبراتهم ومستوياتهم خاصة في مجال التعليم والانتماء والتوجه السياسي ومدى إلمام المبحوثين بكل جوانب التوطين ونتائجه وعلاقته بحق العودة، ومعرفتهم بطبيعة المبادرات والمخططات والمشاريع التي تطرح بهذا الخصوص وبعضها يكون بشكل سري، وهنا لاحظت الباحثة أنه عند ربط خيار التوطين أو التعويض بمسألة حق العودة تصل نسبة استجابة المبحوثين نحو80%وأكثر قليلاً، وتعد هذه أقل نوعاً ما من استجابات المبحوثين الأخرى المتعلقة بأمر حق العودة فقط، من المحتمل أن يكون السبب عدم إطلاعهم ومعرفتهم بشكل كاف ومتواصل بما يخطط لإنهاء قضية اللاجئين.

6- وعى المبحوثين بقضايا الوطن العربي

ولقد لمست الباحثة وعي المبحوثين بأحداث وقضايا الوطن العربي وأن بعد القضية الفلسطينية ما زال يتلامس مع البعد العربي والإسلامي وما يجري من مستجدات على الساحة العربية والدولية

والفلسطينية، ورغم إدراكهم لضعف العالم العربي أمام قوة إسرائيل، والفارق الكبير بموازين القوى، وخاصة سيطرة القطب الواحد (أمريكيا على العالم) وأن ما يسمى بـ" الشرعية الدولية " بات في قبضة التحالف الأمريكي–الصهيوني، وأن الموقف الأوروبي لا يعول عليه، إلا أن هذا لم يشكل عائقاً في تمسكهم بحق العودة، محملين أمريكيا بنسبة 92.4% مسؤولية استمرار قضية اللاجئين، بسبب دعمها وانحيازها التام لإسرائيل، كما أكد مانسبته 82.5% على أن احتلالها للعراق وأفغانستان زاد من معاناتهم، وأكد المبحوثون على عدم ثقتهم بأمريكيا ولا بسياستها في المنطقة، وخاصة نحو القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها حق العودة، كما نظر ما نسبته 76% بإيجابية إلى الحرب اللبنانية الثانية كونها عززت عندهم الاعتقاد بإمكانية تحقيق العودة، وهذا يدل على إيمان الفلسطينيين بدور للمقاومة العربية في التصدي إلى إسرائيل وإفشال خططها، وقد كان حزب الله بالنسبة لهم نموذجاً قوياً، وهذا يدفعنا لربط ذلك بتأييد أغلبية المبحوثين لخيار المقاومة في تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين لا التفاوض.

7–تمسك اللاجئين بحق العودة رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية

وقد لاحظت الباحثة أنه، رغم الضغوط والظروف الاجتماعية والمعيشية القاسية التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات وحالة الفقر والبطالة والإحباط واليأس من كافة الظروف المحيطة، إلا أنهم ما زالوا يتطلعون بشغف وأمل كبير نحو تطبيق حق العودة، حتى وإن بقي حلماً في الوقت الحالي وبدت استحالة تطبيقه.

ولقد جاءت اتجاهات المبحوثين في دراستنا الحالية معبرة بوضوح تام لصورة التناقض مابين آمالهم وطبيعة الواقع المفروض عليهم، الذي لا يراعى مشاعرهم النابضة نحو بلداتهم وأرضهم وممتلكاتهم التي سلبتها إسرائيل واقتلعتهم منها، بدليل أن درجاتهم الإيجابية نحو التفضيل لصالح حق العودة كانت بنسب عالية ومتقاربة وهي كالتالي: 84.5%، 84.4%، 73.3%، 84.4%، 86.2%، رغم كل الظروف، التي يواجهونها،وان حياتهم في أزقة المخيم وشوارعه الضيقة زادت من حنينهم لأرضهم في 48 وباتوا يعيشون على أمل العودة إليها، وهو ما أكدته دراسة الموعد، حيث أكدت أن تسمية الفلسطيني اللاجئ ستبقى ملاصقة لصاحبها أينما حل وارتحل، وأنه يدرك أن التشرد لم يغير شيئاً من هويته والتصاقه بوطنه (الموعد، 2000) ومما سبق يصبح مهماً التصدي لكل الدعوات والمبادرات التي تطرح حلولاً أحادية الجانب تروج لمسألة التعويض والتوطين والقبول بما تفرضه إسرائيل بهذا الخصوص.

8– تأثير الوضع السياسي والاقتصادي

وقد دللت إجابات المبحوثين على قوة صمودهم رغم الوضع السياسي والاقتصادي الذي يواجهونه في مخيمات محافظات غزة، وممارسات الاحتلال الإسرائيلي ضدهم، حيث بينت النسب التالية

87.3%،76.2%،82.2% أن هذا الوضع لم يؤثر سلباً على مواقفهم تجاه حق العودة، بل زاد تمسكهم به، ويتفق مع ذلك استطلاع سالم، حيث كان مع خيار تحسين ظروف المعيشة كبديل للعودة أو الدولة 4.3% فقط (سالم،1997) كما يتفق مع دراسة مصرية التي بينت أن عملية توطين اللاجئين من مخيم الشاطئ في حي الشيخ رضوان فشلت، مستندة إلى محافظة اللاجئ على الصلات الاجتماعية والثقافة والهوية الوطنية (مصرية،1997)، كما أن دراسة الخزاعلة بينت أيضاً أن تحسن ظروف اللاجئين المعيشية نتيجة الجهود الأردنية والدولية واندماج نسبة كبيرة منهم لا يعنى بأي حال التخلي عن حق العودة أو التعويض (الخزاعلة،2000).

ونخلص القول إلى أن استجابات المبحوثين اتسمت بدرجة عالية من النضوج المعرفي والإدراكي بقضية اللاجئين خاصة من جانبها السياسي وطبيعتها والمسئول عن استمرارها، وجاءت آراؤهم متوافقة بنسبة80.1% لصالح كونها سياسية ولها جوانب عدة، كما حمَّل 90% من المبحوثين مسؤولية استمرارها 60 عاماً إلى إسرائيل أولاً ثم الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها اللامحدود لإسرائيل، وهذا يتفق مع ما خلصت إليه دراسة بولنغ القانونية التي اعتبرت أن بلد المنشأ بموجب القانون الدولي عليها أن تلتزم بقبول عودة الأشخاص الذين طردوا بشكل غير قانوني ولأن إسرائيل هي دولة المنشأ وبالتالي يقع عليها هذا الواجب الملزم (بولنغ،2000).

وبخصوص مستقبل وكالة الغوث الدولية (الأونروا) الذي كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن إنهاء خدماتها المختلفة للاجئين، فقد عارض في دراستنا الحالية نحو 78.4% من المبحوثين تصفية عملها قبل تحقيق حق العودة، يتماشى هذا الاتجاه مع نظرة اللاجئين الثابتة (للأونروا) باعتبارها المؤسسة الشاهدة الأولى على معاناة أكثر من نصف الشعب الفلسطيني، التي واكبت النكبة وتداعياتها. وتشير دراسة مصرية لمعنى بطاقة (الأونروا) لكل من لاجئي الشاطئ وحي الشيخ رضوان أنها "تؤكد على هويتهم وحقوقهم كلاجئين وتعزز تجمعهم" (مصرية،1997).

كما أوضحت إجابات المبحوثين بنسبة 89.7% أن محافظتهم على ثقافتهم وتراثهم سبب لرفضهم خياري التوطين والتعويض، مؤكدين على إفشالهم لكل محاولات النيل من حقهم في العودة، لذا جسدت مواقفهم جزءاً مهماً من التراث الثقافي الذي ينتقل من جيل لآخر معززاً بكم هائل من المعتقدات والعادات والقيم والأفكار، التي يتوارثونها من جيل إلى آخر، لذا ليس غريباً أن نجدهم يطلقون أسماء بلداتهم وقراهم في فلسطين التاريخية على أزقة مخيماتهم؛ لذا جاءت اتجاهاتهم نحو حق العودة لها علاقة تفسرها وضعية اللاجئ الذي يقطن المخيم فقد كان له بالغ الأثر في تشكيل الاتجاه العام عند المبحوثين.

9- بعض النسب المحايدة

ونشير هنا إلى أن بعض المبحوثين كانت استجاباتهم مبهمة غير واضحة والتزموا في إجاباتهم بالحياد في بعض القضايا نسوق منها، هذه النسب 10.4%، 10.6%، 9.5%، 11.7%،

14.3%،10.7%،15.8%، 10.2% وهى على التوالي: حق العودة ومسالة لم شمل العائلات، تحقيق حق العودة بالتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين، توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكنهم كحل واقعي، قبول التعويض بسبب الوضع الاقتصادي، تحقيق العودة بالمقاومة، احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وأفغانستان زاد مشكلة اللاجئين، الحرب اللبنانية– الإسرائيلية الثانية وتعزيزها، إمكانية تحقيق العودة، ارتباط مستقبل حل قضية اللاجئين بوجود ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة لإسرائيل، نرى في حيادية هؤلاء المبحوثين أسباباً عدة منها، أولا: اختلاف أنماط سلوك الأفراد بشكل طبيعي حيث صنفت هذه الفئة أنه لا توجد لديها ميول نحو التفضيل أو عدمه، ثانياً : اختلاف مستواهم العلمي والاقتصادي والاجتماعي والثقافة، والخبرات ودرجة التفاعل مع محيطهم، أثر على درجات استجاباتهم، ثالثاً: إن آراءهم ومواقفهم من تلك القضايا غير قادرة على منحها أياً من الثبات أو النفي القاطع أو المعتدل، قد يرجع كونها عميقة ومتأزمة ومعقدة ولا ثقة لهم بها بتأييدها أو رفضها، رابعاً: يمكن أن تبدو من وجهة نظرهم تلك القضايا أنها تمر بمأزق نتيجة الظروف العديدة خاصة السياسية المحيطة بالقضية الفلسطينية على وجه التحديد، خامساً : ضعف وعيهم وإدراكهم بهذه القضايا نتيجة عدم اطلاعهم على كافة حيثياتها، وممكن أنها لم تثر اهتمامهم لإبداء الرأي فيها،وخامساً: عدم تخيلهم لما سوف يحدث في المستقبل وبالتحديد في قضايا الحل النهائي .

10– طبيعة الفروق في الآراء نحو حق العودة

ويستدل من إجابات المبحوثين على عدم وجود فروق كبيرة في آرائهم نحو حق العودة ترجع لاختلاف مستوياتهم، سواء على صعيد المستوى النوعي فلقد تشابهت آراء كل من الذكور والإناث وكلا الجنسين يتطلع إلى حق العودة بنفس الدرجة وكلاهما بنفس الدراسة والمعرفة والتمسك بحق العودة، ونفس الأمر ينطبق على الفئات العمرية حيث كانت مواقفهم متسقة مع بعضها البعض وكأن اختلاف أجيال اللاجئين لم يؤثر في الإيمان بحق العودة بل زاد من ثقتهم وتمسكهم، وإن ظهر تفاوت بسيط لصالح فئة 60 عاماً فأكثر، الممثلة في العينة بنسبة 5.7% وهذا يرجع لكون هذا الجيل الأكثر معايشة للنكبة وظروفها من غيره من الأجيال الأخرى، وخلال إجراء لقائي معهم وجدتهم وكأنهم هجروا من أرضهم بالأمس القريب، كما أن باقي الأجيال والأحفاد تشعر أن مخيلتهم تحمل صورة عن ارض الآباء والأجداد وأنهم في شوق وحنين إلى رؤيتها والتمسك بالعودة إليها، كما تبين أن فئة الدراسات العليا من المستويات التعليمية المختلفة التي تناولتها الدراسة تميزت بأنها الأكثر فهماً وإدراكاً لحق العودة من الفئات التعليمية الأخرى،وكانت نسبتها في العينة 3.2%.

وأما على صعيد المهنة فقد شملت الدراسة ثمان مستويات مابين طالب وموظف حكومة ووكالة ومزارع وعامل وعاطل عن العمل وغيرها من المهن لم يكن لها تأثير في مواقف اللاجئين بل جمعيهم تميزت ايجابياتهم بالايجابية نحو حق العودة، وهذا ينطبق أيضا على مستويات الدخل

الشهري بين اللاجئين فكان اللاجئ الذي راتبه أقل من 200 دولار والذي أكثر من 1000 دولار يتساويان في الاستجابة الايجابية نحوحق العودة ، ولم يشكل الدخل تأثير بمعنى أن أصحاب الدخل المرتفع والمنخفض والذي لادخل له جميعهم متساوون في التأييد حلق العودة، وبالتالي رغم البؤس والحرمان والفقر والأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعيشها اللاجئين عائقا كبيرا يقف حائلا أمام آرائهم ومواقفهم وإيمانهم العميق بهذا الحق، وبقى الصمود والأمل في نفوس اللاجئين ووجدانهم وعقولهم ولم يدب اليأس والإحباط في نفوسهم .

فيما وجدنا قدراً أقل من الاتساق بين فئات المبحوثين، ووجود بعض الفروق والتي غير جوهرية يعزى لمؤشرات الحالة الاجتماعية والمخيم والانتماء والتوجه السياسي، ففي الحالة الاجتماعية كانت لصالح فئة الأرمل والمطلق عن الأعزب والمتزوج، ونسبها على التوالي في العينة 4.3% و1.8% و33.7% و60.2% .

وأما بالنسبة للمخيم مالت لصالح مخيمات الجنوب مثل خانيونس ورفح والوسطى (النصيرات والبريج) كما كانت لصالح الجهاد وحماس عن غيرها من الانتماءات السياسية، ونسبة تمثيلهما في العينة كانت على التوالي 3.5% و16.2% وهذه نتيجة طبيعية لمظاهر السلوك القابلة للتعديل والتغيير والتأثير على تشكيل وبلورة الآراء والمواقف ولو بدرجة بسيطة بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية وتأثير المؤسسات والتنظيمات، وكذلك التفاعل مع البيئة المحيطة وتأثيراتها والعلاقات مع الآخرين والخبرات التي تركزت بشخصية اللاجئ، إضافة إلى عوامل الانفتاح ووسائل الاتصال والإعلام المختلفة والفضائيات التي تقدم رسائل إعلامية تؤدى دوراً مهماً في التوجيه وخدمة أغراض وأهداف عدة بشكل مسعور، من أجل خوض معركة محاربة هذا الحق، عبر مطالبتها إسقاطه وتصفية قضية اللاجئين، وهذا يتماشى مع ما تروجه إسرائيل.

وفى ذات السياق كانت إجابات المبحوثين تبرز شعورهم الوطني نحو أوضاع الساحة الفلسطينية وما يحدث من انقسام داخلي بين حماس وفتح معتبرة مانسبته 81.3% أن ذلك يضعف من فرص تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وهذا ما يؤكد مطلب الأغلبية وبمختلف انتماءاتهم لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الفرقة حرصاً على المصلحة العليا للشعب وقضيته العادلة في نيل الحرية والاستقلال.

الخلاصة، وبشكل عام تميزت استجابات المبحوثين في هذه الدراسة بوضوح درجات كل من الميل والتفضيل والموافقة بشدة لحق العودة، وعدم التفضيل والمعارضة لكل محاولات النيل من حق العودة، علماً أن بعض الاختلافات ترجع لطغيان الوعي السياسي أكثر من غيره من الجوانب المعرفية الأخرى سواء القانونية أو الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى تأثر بعض اللاجئين بانتماءاتهم السياسية والحزبية ومواقفهم من عملية السلام، هذا ماعبرت عنه حركات فتح والمقاومة الإسلامية حماس والجهاد الاسلامى والجبهة الشعبية وكذلك الديمقراطية وغيرها، وأيضاً لمتغيرات

الحالة الاجتماعية والتعليم والمخيم والتوجه والانتماء السياسي، علماً أنه من الممكن أن تؤثر بعض المتغيرات على اتجاهاتهم، أما التشابه الذي برز في استجاباتهم فهو يرجع إلى متغيرات النوع والعمر والدخل الشهري والمهنة، وهي مؤشرات دللت على الجوانب العقلية والعاطفية والسلوكية للمبحوثين، ونشير إلى أن هذه المتغيرات لم تتناولها معظم الدراسات السابقة والاستطلاعات ولم تقس أثرها على اتجاهات اللاجئين وخاصة لاجئي مخيمات محافظات غزة.

ومن خلال تعرفنا على استجابات المبحوثين وتكرارها لمسنا نوعاً من التوافق في مسألة التمسك بحق العودة وعدم التنازل عنه، خاصة في وقت تمر فيه الساحة الفلسطينية بمرحلة حرجة في ظل انقسام داخلي والتلويح بين الحين والآخر بالتوقيع على مسودات حل لقضايا الوضع النهائي التي تلتف على حقوق الشعب الفلسطيني خاصة حق عودة اللاجئين، كما لاحظنا أن درجة إيمان المبحوثين بحق العودة وقداسته كانت قوية جداً وتحظى بمستوى عال من التجاوب تجاوزت نسبتها 95% وقد اندرج تحتها عدد كبير من الاتجاهات مثل الاتجاه نحو قانونيته، طريقة وإمكانية تحقيقه، الثقة والتمسك به، البدائل المطروحة، والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها عليه، وهذه الاتجاهات سواء كانت مؤيدة أومعارضة بعضها تبقى متغيرة بعض الشئ، وأقل بدرجة بسيطة في شدتها وثباتها عن المعتقد العام المتعلق بقداسة حق العودة، الذي اتسم بحدته في استجابات المبحوثين، نظراً لقداسته في معتقداتهم،وعاطفتهم وإيمانهم به،وبصفة عامة الاتجاه المؤيد لحق العودة الذي ظهر جلياً تضمّن عددا من الأمور التي قدمت جملة من الميول والآراء والمواقف. والمتأمل لاتجاهات وآراء اللاجئين نحو حق العودة يجدها تسير بوتيرة متناسقة ومترابطة وبمنحنى بسيط نوعاً ما لا يتسم بشدة نحو الهبوط أو الصعود الحاد في كلا الاتجاهين السلبي والإيجابي، بمعنى أن درجات التأييد للعبارات الإيجابية متقاربة وبمنحنى تصاعدي ولم تشهد هبوطاً حاداً، أما درجات المعارضة فكانت تتفق مع الاتجاهات السلبية ولم تشهد صعوداً وتناقضاً، وهذا يحمل في طياته استشرافاً لاتجاهاتهم المستقبلية نحو هذه القضية، ويمكنا من التنبؤ بها ومن ثَمَّ نخلص إلى أن اتجاهات المبحوثين تمثل تعبيراً صادقاً عن الواقع الذي يعيشونه وأمالهم وهواجسهم وتطلعاتهم نحو حق العودة، رغم أنه مازال حقاً ومطلباً يراوح مكانه، لم تفلح دعوات النيل منه وتصفيته، لذا لا يزال يمثل جوهر الصراع مع إسرائيل. وختاماً نجد أن المبحوثين اتفقوا في إجاباتهم على العديد من المواقف والآراء والاتجاهات، التي يمكن الحكم أنها تنصب في الاتجاه العام عند اللاجئين نحو حق العودة، أما الفروقات التي ظهرت بينهم ترجع أسبابها لبعض المتغيرات المستقلة (ممكن متغير أو اثنان أو أكثر)، التي أثرت على المتغيرات التابعة، وتسببت في ظهور علاقات موجبة وأخرى سالبة وأخرى صفرية، كما أنها دللت على أداء المبحوثين بشكل عام، وهذا يمكننا من التنبؤ إلى حد ما بنفس مستوى الاتجاه في المستقبل عند المجتمع الأصلي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والذي تمثله عينة الدراسة.

الفصل السادس

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل المحاور التالية:

6.1 مقدمة

6.2 استخلاصات الدراسة

6.3 التوصيات

6.4 أهم المقترحات

6.1 المقدمة

لقد بقي حق عودة منذ نكبة عام 1948 مطلباً وشعاراً مرفوعاً عند اللاجئين الفلسطينيين في جميع أماكن تواجدهم سواء بداخل فلسطين أو في خارجها والشتات، ولم تفلح أي من الدعوات والمبادرات والخطط من النيل منه، أو تمرير مسألة توطينهم في أماكنهم ومنحهم التعويضات عما فقدوه من ممتلكاتهم وأراضهم وديارهم وغيرها بفلسطين التاريخية. وفى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية وتحت ذرائع الواقعية والمنطقية التي تروجها أطراف عدة في مقدمتها إسرائيل، مثل أن حق عودتهم بات مستحيلاً؛ ولا مجال لتحقيقه، وأنه يهدد أمن وديمغرافية دولة إسرائيل بأكملها، بقيت رغبات وحقوق وآمال اللاجئين الفلسطينيين أنفسهم مهملة، ولم يراع طرف النظر لمشكلتهم كوحدة واحدة من مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والثقافية، مما تسبب في ازدياد حجم معاناتهم خاصة القاطنين في المخيمات ومنها مخيمات محافظات غزة التي باتت عنواناً للبؤس والحرمان والظلم والفقر، بل ولأسوء الظروف.

والمتأمل لمسألة حق العودة يستشعر بعمق الأزمة التي يواجهها اللاجئون بسبب ازدواجية التعامل التي يتبعها المجتمع الدولي ومؤسساته الأممية مع قضيتهم العادلة، وضعف الوضع العربي، كما وتتحمل إسرائيل، وجهات عدة، مسؤولية بقاء مشكلتهم دون تحقيق حل يكفل منحهم حقوقهم خاصة حق العودة، حيث إنها تأخذ منذ عام 1948 موقفاً متصلباً رافضا له هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم نجاح المفاوض الفلسطيني، ومنذ عملية السلام الجارية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في انتزاع حل سياسي يكفل تطبيق حق العودة زاد من تعقيدات مشكلة اللاجئين. ورغم أن حق العودة لم يتحقق حتى الآن وبات مصيره مجهولاً، إلا أن تعامل اللاجئين الفلسطينيين مع حقهم بالعودة بقي ثابتاً متمسكاً به لكونه حقاً مقدساً مشروعاً، وغير قابل للاستفتاء أوالمقايضة أوالمساومة، وفى هذا السياق نشطت بشكل كبير جمعيات ومؤسسات ولجان عديدة في مختلف أنحاء فلسطين وخارجها لحفظ هذا الحق من الضياع، إلا أن حق العودة بقي شعاراً فقط يفتقد وجود خطوات ووسائل عملية تسعى بجدية على كافة الاصعد العربية والدولية من أجل الضغط لتنفيذه.

وحسب مركز بديل فقد بلغ تعداد اللاجئين الفلسطينيين نحو7 ملايين لاجئ، أي ما نسبته 70% من مجمل تعداد الشعب الفلسطيني البالغ 10.1 مليون فلسطيني(بديل،2007) منهم نحو 44.6% يعيشون على أرض فلسطين (الضفة وغزة)، وهو ما يطرح سؤالا على العالم أجمع: متى تنتهي معاناتهم وتجد مشكلتهم تسوية إقليمية عادلة؟ علماً بأن التشكيك في مسألة حق العودة وإمكانية تحقيقها، من شأنه أن يهدد المنطقة بأكملها، حيث أصبح من المستحيل أن يقبل هؤلاء اللاجئون حلاً دون حق العودة الكامل لبلداتهم وقراهم واستعادة ممتلكاتهم في فلسطين التاريخية. ويتناول هذا الفصل عرضاً لاستخلاصات الدراسة التي تم التوصل إليها بعد استعراض نتائج الدراسة بالتفصيل ومناقشتها، وكذلك التوصيات التي تم صياغتها، لذا فهو يشمل على :

6.2 استنتاجات الدراسة

6.3 عرض التوصيات

6.4 أهم المقترحات

وذلك على النحو التالي :

6.2 استنتاجات الدراسة

أولاً – اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو مفهوم حق العودة ومدى التمسك به:

وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- لقد توافقت آراء المبحوثين بنسبة 94.3% حول مفهوم حق العودة باعتباره حقاً مقدساً لا يمكن التفريط به وثابت لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن، واعتبر ذلك كلا الجنسين، في حين تباينت آراؤهم حول رؤيتهم لتحقيق حق العودة بنسبة تقدر على الأقل مابين 7 إلى 15% ويرجع ذلك لاختلافهم من ناحية التعليم والمخيم والحالة الاجتماعية والانتماء السياسي.

2- لقد عبرت مختلف أجيال اللاجئين عن تمسكها بحق العودة، وكانت الفئة الأكثر ثقة وتمسكاً به لصالح الفئة مابين 40 إلى 50 عاماً ، يليها من 60 سنة فأكثر وأقل للفئات العمرية المتبقية، ومن المعلوم أن التركيبة الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني تتصف بشكل عام بقاعدة عريضة تنخفض مع التقدم بالعمر، وتبلغ نسبة الأفراد اللاجئين مابين 26 عاماً وحتى 45 حوالي 21% والفئة من 46 إلى 55 عاماً 6.3% (بديل،2002) أما اللاجئون الكبار الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر فقد بلغت نسبتهم 2.8% (شبانة،2007).

3- لم تقلل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للاجئين في مخيمات محافظات غزة من تمسكهم بحق العودة، ومن المعلوم أن 47.8% من الفقراء هم أسر أربابها من اللاجئين، غالبيتها تسكن داخل المخيمات(ملكة،2004)، وهى تمثل أعلى معدل لانتشار الفقر في المجتمع الفلسطيني حيث تعاني أسرة واحدة من كل أسرتين تقريباً من الفقر، وقد أظهرت نتائج أنماط الاستهلاك بين الأفراد في الأراضي الفلسطينية أن 39.3% من اللاجئين يعانون من الفقر مقارنة مع 30.8% لغير اللاجئين. ونسبة الفقر بين أسر اللاجئين 34.3% مقارنة بـ 26.1% بين أسر غير اللاجئين، وتظهر هذه المقاييس أن وضع أسر اللاجئين أسوأ حالاً أو مماثل لوضع أسر غير اللاجئين الفقيرة (شبانة،2007).

4- تباينت آراء المبحوثين بنسبة بسيطة حول رؤيتهم لحق العودة منهم من رأى أنها العودة إلى فلسطين التاريخية، وآخرون قالوا إنها العودة لدولة فلسطينية في حدود عام 1967، ولكن هذه الفروقات تظل بسيطة إذ تصب النتيجة لصالح حق العودة، والعودة إلى فلسطين التاريخية.

5- تباينت آراء المبحوثين في طريقة تحقيق حق العودة فمنهم من رأى إمكانية تحقيقها بالمقاومة، وآخرون من خلال التفاوض، وآخرون من خلال المقاومة والتفاوض معاً.

ثانياً - اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين نحو الحلول والبدائل المطروحة:

أظهرت نتائج الدراسة التالي:

1- وجدت فروق بين المبحوثين في عينة الدراسة فيما يتعلق بالحلول والبدائل المطروحة لحل قضية اللاجئين ترجع إلى متغير التعليم والانتماء السياسي يفسرها نسبة تمثيل المخيم في العينة ومستوى التعليم وحجم نسبة المؤيدين للفصائل الفلسطينية المختلفة ، ورغم هذه الفروقات كانت تصب النتائج لصالح حق العودة. .

2- رغم تباين المواقف من مسألة الخيارات والبدائل المطروحة الإ أن هنالك نسبة تصل إلى 80% من المبحوثين أعربوا عن رفضهم لخيار التوطين والتعويض وأكدوا عدم التعامل مع دعوات التنازل عن حق العودة .

3- كان للتعليم دور في تباين مواقف اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو الحلول والبدائل المطروحة (التعويض والتوطين)، حيث وجدنا أن حملة الدراسات العليا والدبلوم المتوسط أكثرهم فهماً لحق العودة والاتجاه نحوه، يستدل من ذلك أنه ليس جميع الفئات لديها وعي كامل بمخاطر التنازل عن حق العودة ، لقد تسبب الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التي لم تتوقف حتى بعد انسحابه من غزة في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وفي تدني مستوى الطلبة والطالبات اللاجئين في مدارس (الأونروا) وتدهور مستوى التعليم بشكل عام (الأونروا،2008).

4- أكد نحو 82.5%من المبحوثين على رفضهم لعودة بعض اللاجئين وتوطين الباقي ، كما عارض نحو 88.4% مسألة توطين اللاجئين في دول الخليج وتعويضهم.

5- أكد نحو 84.7% من المبحوثين على أن مشاريع توطين اللاجئين في الوطن العربي وخارجه هي محاولة إسرائيلية للتملص من حق العودة.

ثالثاً - مدى تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على تمسك اللاجئين بحق العودة:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

1- وجدت فروق بين المبحوثين فيما يتعلق بتأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على التمسك بحق العودة، ترجع إلى متغير العمر والحالة الاجتماعية والمخيم والانتماء والتوجه السياسي، قد يفسرها نسبة تمثيل المخيم في العينة وحجم نسبة المؤيدين للفصائل الفلسطينية المختلفة، والأوضاع الاقتصادية التي أثرت على كل مجالات الحياة نتيجة الحصار والإغلاق الاسرائيلى، وإجراءات التدمير والقتل ضد الشعب الفلسطيني، ما أدى إلى ازدياد البطالة والفقر، واعتماد نحو 80% على المعونات التي تقدمها (الأونروا)، ورغم هذه الفروقات إلا أنها كانت تصب، وبنسبة كبيرة، لصالح التمسك بحق العودة.

2- كان للحالة الاجتماعية دور مؤثر في الاتجاه نحو حق العودة، حيث حدث تباين في مواقف اللاجئين، وقد ظهرت استجابة كل من الأرمل والمطلق إيجابية أكثر من المتزوج والأعزب، وحسب (الأونروا)، بلغ عدد حالات العسر الشديد نحو 88.045 لاجئاً ونسبتها تصل 9%، وأما العائلات المسنة، التي ليس لديها معيل بالغ لإعالتها نحو33.7%، وأما المعيلون الدائمون غير القادرين على العمل (مرضى) تصل 22.5%، وبالنسبة للأرامل والأيتام فهم نحو 18% وأما العائلات التي يكون معيلها البالغ في السجن أو يلتحق بمدرسة بدوام كامل تصل نحو9.1%، وهنالك حالات أخرى استثنائية في ظروف اقتصادية ومصادر مالية محدودة نحو16.7%(الأنروا، 2007).

3-أكد نحو 87.3 % من المبحوثين أن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لم يقلل من تمسكهم بحق العودة، كما أكد نحو 84.4% من المبحوثين أن تحسين مستوى معيشتهم والخدمات التي تقدم لهم لا تعزز التوطين عندهم، كما أكد نحو89.7% من المبحوثين أن محافظة اللاجئ على ثقافة وتراث بلدته الأصلية، يزيد من رفضه للتوطين.

4- أكد نحو76.2% من المبحوثين أن الإغلاق والحصار الإسرائيلي وسيلة ضغط؛ لدفع اللاجئين لقبول أي حل يسقط حق العودة.

رابعاً- مدى تأثير الأوضاع السياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي :

1- وجدت فروق بين المبحوثين فيما يتعلق بتأثير الأوضاع السياسية على التمسك بحق العودة، ترجع إلى متغير المخيم والانتماء والتوجه السياسي، قد تفسرها نسبة تمثيل المخيم في العينة، وحجم نسبة المؤيدين للفصائل الفلسطينية المختلفة، ومستوى التعليم في هذا المخيم أو ذاك ، ومجمل تأثير الأوضاع الاقتصادية أيضاً. ورغم هذه الفروقات إلا أن النتائج كانت تصب وبنسبة كبيرة لصالح حق العودة.

2- يرى نحو 80.6% من المبحوثين أن ضعف العالم العربي أمام قوة إسرائيل لن يدفعهم لقبول خيار التوطين والتعويض .

3- كما رأى نحو78.1% من المبحوثين أن مستقبل حل قضية اللاجئين مرتبط بوجود ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة بالدرجة الأولى لدولة إسرائيل.

4- اعتقد نحو 92.4% من المبحوثين أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن استمرار قضية اللاجئين، وعدم تنفيذ حق العودة ؛بسبب دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل.

5- رأى نحو 81.3% من المبحوثين أن الانقسام الداخلي الفلسطيني يضعف فرص تحقيق حق العودة.

6.3 عرض التوصيات

بناء على ما تقدم، ونتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها الباحثة على 600 مفردة من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة، للتعرف على اتجاهاتهم نحو حق العودة، توصي الدراسة بما يلي:

6.3.1. على المستوى الفلسطيني:

1- ينبغي على القيادة الفلسطينية التمسك بحق العودة وعدم التنازل عنه باعتباره حقاً مقدساً غير قابل للتصرف، وذلك انسجاماً مع اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تكفلت بحفظه وصيانته.
2- ضرورة تعزيز مواقف اللاجئين الرافضة للتوطين والتعويض والبدائل المطروحة لحق العودة وانسجام الرؤى السياسية للمفاوض الفلسطيني مع تطلعات اللاجئين ومواقفهم.
3- يجب على القيادة الفلسطينية، ووكالة الغوث، وكافة الجهات المعنية بشؤون اللاجئين، تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم في المخيمات من أجل دعم صمودهم، بدلاً من العمل على توطينهم.
4- الاهتمام بوضع برامج اقتصادية تعمل على تخفيف معاناة اللاجئين وحل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، وتقلل من معدلات البطالة والفقر المتفشية خاصة بين أسر اللاجئين في داخل المخيمات.
5- توحيد موقف جميع الانتماءات السياسية الفلسطينية نحو حقوقهم الوطنية الثابتة، خاصة فيما يتعلق بحق العودة إلى أرضهم وممتلكاتهم، والعمل على تعزيز تمسكهم بهذا الحق الذي كفله لهم القانون الدولي.
6- تعزيز الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام الداخلي في الساحة الفلسطينية بما يساهم في دعم الحقوق الفلسطينية وخاصة حق العودة.
7- تركيز العمل على توعية اللاجئ بمسألة التعويض، وخاصة التعويض باعتباره ليس بديلاً عن حق العودة، وإنما مكمل له، مع ضرورة توضيح كافة الحقوق المتعلقة بالتعويض سواء المادي أو المعنوي.
8- يجب إنهاء معاناة اللاجئين المستمرة منذ ستة عقود، والضغط بكل الوسائل لصالح تلبية مطالبهم في نيل حقوقهم بالعودة إلى ديارهم وأرضهم وممتلكاتهم التي تم الاستيلاء عليها وتشريدهم وتهجيرهم منها سواء إلى قطاع غزة أو غيره من المناطق.

9- العمل على توعية اللاجئين، خاصة فيما يتعلق بحق العودة، بأنه يختلف عن جمع شمل العائلات، وتوضيح كافة الجوانب الإنسانية والقانونية والسياسية لهم.

10- يجب العمل على توعية اللاجئين بمسألة التوطين، والمخاطر التي يتعرض لها حق العودة واطلاعهم على المبادرات والخطط التي تطرح بين الحين والآخر لإنهاء قضية اللاجئين.

11- لا بد من التركيز على فئة الشباب وطلبة الجامعات في دعم وتعزيز تمسكهم بحق العودة ليبقى هذا الحق مصاناً تتوارثه الأجيال جيلاً بعد جيل، فقد تبين أن العمر له دوره وتأثيره؛ حيث أثبت تحليل المعلومات أن أكثر الفئات ثقة وتمسكاً بحق العودة هي الفئة مابين 40 إلى 50 عاماً، ثم يليه من 60 فأكثر، ثم يليه من 30 إلى 40، ويليها الفئات العمرية المتبقية.

12- ينبغي على وزارة التربية والتعليم العالي، الاهتمام بإحياء كافة المناسبات الوطنية وخاصة قضية اللاجئين، وتخصيص دروس ومقررات تتناول هذه القضية من كافة جوانبها وخاصة حق العودة ومفهومه وأبعاده القانونية والسياسية.

13- العمل على تعزيز ثقافة حق العودة، سواء من الناحية المعرفية أو القانونية في المناهج الدراسية، وفى الأدب والإعلام، وفى البرامج التلفزيونية والإذاعية، والتوعية بالحقوق المترتبة عليه، وإفراد مساحات إعلامية واسعة تتناوله من جوانبه المختلفة، وعدم اقتصار ذلك على المناسبات الوطنية، ودعم كافة مجالات العمل الجماهيري بهذا الخصوص.

14- حماية المجتمع الفلسطيني، وخاصة اللاجئين بمختلف توجهاتهم السياسية، من الأفكار والدعاية التي تروج لها جهات عديدة لتمرير خيارات التعويض والتوطين بديلاً عن العودة إلى الوطن.

15-تشجيع الأبحاث العلمية التي تقدم الصورة الحقيقية وبأدق تفاصيلها لمعاناة اللاجئين وخاصة داخل المخيمات، وشرح أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وظروفهم المعيشية.

16- إقامة مركز ثقافي تعليمي باسم حق العودة في كل مخيم من المخيمات في محافظات غزة لمواصلة مهام التوعية والتثقيف بين أجيال اللاجئين، لما يمثله حق العودة للأرض والوطن والهوية من أهمية في قلب كل فلسطيني.

6.3.2. على المستوى العربي والإسلامي:

1- يجب على الدول العربية المضيفة للاجئين عدم ممارسة الضغوط على اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين في بلدانهم بهدف إجبارهم على قبول خيار التوطين والتعويض.

2- العمل على تعزيز صمود اللاجئين في المخيمات المنتشرة وخاصة في مناطق عمليات (الأونروا) الخمسة (الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن وسوريا ولبنان) ومنحهم كافة الامتيازات والحقوق المدنية والسياسية والتخفيف من معاناتهم الاقتصادية.

3-رفض الإملاءات الأمريكية الإسرائيلية الهادفة إلى الضغط على الحكومات العربية من أجل توطين اللاجئين، كل في البلد التي لجأ إليها، ومنحهم حقوقاً أهمها الجنسية.

4-يجب على الموقف العربي الرسمي تبني مواقف جادة ومعلنة ضد دعوات توطين اللاجئين الفلسطينيين في بعض البلدان العربية المتواجدين فيها، وتقديم تسهيلات معيشية تكفل لهم حياة كريمة، وتعزز من صمودهم وتمسكهم بحق العودة.

6.3.3. على المستوى الدولي :

1- يجب على المجتمع الدولي اعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية سياسية بالدرجة الأولى ولها جوانب وحقوق عديدة يكفلها القانون الدولي، وأنها قضية أرض وشعب وهوية وطنية، وليست قضية إنسانية، حيث إن اللاجئين يشكلون نحو 70% من الشعب الفلسطيني.

2- التأكيد على ضرورة تحمل الأطراف المعنية، وخاصة الأمم المتحدة، مسؤوليتها بشأن تطبيق القرارات المتعلقة بحق العودة وخاصة القرار 194.

3- يجب على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل، التي تتحمل مسؤولية استمرار قضية اللاجئين؛ لعدم قبولها وتنفيذها قرار حق العودة 194، كما يجب على إسرائيل والأمم المتحدة أن تتحملا مسؤولية تعويض اللاجئين عما لحق بهم.

4- ضرورة العمل مع المنظمات غير الحكومية، في جميع أنحاء العالم، لتعزيز مواقفها الداعمة والمؤيدة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم ومساندة حقهم أمام حكوماتها.

5- العمل على دعم عمل وكالة الغوث، وعدم تصفية عملها قبل تحقيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ودعم عملها وتحسين الخدمات التي تقدمها للاجئين.

6- يجب الكف عن طرح مشاريع التوطين كحل لمشكلة اللاجئين، والعمل على احترام رغباتهم وحقهم في العودة إلى ديارهم وأرضهم واستعادة ممتلكاتهم.

7- دعم وتهيئة ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة لدولة إسرائيل، من أجل وضع حل لقضية حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وحصولهم على حقوقهم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

6.4 أهم المقترحات

وعلي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات، تقترح الدراسة الحالية إمكانية القيام بعمل بعض الدراسات ذات الصلة بنتائج هذا البحث وهى كما يلي :

1- اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين على نطاق واسع في داخل في مخيمات محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجها أيضا في ذات الوقت نحو حق العودة .
2- دراسة ميدانية علي اتجاهات فئة الشباب من اللاجئين الفلسطينيين سواء من هم داخل المخيمات أو خارجها نحو المرحلة المقبلة.
3- مخاطر مشاريع التوطين على مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في البلدان العربية.
4- دور وسائل الإعلام خاصة الفلسطيني في نشر وتأصيل ثقافة حق العودة.
5- تأثير الطروحات لحل قضية اللاجئين على الساحة الدولية علي لاجئ الشتات.
6- دور وزارة التربية والتعليم تجاه نشر الوعي بحق العودة في المجتمع الفلسطيني في المناهج الدراسية.
7- دراسات تاريخية تتناول كل مدن وقرى فلسطين التاريخية بحيث تتناول كل واحدة على حدا.
8- اتجاهات النساء اللاجئات في المجتمع الفلسطيني نحو حق العودة.
9- تأثير مشاريع التعويض على توجهات اللاجئين نحو المرحلة المقبلة ،
10- أثر الأوضاع الاقتصادية على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة .

المراجـــــــــع

أولا: المراجع العربية

1- إبراهيم، س. (1992) : اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة –دراسة ميدانية، الطبعة الرابعة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

2- إبراهيم، ي.(2003) : اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة : دراسة من منظار ديمغرافي وجغرافي، دراسات باحث، السنة الأولى. ص ص 7-45.

3- إبراهيم،ي، (2007): اللاجئون الفلسطينيون بين تلبية الاحتياجات الإنسانية والتحديات الماثلة أمام الأونروا،المجموعة 194، سوريا
www.group194.net/?page=ShowDetails&table=news&Id=2336

4- أبو حطب، ف، صادق، آ . (1991): مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، الطبعة الأولى. مكتبة الأنجلو المصرية، مصر .

5- أبو الرب،م. (2005) : دراسة –آليات التكيف الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في ظل انتفاضة الأقصى، جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين.

6- أبو ربيع،ع ،(2003): "مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين وتصفية حق العودة من اغتصاب فلسطين 1948-2002" . دراسات باحث، السنة الأولى –ربيع 2003، ص ص 105-126.

7- أبو ستة، س، (2000): مركز العودة الفلسطيني –لندن
http://www.prc.org.uk/data/aspx/d2/622.aspx

8- أبو ستة، س. (2001): حق العودة مقدس وقانوني وممكن، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

9- أبو ستة، س(2003): معلومات جديدة عن اللاجئين الفلسطينيين، نداء القدس،
www.qudsway.com/more.php?type=PrintNews&id=2130

10- أبو ستة، س (2003): الحل النهائي لقضية اللاجئين: بين خطة العدو للترحيل وإصرار اللاجئين على العودة. في : أبو جابر، إ. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ص- ص 773 -800) الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان .

11- أبو ستة، س. (2006) : دليل حق العودة ، سلسلة نداء العودة، مؤسسة العودة للثقافة والتراث. طباعة وتوزيع كتلة الصحفي الفلسطيني بمناسبة الذكرى 58 للنكبة ،غزة.

12 - أبو عبيد، ع. (2000): دراسة –حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم على ضوء قواعد القانون الدولي، جامعة النجاح للأبحاث، فلسطين.

13- أبو العلا،ح(1991) : "المخيم: قراءة تاريخية(حالة دراسية لمخيم برج البراجنة في بيروت)". صامد الاقتصادي، 83، ص ص 109-125.

14-الأزعر، م (2002): الموقف العربي من حق العودة، فلسطين.
http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/pro_Paper6.html
15- الإعلان عن برنامج فعاليات إحياء الذكرى الستين للنكبة، (2008، 11شباط). القدس، العدد 13822، ص. 14.
16- الأونروا،(1995) : 45 عاماً للأونروا في غزة، مكتب الإعلام، شركة ألوان للطباعة،غزة.
17- الأونروا،(2005) : "عدد اللاجئين المسجلين في 30 حزيران من كل عام لغاية العام 2005
http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/POP.PDF
18- الأونروا،(2007) : "إحصائيات حول أعداد اللاجئين المسجلين في مخيمات غزة " مكتب الإعلام – رئاسة الأونروا . بغزة.
19- الأونروا (2007) : "إحصائية عن تعداد اللاجئين الفلسطينيين في جميع المخيمات في مناطق عملياتها الخمسة ". مكتب الإعلام ، رئاسة الأونروا . بغزة.
20- الأونروا ، (2007) : " Gaza Field Office Fact Sheet –ابريل2007" مكتب الإعلام – رئاسة الأونروا . بغزة
21- الأونروا، (ب-ت): أين يعيش اللاجئون الفلسطينيون،
http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/Wh_palRef.htm
22- الأونروا،(ب-ت) : قرارات الأمم المتحدة، غزة
www.un.org/unrwa/arabic/Roll/index.htm
23- الأونروا، (2007) : خطاب كارين كونينغ أبو زيد المفوض العام للأونروا اللجنة السياسية والأمنية لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي-بروكسل27 نيسان،كلمات وبيانات المفوض العام،
http://www.un.org/unrwa/arabic/News/Com_St07/CG_S3.htm
24- أبو هين، ي.(2005) : قطاع غزة.. موقع متميز يحتاج بعد الاحتلال إلى التنمية والموارد، الغلاف 2، فلسطين المسلمة،
http://www.fm-m.com/2005/Sep2005/story13.htm
25- بابادجى،ر، جاندرو، م ، لابراديل،ج. (1997) : حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، الطبعة الثانية . مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت .
26- بابيه،إ . (2008): التطهير العرقي في فلسطين، عرضه: صلاح عويس ، نشرة الراصد للتوثيق والإعلام. غزة.
27- البرعي،ر (2003) :" الإطار النظري لمشاريع التوطين ". السنة الثانية، رؤية، 24، ص ص 72-88 .
28- بركات، ن. (2007): التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، الجامعة الإسلامية، غزة.
29-بعباع،خ.(2000):"اللاجئون الفلسطينيون،العودة و/أو التعويض"، رؤية، 2، ص ص 50-57.

30- بريور، م . (2003): حق الطرد: الكتاب المقدس والتطهير العرقي . في : سعيد،أ ، اللاجئون الفلسطينيون حق العودة (ص ص47-81) الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

31- بديل، (2001): تحليل للموقف الإسرائيلي حول حق العودة للاجئين، نشرة مركز بديل غير الدورية رقم 5. نيسان 2001،
http://www.badil.org/Arabic-Web/Publications/Bulletins/bulletin_no05.htm

32 – بديل، (2002): اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون- مسح شامل لعام 2002، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم.

33 -بديل، (2002): ما يعنيه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194(3)، 11كانون أول 1948 - حق العودة، نشرة مركز بديل غير الدورية رقم 11. نيسان 2002
http://www.badil.org/Arabic-Web/Publications/Bulletins/bulletin_no11.htm

34- بديل، (2007): اللاجئون والمهجرون الفلسطينيون المسح الشامل لعامي 2006- 2007، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم،
http://www.badil.org

35- البديري،هـ، (1998): أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، الطبعة الأولى. الأمانة العامة، جامعة الدول العربية، مصر.

36- البطش،ج. (2005): الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، جامعة الأزهر، فلسطين.

37- بولنغ،ج . (2001) : اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة، ورقة عمل مركز بديل رقم 8،
http://www.badil.org/Arabic-Web/Publications/Briefs/BADIL%20Brief-No.8Arabic.htm

38-تاكنبرغ ، ل. (2003) : وضع اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، الطبعة الأولى. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

39- جامعة الملك عبد العزيز، (ب-ت): العينات، الفصل الخامس، كلية الآداب، جدة.
www.kau.edu.sa/MHABADI.

40- جامعة دمشق (2007): البحث العلمي، العينة، كلية الطب، سوريا.
http://dentarab.com/site/index.php?page=show_det&id=178

41- جرار، ح. (1995): نكبة فلسطين عام 1947-1948مؤامرات وتضحيات، الطبعة الأولى. دار الفرقان، عمان.

42- جينج ،ج (2008) : مدير عمليات الأونروا يعرب عن صدمته من تدني مستوى التحصيل لدى طلبة وكالة الغوث بالقطاع، انتفاضة فلسطين،
http://www.palissue.com/arabic/news/file/details/0/14796.html

43-حسن، ع (1998): أصول البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية عشرة. مكتبة وهبة، القاهرة.

44- الحسن ،ي. (1990) : البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي-الصهيوني، الطبعة الأولى،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
45- حسين، س.(1976): بحوث الإعلام – الأسس والمبادئ، عالم الكتب، القاهرة.
46- الحوت، ب. (1991) : فلسطين القضية الشعب الحضارة ، التاريخ السياسي من عهد الكنعانيين حتى القرن العشرين(1917)،دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت.
47- الحوراني،ع،(2005) : التسوية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، فلسطين.
http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/pro_Paper6.htm
48 – حلبي، س.(2004): وعد بلفور. من هنا كانت المأساة
http://www.islamonline.net/arabic/history/1422/04/article05.SHTM
49-حمد، ع، إسماعيل، م (2001) : " أساليب المعاينة في ميدان التطبيق" ، الطبعة الأولى ، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية ، عمان
http://www.aitrs.org/books/all-Book/book.htm
50- حماد،م.(2003): الصراع العربي الاسرائيلى في مناهج التعليم الإسرائيلية. في: أبو جابر،إ. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ص-ص65-101) الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان .
51 – حمامي،أ . (2004) : قرنان على وعد بلفور، عرب 48
http://www.arabs48.com/display.x?cid=38&sid=171&id=22274&XSID=74649dc1e8ede455572ea3779bd7e19e,9.10.2007
52-حمام، أ.(2004): حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، الائتلاف الفلسطيني لحق العودة،
http://www.rorcoalition.org/campaign/008.htm
53- الخالدي، خ . (2006): فلسطين عبر التاريخ، حقائق تاريخية، شبكة فلسطين للإعلام والدراسات، مصر
http://mediapal.org/readarticle.php?art_id=90&lang
54-الخزاعلة،ع. (2002) : دراسة -اللاجئون الفلسطينيون والاندماج الاجتماعي في المجتمع الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. الأردن .
55- خطاب،ع. (2002): مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، الطبعة الأولى. مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
56- خليفة،ن، (2002) : أمريكا والحدود واللاجئون الفلسطينيون،من كيسنجر إلى بوش، البلاغ،
http://www.balagh.com/islam/830vmux2.htm

57- داود، م (2003): "رداً على الموقف الصهيوني من قضية اللاجئين وحق العودة". دراسات باحث ، ربيع 2003، ص ص 170-188.

58- دبور،أ. (1999) : اللاجئون الفلسطينيون والبحث عن الحل الدائم، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة بيرزيت ، فلسطين .

59- دويك، م.(1996) : "الاستيطان الصهيوني في فلسطين". صامد الاقتصادي،105، ص ص205-222

60- رباح،ر،(2003) : حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في إطار التجاذبات التفاوضية المجانية، قضايا عربية،
http://www.arabtopics.com/modules/news/article.php?storyid=184,

61- رباح، ر، (2007): اللاجئون الفلسطينيون بين تلبية الاحتياجات الإنسانية والتحديات الماثلة أمام الأونروا ، المجموعة 194، سوريا،
http://www.group194.net/?page,

62- رغم الحدود، (2005): قضية اللاجئين الفلسطينيين بين الحل والاحتواء،
http://www.acrossborders.ps/forums/viewtopic.php?t=86&sid=47e7eb1e4ef6464fb7e3feb1f734318f

63- رشيد، ح.(2006): اللاجئون الفلسطينيون الاحتمالات والآفاق، المجموعة 194، سوريا،
http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=52&table=studies

64- روحانا،ن،صباغ،أ (2007) : مواقف الفلسطينيين في الداخل من حق العودة ، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،
http://www.mada-research.org/arabic/sru/ann_survey.shtml

65- رئيس الإحصاء الفلسطيني(شباط، 2008):معلومات عن اللاجئين الفلسطينيين.اتصال شخصي

66- الرفاعى،ن،(1982): التقويم والقياس فى التربية، مديرية المطبوعات الجامعية، جامعة دمشق.
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=437

67- زريق،إ،(1994): " اللاجئون وحق العودة"، الدراسات الفلسطينية،19،ص ص 68-81.

68- الزرو، ن. (2000): اللاجئون الفلسطينيون..قضية وطن وشعب، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية الدولية للنشر، الأردن.

69-الزرو، ن (2008، 13آيار)، "عولمة ثقافة " الهولوكوست" الفلسطيني ". صحيفة فلسطين نقلا عن البيان الإماراتية، العدد 372، ص 17.

70- سالم، و.(1997) : حق العودة - البدائل الفلسطينية، الطبعة الأولى، بانوراما - المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، القدس.

71-السهلي، ن.(2000) : "اللاجئون الفلسطينيون في قطـــاع غـــزة (1948-1999)" . صـــامد الاقتصادي، 119، ص ص 214-236.

72- سلام، ن،(1994): "بين العودة والتوطين:أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني فـــي لبنـــان؟". الدراسات الفلسطينية، 19، ص ص 29-48

73- شبكة فلسطين للحوار (2007): تعريف اللاجئ الفلسطيني، المحور السياسي، غزة
http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=114157&page=2

74-شبكة فراس (2007): من أخطر الاعترافات حول تقسيم فلسطين، فلسطين
http://fpnp.net/arabic/?action=detail&id=35798,4.1.2008

75-شبلاق، ع (1997): قرارات جامعة الدول العربية المتعلقة باللاجئين، الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، غزة.
http://www.pcrp.org/Ar/about_refugees/Arabian_Countries_Deci.php

76- شبانة، ل (2007): الخصائص الديمغرافية للاجئين الفلسطينيين، المجموعة 194،سوريا
http://www.group194.net/?page=ShowDetails&Id=2908&table=news

77- شبانة ، ل (2008): التعداد السكاني في الأراضي الفلسطينية، وكالة الأنباء (وفا)،فلسطين.
http://arabic.wafa.ps/arabic/?action=detail&id=485

78- الشولي، ز، (ب، ت): مشاريع التوطين وحق العودة ،المحرر، العراق،
http://www.al-moharer.net/moh261/shouli261.htm

79- صافي،خ. (2006) : مشاريع التوطين للاجئين الفلسطينيين،المجموعة 194، سوريا
http://www.group194.net/?page=ShowDetails&table=studies&Id=54

80- الصوباني،ص(1991) : "أوضاع مخيمات قطاع غزة ومشاريع التوطين". صامد الاقتصادي، 84، ص ص 142-157.

81-الصوراني،غ.(1991) : " قطاع غزة :1948-1956 الأوضـــاع الاجتماعيـــة والـــسياسية". صامد الاقتصادي، 84، ص ص 12-29

82- صفي الدين، م.(2003): فلسطينيو الشتات في أدبيات السياسة العربية . في :أبو جـــابر ،إ. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ص-ص45-62) الطبعة الثانية ، مركـــز دراسات الشرق الأوسط،عمان.

83- العارف، ع. (1956): النكبة _نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود1947-1952، الجـــزء الأول. منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

84- عاروري، ن. (2003): مقدمة الطبعة العربية.في سعيد،أ ، اللاجئون الفلسطينيون حق العودة (ص ص 9-25) الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

85- عدوان، ع.(2003) : أسس وقواعد التعامل مع الطروحات الإسرائيلية حول مشكلة اللاجئين. في: أبو جابر، إ. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ص- ص 821 -867) الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان .

86- عبد الهادي، م ،(1996) : "خرائط التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين والنازحين الفلسطينيين". صامد الاقتصادي، 105، ص ص 79-120.

87- عزمي، إ (1991): "مخيمات قطاع غزة: تاريخ المعاناة ومقاومة الاحتلال". صامد الاقتصادي، 83، ص ص 38-54.

88- عطايا، أ، (1996): "قضية اللاجئين الفلسطينيين جذور المشكلة وآفاق الحل". صامد، 105، ص ص 36- 51.

89- العقاد، ص. (1998) : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

90- عوض، ف، (2005): أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة 1973-1976، جامعة الدول العربية (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات، القاهرة.

91- عودة، ز.(2007): ارتفاع معدل البطالة في فلسطين، شبكة فلسطين للإعلام والدراسات، مصر.
http://www.mediapal.org/readnews.php?news_id=7s07

92- غازيت ،ش،(1995): "قضية اللاجئين الفلسطينيين: الحل الدائم من منظور إسرائيلي". الدراسات الفلسطينية،العدد 22، ص ص 78-113.

93-فرسخ، ع. (1985) : مخطط التفتيت، التحدي الإمبريالي-الصهيوني المعاصر ،الطبعة الأولى،دار المستقبل العربي، القاهرة.

94- فياض،ع (1997) : "الفلسطينيون وحق العودة" ، الحقيقة ، 2، ص ص 18- 22.

95- فياض،ع، (1999): "قضية اللاجئين وحق العودة بين الكفاح المسلح والنضال السياسي". صامد الاقتصادي، 115-116، ص 278-313.

96- فياض، ع.(2003): قضية اللاجئين وحق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني. في :أبو جابر، إ. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ص-ص105-147) الطبعة الثانية، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان.

97- فودة، س (ب-ت) : الاتجاهات النفسية الاجتماعية وعلاقتها العضوية بالسلوك البشري، الموسوعات العربية، علم النفس،
http://science.arabhs.com/11index.htm

98- فلسطين في الذاكرة (2007) : دليل حق العودة،مؤتمر حق العودة
www.RORCongress.com
http://www.palestineremembered.com/Acre/Right-Of-Return/Story2254.html

99- قبرصي، ع. (2003) : تقدير قيمة خسائر الفلسطينيين بدولارات اليوم . في: سعيد،إ. اللاجئون الفلسطينيون حق العودة (ص ص 317-362)الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

100- قاسمية، خ. (1973) : النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918 ، سلسلة كتب فلسطينية -41، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

101- كتن،هـ (1999) : قضية فلسطين، ترجمة رشدي الأشهب ، الطبعة الأولى . مطبوعات وزارة الثقافة الفلسطينية، فلسطين.

102- كناعنة، ش.(2000): الشتات الفلسطيني:هجرة أم تهجير؟، الطبعة الأولى، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله.

103-كيالي، م (1996): "قضية اللاجئين الفلسطينيين أسبابها، أبعادها، مقاربات سياسية لحلها". صامد الاقتصادي، 105، ص ص 11-35.

104- محمود، أ، (2003): "المخيمات الفلسطينية النشأة والتاريخ". رؤية، 25، ص ص 83-111.

105- مصرية، ن. (1997): أسباب فشل توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة، السياسة الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد الثالث عشر. ص ص 65-92.

106- مراد،ص، سليمان،أ.(2005): الاختبارات والمقاييس فى العلوم النفسية والتربوية -خطوات اعدادها وخصائصها، الطبعة الثانية،دار الكتاب الحديث، القاهرة.

107- مصالحة، ن.(2003): الجذور التاريخية لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، في: سعيد، أ، اللاجئون الفلسطينيون حق العودة (ص ص 83-124) الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

108- مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1983): فلسطين تاريخها وقضيتها، الطبعة الأولى. شركة الخدمات النشرية المستقلة.

109- الموعد، س، (1998): "خمسون عاماً من اللجوء:المخيم والهوية الفلسطينية". صامد الاقتصادي، 113، ص ص 180-195.

110- الموعد، ح. (2001) : "على حافة القلق دراسة في سيكولوجية مخيم اليرموك". صامد الاقتصادي . 126، ص ص 227-248.

111-الموعد، ح.(2003): فلسطينيو الشتات في سوريا . في :أبو جابر ،إ. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات (ص-ص305-333) الطبعة الثانية ، مركز دراسات الشرق الأوسط،عمان .

112-ملكة،ي،(2005) : الأوضاع الديموغرافية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة من عام 1948وحتى 2004م،(دراسة منشورة) الهيئة الفلسطينية لحماية حقوق اللاجئين، فلسطين.
113- ملحم ،س(2005): القياس والتقويم فى التربية وعلم النفس،الطبعة الثالثة،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان.
114- المركز الفلسطيني للإعلام (ب-ت): مدخل إلى القضية الفلسطينية، غزة.
http://www.palestine-info.info/arabic/qadhya/madkhal.htm
115- مركز التخطيط الفلسطيني،(2002): التنمية البشرية لعام 2002، تقرير دوري صادر عن مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مراجعة: أسامة نوفل.
http://www.oppc.pna.net/mag/mag7-8/new_page_12.htm
116- مركز النشر العلمي (2007): العينة العشوائية الطبقية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة
www.kaau.org/attachment.php?attachmentid=2677
117- المعلومات الوطني الفلسطيني، (ب-ت):
http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/refu/refu9.htm
118- منظمة التحرير الفلسطينية،(2002): أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة- دائرة شؤون اللاجئين،
www.plord.org/camps/gaza/info.htm
119-منظمة التحرير الفلسطينية،(ب-ت): دائرة شؤون اللاجئين، المركز الوطني للمعلومات، مصطلحات ومفاهيم،
http://www.plord.org/reports/2.htm
120-المركز الفلسطيني لحقوق الانسان،(2008): بيانات صحفية، ستون عاماً على نكبة فلسطين- ستون عاماً من التطهير العرقى،
http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2008/48-2008.html
121- المنشاوي للدراسات والبحوث،(2004): خطوات البحث العلمي4(التوزيع الإحصائي - فحص الفرضيات)، منتديات المنشاوي،
http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=21
122-المنشاوي للدراسات والبحوث،(2007): ماذا نعني بالدلالة(المعنوية)الإحصائية، منتديات
http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=2886
123- المنتدى التقني، (2007): مناهج البحث في علم النفس. سوريا.
http://montada.sptechs.com/msgid17370
124 -مناف، و (ب-ت): توطين الفلسطينيين، مجلة الموقف العربي،
http://www.elmawkefalarabi.com/Art_Details.aspx?iid=29&aid=772&mid=4

125- مهرنز ،أ، ويلمز، و ليهمن ج ، إرفن . القياس والتقويم فى التربية وعلم النفس . ترجمة هيثم كامل الزبيدى، راجعه ماهر أبو هلاله، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعى، العين. 2003.

126- نافع، ج (1991): "حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم في ضوء قرارات هيئة الأمم المتحدة".صامد الاقتصادي، 83، ص ص 148-159.

127- نجمة،ع(ب-ت): الاتجاهات النفسية الاجتماعية، المنشاوى للدراسات والبحوث ، http://www.minshawi.com/other/nedjma.htm

128-- هاغوبيان، إ.(2003) : مقدمة الطبعة الإنجليزية . في سعيد،أ ، اللاجئون الفلسطينيون حق العودة (ص ص 30-35) الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

129- يحيى، ع .(1998): اللاجئون الفلسطينيون 1948-1998 (تاريخ شفوي)، الطبعة الأولى. المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، فلسطين، البيرة.

130- وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية (2005): معلومات أساسية عن فلسطين، فلسطين. http://www.mne.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabindex=1&tabid=9&lng=2

131- الوهيد، م (ب-ت): أسئلة وأجوبة في بناء المقاييس ،هيئة التدريس، جامعة الملك سعود. www.faculty.ksu.edu.sa/2108/Documents

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Arnon, A , Kanafani, N, (2003):Absorbing Returnees in aViable Palestinian State:Aforward-Looking Macroeconomic Perspective. http://www.ruc.dk/upload/application/pdf/f51d6748/RESEARCH_REPORT_1_2004_Kanafani.pdf

2- Badil Resource Center for Palestinian Residency Rights(2003): Palestinian Refugees. DRC Stocktaking Conference on Palestinian Refugee .

3- Barakat, H (1973) : The Palestinian: An Uprooted Community Seeking Repatriation .In International.Migration Review,VoI.7,No.2.p p 147-161

4- Diana,B AN ANALYSIS UNDER INTERNATIONAL HUMAN RIGHTS LAW. : COMPENSATION FOR THE PALESTINIAN REFUGEES OF 1948: www.law.stanford.edu/publications/dissertations_theses/diss/ButtuDiana2000.pd

5-.McCarth ,K(1996):The Palestinian Refugee: One Perspective.al-Siyasa al-Filastiniyya,Vo3.No.12.

6- Roy, S (1989): Changing Political Attitudes among Gaza Refugees.Journal of Palestine Studies, Vol.19, and No.1.

7- Lapidoth,R(1988): The Right of Return in Internationl Laww,with Special Reference to the Palestinian Refugee ,16Isr.Y.B on Human Rights,

8- Morris,B,1988: The Birth of the Palestinian Refugee Prolem 1947-1949 Cambridge: University,Press

9- Lapidoth,R (2000): Do Palestinian Refugees Have aReturn to Israel.- . http://www.jewishvirtuallibrary.org

10- Quigley ,J (1998) " Displaced Palestinians and the Right of Return" Harvard Interalional Law Journal,vol.39,no.1

الـــملاحـــــق

1- ملحق لجنة المحكمين

2- ملحق استبانه الدراسة

الملحق (1)

لجنة المحكمين:

أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة الخاصة بالدراسة هم:

أولا : أساتذة العلوم السياسية

1- أ.د عاطف عدوان – وزير شؤون اللاجئين السابق
2- أ.د محمد النيرب – جامعة القدس أبو ديس –غزة
3- د.ناجى شراب – جامعة الأزهر بغزة
4- د.أيمن شاهين – جامعة الأزهر بغزة
5- د.إبراهيم إبراش – جامعة الأزهر بغزة
6- د.وليد المدلل – الجامعة الإسلامية

ثانياً: أساتذة التربية والمناهج وطرق التدريس

6- أ.د عزو عفانة – الجامعة الإسلامية بغزة
7- د.عليان الحولي – الجامعة الإسلامية بغزة
8- د.محمود الأستاذ – جامعة الأقصى بغزة

ثالثاً: أساتذة الإعلام

9- د.حسين أبو شنب – جامعة فلسطين بغزة
10- د. زهير عابد – جامعة الأقصى بغزة
11-د.أحمد حماد – جامعة الأقصى بغزة

الملحق (2)

استبيان لدراسة:

" اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غزة نحو حق العودة "

أخي اللاجئ / الكريم، أختي اللاجئة / الكريمة،،

بعد التحية ،،،

نضع بين يديك استبيان، حول **اتجاهات اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات محافظات غـزة نحو حق العودة** ، فيرجى التكرم بالرد على فقراته وفق ما تختارونه من إجابات مناسبة من وجهة نظركم، وذلك للتعرف على اتجاهاتكم نحو حق العودة، والحلول والبدائل المقترحة، ومـدى تـأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمتغيرات الإقليمية والدولية على مواقفكم منه.

لذا يرجى منك الإجابة بأمانة وموضوعية عن الأسئلة المرفقة؛ الأمر الذي يـساعد علـى الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة تخدم الوطن وتسهم في تقدمه وازدهاره، وتفيد المعنيـين فـي التعرف على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة.

شاكراً لكم على حسن تعاونكم

إشراف: أ.د.جواد الدلو **الباحثة:**

زينب خليل عودة

*** ملاحظة: هذا الاستبيان سري، ولن يستخدم في غير أغرض البحث العلمي.**

2- مصطلحات مستخدمة في الاستبانة.

1- قرار حق العودة

يؤكد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 12/11/ 1948 على حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى بيوتهم وديارهم الأصلية. وحسب ما تنص عليه الفقرة 11 (1) منه : "تقرر وجوب السماح بالعودة، في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم/بيوتهم" (الأونروا، قرارات الأمم المتحدة)وهو ينسجم ومواثيق القانون الدولي، كما أن عملية التجريد من الجنسية والتهجير هما محرمتان بموجب القانون الدولي (بديل،2002).

2-التعويض

التعويض ورد بنص قرار حق العودة رقم 194 :" ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة "(دائرة شؤون اللاجئين) ويعني التعويض: إرجاع الشيء إلى أصله، وهو إلغاء الفرق في الحالة المعنوية والمادية للفرد والجماعة بين معيشتهم على أرض وطنهم، وبين اقتلاعهم منها وتشريدهم، ويشمل :التعويض عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وعن سنوات الحرمان واللجوء والمعاناة(أبو ستة،2007).

3- التوطين

يقصد به استيعاب وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن اللجوء التي لجؤوا إليها أو في دول أخرى، وحصولهم على جنسية هذه الدول.

4- فلسطين التاريخية

يقصد بها فلسطين كما عرفت في عهد الانتداب البريطاني(1920-1948) وهي الحدود التي ظهرت أواخر العهد العثماني واستكملت في عهد الانتداب، وتبلغ مساحة فلسطين التاريخية أكثر من 27 ألف كم2 وتشكل الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 22% بما يعادل 6000كم2 ،وتشكل الضفة الغربية الجزء الأكبر منها، أي حوالي 5635 كم2 في حين تبلغ مساحة قطاع غزة 365كم2 (وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية، 2005).

5- اللاجئ الفلسطيني

يعرف اللاجئ الفلسطيني أنه الشخص الذي مكانه العادي للسكن في فلسطين مابين الأول من حزيران 1946 وحتى 15 مايو/آيار1948 ثم فقد دياره ومورد رزقه بسبب حرب 1948" (الأونروا، قرارات الأمم المتحدة).

6- دولة إسرائيل

هي الدولة الذي أنشأتها الحركة الصهيونية وفق ما نص عليها قرار التقسيم رقم 181 وأعلن عنها ليلة 14 مايو1948 على أرض فلسطين التاريخية واستولت على 78% من مساحتها .

7- دولة فلسطينية بحدود 1967

تعني إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي المناطق التي لم تحتلها العصابات الصهيونية في العام 1948 وبقيت تحت السيادة العربية (الضفة الغربية خاضعة للسيادة الأردنية وقطاع غزة للإدارة المصرية)، واحتلتها إسرائيل في حرب عام 1967.

الوحدة الأولى: السمات العامة

أرجو منك الإجابة بوضع إشارة (×) في المربع المقابل لها.

1- **النوع:** ☐ ذكر ☐ أنثى

2- **السن:** ☐ 18 سنة إلى أقل من 30 ☐ من 30 إلى أقل من 40 ☐ من40 إلى أقل من50
☐ من 50 إلى أقل من 60 ☐ من 60 فأكثر

3- **الحالة الاجتماعية:** أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل

4- **المخيم :** ☐ جباليا ☐ الشاطئ ☐ النصيرات ☐ المغازي
☐ البريج ☐ دير البلح ☐ خانيونس ☐ رفح

5- **الحالة التعليمية:** ☐ أقل من ثانوية عامة ☐ ثانوية عامة ☐ دبلوم متوسط
☐ جامعي ☐ دراسات عليا

6- **المهنة:** ☐ طالب ☐ موظف وكالة ☐ موظف حكومة ☐ مزارع
☐ أعمال حرة ☐ عامل ☐ عاطل ☐ أخرى

7- **مستوى الدخل الشهري:** ☐أقل من 200 دولار ☐ من 200 دولار إلى أقل من 300
☐ من 300 دولار إلى أقل من 400 ☐ من 400 دولار إلى أقل من 550
☐ من 550 دولاراً إلى أقل من 700 ☐ من 700 دولار إلى أقل من1000
☐ من 1000 دولار فأكثر ☐ لادخل له

8- **التوجه والانتماء السياسي :** ☐فتح ☐ حماس ☐ الجهاد الاسلامى
☐ الجبهة الشعبية ☐ الجبهة الديمقراطية ☐ مستقل
☐ أخرى

الوحدة الثانية: مفهوم حق العودة ودرجة التمسك به واتجاهات اللاجئين نحوه ضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تعتقد أنها الأنسب في العمود المقابل لها						
الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
9	أرى أن حق العودة للاجئين مكفول وفقاً لمبادئ القانون الدولي.					
10	حق العودة هو: حق فردي وجماعي في آن واحد وفقا لقرارات الشرعية الدولية.					
11	أعتقد أن قرار حق العودة يكفل للاجئ العودة، واستعادة الممتلكات، والتعويض.					
12	أرى أن حق العودة ثابت، لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن .					
13	باعتقادي، أن حق العودة قابل للتصرف ويجوز التوكيل فيه.					
14	أتصور أن حق العودة غير مقدس، وممكن التفريط فيه.					
15	إن أصحاب حق العودة لفلسطين التاريخية هم: كل اللاجئين الفلسطينيين، وسلالتهم الذين يتوارثونه عن آبائهم.					
16	أرى أن حق العودة يعني: العودة إلى فلسطين التاريخية بحدودها المعروفة من البحر إلى النهر.					
17	حق العودة يعنى لي: جمع شمل بعض العائلات من منظور إنساني.					
18	أتمسك بقوة بحقي بالعودة لبلدتي في فلسطين التاريخية؛لأنها تمثل لي الأرض والوطن والهوية.					
19	أثق بإمكانية تحقيق العودة لبلدتي في فلسطين التاريخية مهما طال الزمن.					
20	باعتقادي حق العودة هو: العودة إلى الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحدود 1967.					
21	أعتقد أن حق العودة يمكن تحقيقه بالتفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين.					

22	أقبل العودة لبلدتي الأصلية، والحصول على الجنسية الإسرائيلية.					
23	برأيي، يكفى لتطبيق حق العودة، عودة بضعة آلاف من اللاجئين إلى ديارهم، وتوطين، وتعويض الأغلبية الباقية.					
24	أقبل بدولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس، مقابل تنازلي عن حق العودة.					
25	أرى أن حق العودة لبلدتي الأصلية يتحقق من خلال المقاومة .					
26	أرى أن إسرائيل تتحمل مسؤولية استمرار قضية اللاجئين؛ لعدم قبولها وتنفيذها قرار حق العودة 194.					
27	أرى أنه يجب عدم التعامل مع دعوات التنازل عن حق العودة.					
28	أرى أن حق التعويض ليس بديلا عن حق العودة، بل لاحق على تطبيقه.					
29	أقبل فقط تعويضاً مادياً عن سنوات اللجوء، والمعاناة، دون التنازل عن حقي في العودة.					
30	أعتقد أن مشاريع توطين اللاجئين في الوطن العربي وخارجه هي محاولة إسرائيلية للتملص من حق العودة.					
31	أكره خيار التعويض عن أرضي مهما تكن ظروفي.					

الوحدة الثالثة: اتجاهات اللاجئين نحو الحلول والبدائل المقترحة

ضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تعتقد أنها الأنسب في العمود المقابل لها

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
32	أقبل الحصول على تعويض عادل عن أرضي التي فقدتها في فلسطين التاريخية.					
33	أعتقد أن قضية اللاجئين قضية إنسانية، يمكن حلها من خلال توطينهم في أماكن لجوئهم ومن ثم تعويضهم.					
34	يوجد لدي رغبة بالهجرة إلى الخارج، وترك فلسطين لليهود.					

35	برأيي، توطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم حل واقعي.					
36	أوافق على عودة بعض اللاجئين إلى ديارهم في فلسطين التاريخية، وتوطين الباقي.					
37	أقبل توطين معظم اللاجئين في دول الخليج ، ومنحهم التعويضات.					
38	أتصور أن التوطين وسيلة لدفع اللاجئين للتخلي عن حقوقهم في فلسطين التاريخية.					
39	من المفروض أن إسرائيل والأمم المتحدة تتحملان بالدرجة الأولى مسؤولية تعويض اللاجئين عما لحق بهم.					

الوحدة الرابعة:تأثير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمتغيرات الدولية على اتجاهات اللاجئين نحو حق العودة.

ضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تعتقد أنها الأنسب في العمود المقابل لها

الرقم	الأسئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	معارض	معارض بشدة
40	أعتقد أن سنوات عيشي في المخيم قللت تمسكي بحق العودة.					
41	أرى أن الفقر والبطالة، والأوضاع المعيشية الصعبة قللت من تمسكي بحق العودة.					
42	أحد أسباب قبولي للتعامل مع خيار التعويض هو وضعي الاقتصادي .					
43	تقديم خدمات أفضل لي وتحسين مستوى معيشتي يدفعني لقبول خيار التوطين.					
44	أفضل بشدة عودتي لبلدتي الأصلية على البقاء في المخيم .					
45	أعتقد أن سوء الأوضاع الاجتماعية بالمخيم زادت من تمسكي بحق العودة .					
46	محافظة اللاجئ على ثقافة وتراث بلدته الأصلية، يزيد من رفضه للتوطين.					
47	أعتقد أن الإغلاق والحصار الإسرائيلي وسيلة ضغط؛ لدفع اللاجئين لقبول أي حل يسقط حق العودة.					
48	أرى أن تصفية عمل وكالة الغوث قبل تحقيق حق العودة للاجئين هدفه إنهاء قضية اللاجئين.					

49	أقبل خيار التوطين مع ازدياد الضغوط السياسية.					
50	باعتقادي، أن اللاجئين الفلسطينيين يفضلون التعويض كلما ساء الوضع السياسي.					
51	برأيي، ضعف العالم العربي أمام قوة إسرائيل يدفعني لقبول خيار التوطين والتعويض.					
52	اعتقد أن نظام القطب الواحد (أمريكيا) المسيطر على العالم يزيد من فرص تحقيق حق العودة.					
53	تأييد الرأي العام العربي والإسلامي للاجئين يزيد من تمسكي بحق العودة.					
54	باعتقادي، أن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن استمرار قضية اللاجئين، وعدم تنفيذ حق العودة ؛بسبب دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي لإسرائيل.					
55	أرى أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وأفغانستان زادت من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.					
56	إن الحرب اللبنانية –الإسرائيلية الثانية في 2006 عززت عندي الاعتقاد بإمكانية تحقيق حق العودة.					
57	أرى أن الانقسام الداخلي الفلسطيني يضعف فرص تحقيق حق العودة .					
58	مستقبل حل قضية اللاجئين مرتبط بوجود ظروف إقليمية، ودولية غير منحازة بالدرجة الأولى لدولة إسرائيل.					